الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

العمادة

الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة

بعد العام 2011

رسالة اعدت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلاقات الدولية.

اعداد الطالب سمير أحمد سنان

لجنة الإشراف

الأستاذ الدكتور حسين عبيد الإستاذ المشرف رئيسا"

الدكتور أمين لبوّس استاذ مساعد عضوا"

الأستاذ الدكتور عادل خليفة استاذ عضوا"

بيروت 2021

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة,
وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان لكل من ارشدني وساعدني في انجاز هذه الرسالة وأخص بالشكر والتقدير استاذي المشرف الأستاذ الدكتور حسين عبيد و جميع أساتذتي في الجامعة اللبنانية– كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وعلى رأسهم العميد الاستاذ الدكتور كميل حبيب. كما أتوجه بالشكر الى عضوي لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور عادل خليفة والدكتور امين لبوّس والى مدير الفرع الاول لكلية الحقوق الدكتور جهاد بنّوت.

إهداء

إلى عائلتي الكبيرة والصغيرة

وردة" وردة

مع خالص محبتي لكم

أهدي هذا العمل المتواضع

الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011

تصميم الرسالة

القسم الاول: قراءة في اسباب فشل بناء الدولة الليبية والازمة الحالية.

الفصل الاول: ليبيا من الاستعمار الى الانهيار

مبحث 1: ليبيا تحت الاستعمار الايطالي

مبحث2: ليبيا في ظل الحكم الملكي بعد الاستقلال

مبحث3: ليبيا في ظل الحكم الاستبدادي / الجماهيرية الوهمية.

الفصل الثاني: انهيار الدولة الجماهيرية.

مبحث 1: عوامل واسباب الانهيار في ظل الربيع العربي.

مبحث 2: قراءة في الوقائع الليبية بعد انتصار الثورة 2011.

القسم الثاني: تحديّات بناء الدولة الحديثة في ليبيا

الفصل الأول: مرتكزات بناء دولة ليبية حديثة.

مبحث 1: في المرتكزات والمقومات المطلوبة.

مبحث 2: في المعوقات والتحديات المختلفة.

الفصل الثاني: آفاق الخروج من الازمة الليبية.

مبحث اول: استشراف لمستقبل ليبيا (رؤية مستقبلية)

مبحث ثاني: المقترحات العملية للخروج من الازمة وعوامل نجاح عملية بناء دولة ليبية حديثة.

خاتمة: استنتاجات وتوصيات.

مقدمة

تعتبر مسألة بناء الدولة من بين المسائل المهمة في العالم العربي، حيث أن غالبية الدول والبلدان العربية تعثرت في مسارها خلال محاولتها بناء دولة حديثة نتيجة عوامل واسباب عديدة أبرزها المشاكل والازمات التي تتخبط بها سواء بالنسبة لأزمات التفكك المجتمعي والفتن الداخلية والمعضلات الاقتصادية والسياسية. إن دراسة الازمة الليبية بكل تشعباتها وجذورها التاريخية ومدى انعكاسها على قيام دولة حديثة منذ استقلال ليبيا لغاية اليوم سيكون محور دراستنا هذه مع ما رافقها من متغيرات سياسية اقليمية ودولية وانعكاسها على الوضع الليبي.

إن الحياة السياسية في ليبيا التي ارتكزت على مفهوم الزعيم الواحد لتحقيق التمثيل الشعبي وفقًا للمذهب الاشتراكي شكلت اشكالية صعبة فقدت معها الديمقراطية معناها لتتحوّل إلى سلطوية آحادية شخصية تقود الدولة والشعب معًا وتستند إلى مؤسسة عسكرية موالية للزعيم الواحد ليتبين لاحقًا هشاشتها وسرعان انهيارها وتفككها وبالتالي انهيار كامل لمؤسسات الدولة لا بل انهيار الدولة ككيان مؤسساتي.

لذا تعتبر الدولة الليبية نموذجًا لفشل بناء الدولة الحديثة في العالم العربي منذ الاستقلال ولغاية يومنا هذا مروراً بحقبة الحكم الملكي ثم الحكم الجماهيري الذي تحوّل إلى حكم استبدادي بقيادة الزعيم الأوحد لأكثر من أربعين عامًا وصولًا إلى الفوضى التي تعاني منها منذ عشر سنوات حيث شهدنا ونشهد انهيارًا تامًا لمؤسسات الدولة ونظامها السياسي.

1- **أهمية البحث:** تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال البحث في أسباب الأزمة الليبية وجذورها التاريخية لا سيما في السنوات العشر الأخيرة، وتقديم المقترحات المناسبة للخروج من هذه الأزمة واقتراح الحلول لها مع محاولة الإجابة على مختلف التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا.

2-**اشكالية البحث:** سوف نعمل على معالجة الاشكالية التالية:

ما هي السبل الآيلة للخروج من الأزمة الليبية وبناء دولة قويّة؟

على أن تضاف الى هذه الإشكالية أو يتفرع عنها التساؤلات الآتية:

1-ما هي أسباب الأزمة الليبية؟

2-ما هي العوامل التاريخية للأزمة الحالية؟

3-ما هي التحديات أمام عملية بناء الدولة القوية والقادرة؟

4-ما هي الحلول الملائمة للأزمة الحالية؟

3-**الفرضيات:** سنطرح خلال بحثنا الفرضيات الآتية"

1-الاستعمار له دور كبير في الأزمة الليبية ويشكل عائق أساسي أمام عملية بناء الدولة.

2-دور التدخل الإقليمي والدولي في تسعير الفتن الداخلية بين الليبيين وبالتالي في استمرارية الأزمة الحالية

3-علاقة التركيبة المجتمعية في ليبيا بمنع تحقيق الوحدة الوطنية.

4-البحث عن دور النظام السياسي السابق في الازمة الحالية.

5-ما هي امكانيات النجاح بالعبور إلى بناء الدولة الحديثة؟

إضافة إلى فرضيات كثيرة يمكن أن تطرح نفسها اثناء عملية البحث.

4-**المنهجية:** سنحاول في هذا البحث الاعتماد على المنهج التاريخي والتحليلي في اسباب الازمة إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستشراف الحلول المناسبة للخروج من هذه الازمة وبناء دولة حديثة في ليبيا.

5-**مخطط البحث:** سنعتمد في بحثنا هذا على تقسيم الرسالة إلى قسمين وفقًا للتقسيم التالي:

القسم الاول: قراءة في اسباب فشل بناء الدولة الليبية والازمة الحالية حيث نقسم هذا القسم الى فصلين:

الفصل الاول: ليبيا من الاستعمار الى الانهيار

الفصل الثاني: انهيار الدولة الجماهيرية.

القسم الثاني: تحديّات بناء الدولة الحديثة في ليبيا, حيث نقسم هذا القسم الى فصلين:

الفصل الأول: مرتكزات بناء دولة ليبية حديثة.

الفصل الثاني: آفاق الخروج من الازمة الليبية.

ثم ننهي بحثنا بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

القسم الاول: قراءة في اسباب فشل بناء الدولة الليبية والازمة الحالية

ان البحث المعمق في الازمة الليبية انطلاقا من اسبابها ودوافعها يتطلب العودة التاريخية لنشأة الكيان الليبي مرورا بالحقبات التاريخية لحكم الدولة الليبية وصولا الى بداية الازمة الليبية عام 2011 لذا سنعالج هذا القسم في فصلين اثنين .

الفصل الأول

ليبيا: من الاستعمار إلى الانهيار

نشأ الكيان الليبي بحدوده الحالية في منتصف القرن العشرين بعد أن توحّدت المقاطعات الثلاث الكبرى طرابلس، برقة وفزّان في كيان واحد شكل الدولة الليبية.

منذ العام 1517 خضعت ليبيا كيفية اقطار المشرق العربي وغالبية دول المغرب العربي لحكم السلطنة العثمانية. "حيث جعلت ليبيا ابتداء من العام 1551 ولاية تابعة مباشرة للأستانة تحكمها بصورة مطلقة"[1] واستمر الحكم العثماني حوالي 400 سنة، أي لغاية العام 1911.

[1] أحمد سرحال – النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية – دار الباحث – بيروت – ط1 1980 ص 388.

المبحث الأول: ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي.

قبل الحديث عن هذه الحقبة لا بد من الإشارة الى الأطماع الغربية التاريخية الاستعمارية في هذا الكيان حيث سنعالجها في الفقرة الأولى، ثم نتحدث عن الاستعمار الإيطالي المباشر في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: الاطماع الاستعمارية في ليبيا.

خلال فترة الحكم العثماني، وفي العام 1711 صدر من السلطان العثماني فرمانًا بتولي الباشا أحمد القرمنلي واليًا على طرابلس، حيث استطاع أن يؤمن استقلالًا كبيرًا لليبيا مقابل دفعها للضريبة الى الأستانة وأن يبني اسطولًا بحريا قويًا عمل في كثير من الأحيان على ممارسة القرصنة وفرض الأتوات على سفن الدول الأوروبية والأميركية في الوقت الذي بدأت فيه هذه الدول تتنافس للسيطرة على المناطق الافريقية.

جاء الرّد من الولايات المتحدة بأن "أرسلت أسطولها في عام 1803 فأحتل درنه وحاصر مدينة طرابلس وضربها بحجّة الرّد على تهديد داي ليبيا (الباشا) بفرض ضريبة على السفن الأميركية ومصادرتها". [2]

وفي العام 1830 بدأ التوسع الفرنسي في الشمال الأفريقي بعد احتلال الفرنسيين للجزائر واعلانها مستعمرة فرنسية. مما دفع العثمانيين الى إرسال العديد من القوات التركية إلى ليبيا متذرعة بالحفاظ على الأمن خوفًا من التوسع الفرنسي باتجاهها، وأعادت ليبيا الى الحكم العثماني المباشر المرتبط بالآستانة والوقوع الصريح في دائرة السيادة العثمانية التامة.

[2] أحمد سرحال – المرجع السابق نفسه ص 388.

وفي العام 1881 قامت الجيوش الفرنسية باحتلال تونس، كما هدّدت بضم طرابلس الغرب الى مناطق نفوذها واحتلالها اسوة بالجزائر وتونس.

عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا على البحر الأبيض المتوسط واتساع مساحتها (1,759,000 كلم^2)، وما تتمتع به من ثروات طبيعية (نفط وغاز وجبس) جعل منه موقعًا جيوبوليتيكي متقدم ذو أهمية كبيرة مما أدى إلى زيادة الاطماع الاستعمارية بهذا الكيان، بهدف السيطرة والتحكم واستغلال ثرواته.

الفقرة الثانية: عهد الاستعمار الإيطالي (من الاحتلال حتى الاستقلال)

مع نهاية القرن التاسع عشر واحتلال فرنسا لكل من الجزائر وتونس بدأت إيطاليا تمهّد لاحتلال ليبيا والسيطرة عليها. حيث عملت على فتح المؤسسات المصرفية والبنوك الإيطالية في طرابلس وبنغازي وارسلت البعثات الثقافية والتعليمية الى ليبيا كخطوة أولى تسبق التواجد الإيطالي الفعلي والعسكري.

في مطلع القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الأولى بدأت التفاهمات الأوروبية حول تقاسم النفوذ الاستعماري في أفريقيا أولًا ومن ثم في بلدان المشرق العربي لاحقًا من خلال اتفاقية سايكس– بيكو 1916.

"ففي العام 1902 اعترفت فرنسا لإيطاليا بحقها في التوسع في ليبيا مقابل تنازل الايطاليين واعترافهم بحق فرنسا بالتوسّع في المغرب"[3]

[3] أحمد سرحال – المرجع السابق نفسه ص 390.

كما كانت بريطانيا لا تعارض التوسع الإيطالي في ليبيا مقابل تغاضي إيطاليا عن إطلاق يدها في مصر. وهكذا أصبحت الأجواء متاحة أمام إيطاليا لتدخلها في ليبيا تمهيدًا للسيطرة عليها. فباشرت بإعداد قواتها للتدخّل بالقوة في ليبيا.

ومن أجل تبرير تدخلها وخلق ذرائع له، اعتبرت إيطاليا في بيان لها بتاريخ 28 أيلول 1911 أن حماية مصالحها في ليبيا غير كافية، فوجهت إنذارًا إلى السلطات العثمانية تهددهم فيه باحتلال طرابلس عسكريًا.

جاء الرّد العثماني دبلوماسيًا مع عودة إيطاليا الى التفاوض، ولكن النوايا الإيطالية الخفية كانت تريد خلاف ذلك. لذا أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا واتجهت بوارجها الحربية إلى الساحل الليبي لاحتلال مدينتي طرابلس وبنغازي، وقد واجه الايطاليون مقاومة شرسة من قبل الشعب الليبي مما أبقى الاحتلال الإيطالي رمزيًا على بعض المدن الساحلية ولم يتجاوز بضع كيلومترات في العمق الليبي. ولكن انشغال تركيا في بلاد البلقان أجبرتها على عقد الصلح مع إيطاليا والتوقيع على معاهدة أوشي (ouchy) في سويسرا بتاريخ 18 ت1 1912 التي أقرّت بانسحاب القوات التركية من ليبيا وارسال مندوب للسلطان العثماني الى طرابلس لتسيير الشؤون الدينية للرعايا الليبيين. تلا ذلك اصدار السلطان العثماني بيانًا أعلن فيه منح الاستقلال السياسي الداخلي للشعب الليبي.

بالمقابل أصدر ملك إيطاليا بيانًا للشعب الليبي يعلن فيه أن بلادهم أصبحت خاضعة للسيادة الايطالية. مع احترام خصوصية الشعب الليبي بحق ممارسة الشعائر الدينية. لا سيما أن هذه الحقبة الزمنية شهدت انتشارًا واسعًا للطريقة السنوسية التي تأسست عام 1827 على أيدي الداعية محمد علي السنوسي.[4] وقد ازدهرت السنوسية من خلال انتشار سلسلة مراكز تبشيريه

[4] الحركة السنوسية، نادت بالعودة الى تعاليم الإسلام الصافية وفقًا لأحكام القرآن الكريم مؤسسها السنوي ولد في الجزائر عام 1780 من عائلة تدعى النسب الى آل بيت الرسول محمد (ص).

أطلق عليها اسم الزوايا التي يرأس كلٍ منها شيخ يرشد الناس في أمورهم الدينية والدنيوية. كما ازدهرت بالتنظيم السياسي والاداري حيث أضحت الزاوية مركزًا للوحدة القبلية، وقد تحولت هذه الحركة لاحقًا إلى أداة وحدة بين القبائل الليبية وضمنت لهم مناعة ما ضد الطرق الحياتية والعادات الاجتماعية الأوروبية التي كان يسوّق لها الاستعمار.

ولكن الشعب الليبي رفض الاتفاق التركي – الإيطالي والتفّ حول زعيم الحركة السنوسية آنذاك (1912 – السيد أحمد الشريف السنوسي) بعد أن زاره قائد القوات التركية المنسحبة وأبلغه أن السلطان أسند إليه أمر الولاية على الشعب والأمة الليبية.

في صيف 1913، بدأت المقاومة الليبية ضد القوات الإيطالية مما أضطرها للتراجع ناحية الشواطئ الليبية مكتفية بشريط ساحلي ضيق، مما نتج عن ذلك تكريس زعامة سيد أحمد الشريف السنوسي على ناحية برقة التي جعل منها إمارة شبه مستقلة أعلنت رفضها للاتفاق التركي – الإيطالي وقد أعلمت هذا الموقف لمختلف الحكومات الأوروبية.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب الى جانب المانيا (دول المحور) تلقّى الثوار الليبيون كميات كبيرة ومهمة من الأسلحة والمؤنة من قبل الاتراك والألمان فتشجعوا في القتال ضد الايطاليين، وأعلنوا استقلالهم متخذين من ميناء مصراته عاصمة لهم ومؤكدين رفضهم للاحتلال الإيطالي.

وإيطاليا المنهكة في الحرب لم يكن في مقدورها القضاء على ثورة الشعب الليبي في هذه الفترة الزمنية عملت على مهادنتهم بعض الشيء.

إلّا أن الخلاف دبّ في صفوف الحركة السنوسية والثوار الليبيين. حيث كان بعضهم ينفذ ما يطلبه منهم بعض الضباط الجيشين التركي والألماني من مهاجمة الحدود المصرية لإلهاء الجيش البريطاني وتحويل انظاره عن الحملة التركية – الألمانية على قناة السويس، والبعض الآخر كان يعارض أي هجوم على مصر.

في النهاية قاد أحمد السنوسي هجومًا فاشلًا على الحدود المصرية مما اضطره إلى التنازل عن قيادة الحركة الى ابن عمه إدريس السنوسي الذي فاوض الايطاليين والإنكليز في صيف 1916 وعقد معهم اتفاق عام 1917 لمصلحة الليبيين حيث تم الاعتراف بإدريس السنوسي حاكمًا لكافة المناطق الليبية الواقعة الى الجنوب من شريط التواجد الإيطالي على الساحل الليبي.

على أثر توقيع معاهدة الهدنة عام 1918 وانسحاب الجيش التركي نهائيًا من ليبيا عزمت إيطاليا على إعادة محاولة احتلال ليبيا ولكن المشاكل السياسية التي اندلعت في الداخل منعتها من تحقيق رغبتها "فلجأت إلى التفاوض مع الثوار الليبيين"[5] مجددًا لعلها تكسب ثقة الشعب الليبي وتكون وسيلة التفاوض أنجح في تثبيت اقدامها في ليبيا.

وهكذا منحت في أول حزيران 1919 دستورًا للطرابلسيين تعترف لهم بموجبه بالمواطنية الإيطالية وينص على انشاء برلمان يمثل أهل طرابلس. كما قامت بخطوة مماثلة لصالح منطقة برقة في نفس العام، ولكن زعماء القبائل الليبية وقيادة الحركة السنوسية رفضوا الدستور الممنوح بحجة أنه يسند السيادة الليبية الى إيطاليا. لذا لم يكن أمام إيطاليا سوى الدخول في مفاوضات جديدة مع ادريس السنوسي والاتفاق معه في تشرين[2] من العام 1920 على الاعتراف به أميرًا وحاكمًا مستقلًا, أميرًا وراثيًا تنتقل إمارته الى افراد اسرته من بعده مقابل حل المعسكرات السنوسية في فترة لا تتجاوز 8 أشهر والتقليل من الجيش وقبول مساعدته من قبل الايطاليين.

إن اعلان الامارة في برقة وتنصيب إدريس اميرًا عليها قد زاد من نفوذه في البلاد حيث بعد فترة وجيزة طالب زعماء طرابلس بانضمامهم الى إمارته. لكن ادريس غادر الى مصر نتيجة مرضه وأوكل مهمة الحركة الى أخيه محمد الرضا.

---

[5] أحمد سرحال – مرجع سابق – ص 392.

مع وصول الفاشيين الى الحكم في روما عام 1923 حاولت السلطات الإيطالية نقض اتفاقها مع إدريس السنوسي وبدأت حركة عسكرية للاستيلاء على كافة المناطق الواقعة تحت الإدارة الليبية ولكن واجهتها مقاومة ليبية مسلحة في منطقة الجبل الأخضر بقيادة عمر المختار ألحقت بها خسائر فادحة على مدى ثماني سنوات وواصل المختار مقاومته حتى اعتقاله والقاء القبض عليه في 13 أيلول 1931 واعدامه بعد محاكمة قصيرة شكلية.

بعدها حاولت إيطاليا العمل على دمج ليبيا بالكيان الإيطالي وتغيير هويتها العربية والإسلامية، فأصدرت في العام 1939 قانونًا منحت فيه الجنسية الإيطالية الخاصة الى الليبيين داخل الأراضي الليبية. ولكن في هذا العام بدأت الحرب العالمية الثانية التي دخلتها إيطاليا الى جانب دول المحور، عندها أمل الوطنيون الليبيون استعادة استقلالهم بتقديم العون العسكري الى الحلفاء والثورة على الايطاليين.

وبناءً عليه عقدوا عدة اجتماعات في القاهرة وأسندوا قيادتهم لإدريس السنوسي الذي بدأ اتصالاته بالسلطات البريطانية وشرع في تأليف فرق من المتطوعين الشباب في برقة وطرابلس لمساعدة قوات الحلفاء في حربها ضد القوات الإيطالية والألمانية.

بعد انتصار الحلفاء في معركة مونتغمري ودخول القوات الحليفة إلى ليبيا انسحبت القوات الإيطالية وأخضعت مدينتي برقة وطرابلس الى الإدارة العسكرية البريطانية المباشرة بينما وضعت منطقة فزّان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، وفي الوقت نفسه دخل الأمير ادريس السنوسي ليبيا بعد غياب استمر 20 عامًا في مصر، رافعًا مطلب الاستقلال المباشر لبرقة في بداية العام 1943.

الّا أن الوضع استمر على ما هو عليه حتى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا عام 1947 وجرى تأليف لجنة رباعية تضم كلٍ من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي وأميركا بهدف استفتاء الشعب الليبي حول مصيره. وقد استنتجت هذه اللجنة بعد زيارة قامت بها للولايات الليبية الثلاث

(طرابلس – برقة – فزّان) وجود اتجاه عام يدعو لوحدة هذه الولايات واستقلالها والانتساب الى جامعة الدول العربية.

بعدها توافقت حكومات الدول الكبرى الأربع على عرض القضية الليبية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في شهر نيسان 1949 حيث حاولت الدول الغربية التصويت على مشروع قرار يضمن اقتسام النفوذ في ليبيا وتأخير الاستقلال الحقيقي، مما أثار موجة غضب شعبية ومظاهرات في الشارع الليبي تدعو للوحدة والاستقلال التام. وهذا ما دفع كتلة دول اميركا اللاتينية للوقوف الى جانب الدول العربية والدول الشيوعية ضد المشروع الغربي الذي سقط بالتصويت، ولم يعد أمام الدول الكبرى سوى الرضوخ لرغبة الشعب الليبي بالاستقلال. بالرغم من سعيها للحفاظ على مصالحها أو الحصول على مواطئ قدم في ليبيا.

على الأثر بادر ادريس السنوسي بالاتفاق مع السلطات البريطانية الى اعلان استقلال برقة على أن يتولى الأمير ممارسة اختصاصات السيادة داخليًا تاركًا لبريطانيا ممارسة السيادة خارجيًا والاضطلاع بالشؤون الدفاعية وإدارة الأملاك الإيطالية. ثم صدر في 11 ت[1] 1949 الدستور الملكي الليبي الذي ينص على قيام مجلس للوزراء يساعد الأمير في تصريف الشؤون العامة الى جانب مجلس للنواب.

في 21 ت[2] 1949 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار (رقم 289) يمنح الاستقلال للولايات الليبية الثلاث شرط ان تتحد في دولة واحدة قبل نهاية العام 1951. وبالفعل بعد سلسلة اجتماعات بين ممثلي المقاطعات الليبية تم تأليف جمعية تأسيسية من 60 نائب (20 نائب عن كل ولاية). قررت تأسيس دولة ديمقراطية فيدرالية سيدة على صورة ملكية دستورية يتولاها ادريس السنوسي الذي قبل التاج الملكي وأصدر دستور المملكة الليبية الأول في 7 ت[1] 1951 وأعلن الاستقلال الليبي رسميًا في 24 كانون الأول 1951.

المبحث الثاني: ليبيا في ظل الحكم الملكي بعد الاستقلال

بعد استقلال الدولة الليبية في أواخر العام 1951، "تكونت أول حكومة وطنية سنة 1952 تحت قيادة الملك ادريس السنوسي الذي كان في الوقت نفسه رئيس الطريقة السنوسية التي أسسها جده سنة 1837".[6]

ولقد نجحت الحركة السنوسية نجاحًا باهرًا كحركة توحيدية للقبائل الصحراوية بتنظيم شبكة الزوايا بموازاة التنظيم القبلي وبأحكام عملية الإنتاج والدفاع عن ليبيا. ولكن انحصر تأثيرها جغرافيًا ولم يمتد ليشمل كامل أرجاء البلاد وعجزت الملكية عن فرض سلطة مركزية وكذلك عن بلورة مجموعة سياسية موحدة في البلاد.

الفقرة الأولى: النظام السياسي في العهد الملكي

بموجب الدستور الليبي الصادر بتاريخ 7 تشرين الأول 1951 المترافق مع الاستقلال الرسمي للكيان بتاريخ 24 ك1 1951، نشأ النظام السياسي الليبي الجديد بهدف تأسيس دولة ديمقراطية فدرالية ترتكز على الملكية الدستورية، ملكية وراثية لعائلة السنوسي حيث تمّ تتويج الزعيم إدريس السنوسي ملكًا على المملكة الليبية.

فالملك هو الرئيس الأعلى للدولة، وإليه تؤول السلطة التنفيذية في الدولة وإلى أسرته من بعده، ذاته مصونه ولا تبعة أو مسؤولية عليه. يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه الذين يعيّنهم ويقيلهم بمحض إرادته، ناهيك عن مسؤوليتهم الجماعية والفردية امام مجلس النواب باعتبار النظام السياسي الليبي نظامًا برلمانيًا ينص على مسؤولية الحكومة أمام البرلمان. والملك هو من يعيّن رئيس الوزراء أو الوزير الأول بمرسوم صادر عنه بأمر ملكي.

---

[6] محمد عبد الباقي الهرماسي/ المجتمع والدولة في المغرب العربي – م.د.و.ع – بيروت – ط2 – 1992 – ص 118.

كما يحق للملك اصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين إضافة إلى إصدار المراسيم الاشتراعية التي لها قوة القانون في فترات عدم انعقاد مجلس النواب وفي الحالات التي يراها ضرورية لتسيير أمور البلاد.

أما بالنسبة إلى السلطة التشريعية، فقد أوليت إلى البرلمان أو مجلس الأمة على قاعدة الثنائية التشريعية حين كان مؤلفًا من مجلسين:

مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وينتخب اعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام والمباشر. بينما منح الملك حق تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ ولمدة 8 سنوات، على أن يتم تجديد نصفهم كل أربع سنوات. أما أبرز صلاحيات مجلس الامة كانت اقتراح وإقرار القوانين قبل أن يوافق الملك عليها ويصدرها.

إذًا، من الناحية النظرية، كان نظامًا برلمانيًا لا يخلو من التوازن بين مختلف السلطات والمؤسسات وإن كان منح الملك صلاحيات واسعة نظرًا لدوره التاريخي ولكن من الناحية العملية، لم يكن نظامًا ديمقراطيًا بالمعنى الكامل للكلمة إنما صورة اسمية للديمقراطية، إنما كان نظامًا ملكيًا بامتياز يقوم على حكم الفرد الواحد الذي يدير شؤون الدولة وفقًا لأهوانه ومصالحه الشخصية. وعلى الصعيد الداخلي "استند الملك في تصريف شؤون الدولة على مجموعة صغيرة من البرجوازيين سمحت للعائلة المالكة والمقربين من القصر الاستئثار بمقدرات البلاد. وكان البوليس المؤلف من عناصر موالية للملك، جلّها من القبائل البرقاوية المرتبطة تاريخيًا بالملك ادريس يشكل الركيزة الأساسية للنظام حيث فاق البوليس بتعداده وقوته ضعف تعداد وقوة الجيش الليبي"[7]

[7] أحمد سرحال – مرجع سابق – ص 396.

أما على الصعيد الخارجي ونتيجة تعاظم الدور البريطاني السياسي في الحياة السياسية الليبية إضافة لدورها الإقليمي، لقد كانت سياسة المملكة الليبية رديفًا لسياسة بريطانيا العظمة لا سيما بعد عقد معاهدة التحالف بين البلدين لعام 1953 التي نصّت على تنسيق سياستها الخارجية ومنح تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات البريطانية في استخدام كافة المطارات والقواعد الليبية لقاء بعض المساعدات المالية البريطانية إلى المملكة الليبية. كما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على خط تقديم المساعدات الاقتصادية المشروطة لليبيا بهدف استخدام تلك المساعدات أداة للتحكم بسياسة ليبيا الخارجية والابقاء عليها في دائرة النفوذ الغربي. بالمقابل منحت ليبيا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1954 امتياز إقامة قاعدة ويلوس الجوّية في البحر الأبيض المتوسط.

في 25 نيسان 1963 جرى تعديل الدستور الليبي الصادر عام 1951 لجهة ترك الشكل الفدرالي للدولة نظرًا لما أثاره من تعقيدات ومشاكل في التطبيق واستعيض عنه بالشكل الموحّد للدولة الليبية.

الفقرة الثانية: إدارة الدولة في العهد الملكي (1951 – 1969)

شهدت ليبيا في منتصف القرن العشرين تطورًا اقتصاديًا وزراعيًا وانطلقت مشاريع التعليم والمرافق العامة وبناء المدارس والمستشفيات وشق الطرقات الرئيسية والفرعية إضافة إلى المشاريع السكنية كما شهدت محاولات حثيثة لبناء دولة المؤسسات والقانون بالرغم من حداثة عمر النظام الملكي الليبي. وفي العام 1955 بدأ التنقيب عن النفط حيث تم اكتشاف حقول نفطية غنية ما لبث أن بدأت ليبيا بتصدير نفطها في العام 1961.[8]

أ- الحياة السياسية الداخلية:

---

[8] http://alamarabi.com/ 2021/8/22 الساعة الواحدة ظهرًا.
صفحات من تاريخ العهد الملكي الوطني في ليبيا.

بالرغم من غياب الاحزاب السياسية وانتعاش الحياة القبلية في ليبيا جرت عدة دورات انتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب في الاعوام 1952– 1956– 1960– 1964– 1969 حيث شكلت خطوة هامة باتجاه ممارسة الحياة الديمقراطية السليمة في ظل نظام ملكي دستوري.

حاول الملك ادريس تطبيق مبدأي العدالة والمساواة في حكمه حيث عمل أن يكون جميع المواطنين الليبيين سواسية أمام تطبيق القانون، فعندما قام أحد أقربائه باغتيال أحد الاشخاص أمر بمحاكمته محاكمة عادلة حيث حكم عليه بالإعدام ورفض الملك جميع طلبات العفو عنه أو تخفيف العقوبة وتم اعدامه".[9]

كما اتصف الملك بالزهد والنزاهة والابتعاد عن الفساد"[10] وفقًا لبعض المؤيدين له. بالمقابل كان من اخفاقات العهد الملكي إلغاء الحكومة لنشاط الاحزاب السياسية بعد اول انتخابات نيابية جرت في العام 1952 بحجة ان غالبية الليبيين تعاني من الامّية (90%) إضافة إلى النظرة السلبية لدور الاحزاب السياسية في زرع بذور التفرقة في المجتمع الليبي.

لقد أدّى غياب الاحزاب السياسية إلى خلل هيكلي في النظام السياسي وعلاقات ملتبسة وصراعات بين رجال الدولة من السياسيين، تعددت فيها الولاءات الجهوية والقبلية والعشائرية، كما أدّى أيضًا إلى تغييب الشخصيات السياسية والمثقفين لصالح بعض اصحاب النفوذ المالي والعسكري (الضباط).

---

[9] "عندما قام الشريف محي الدين السنوسي عام 1954 وهو حفيد عمّ الملك السيد أحمد الشريف السنوسي باغتيال إبراهيم الشلحي" تم تنفيذ حكم الإعدام به/المرجع السابق نفسه.

[10] المرجع السابق نفسه.

ب–السياسة الخارجية:

حافظت ليبيا أبان العهد الملكي في سياستها الخارجية على موقفها الصديق للغرب حيث ابرمت معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام 1953 ولمده عشرين عامًا حصلت خلالها على مساعدات مالية وعسكرية مقابل بناء قواعد عسكرية في اراضيها.

أما عربيًا، فقد انضمت ليبيا الى جامعة الدول العربية عام 1953 وعرف عنها أنها كانت تنتمي إلى كتلة المحافظين التقليديين، وحاولت بناء أفضل العلاقات مع جيرانها لا سيما من الدول العربية مصر، الجزائر وتونس والمغرب حيث شاركت في تشرين2 1974 مع المغرب والجزائر وتونس في تشكيل لجنة استشارية مشتركة تهدف إلى التعاون الاقتصادي بين دول شمال افريقيا.

كما كانت ليبيا احدى الدول المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية التي نشأت في العام 1963.

لقد كان لشعار القومية العربية الذي طرحه الرئيس المصري جمال عبد الناصر صدىً كبيرًا في أوساط الشباب الليبي عمومًا ولدى النظام الملكي الحاكم الذي بنى علاقة طيبة مع الرئيس المصري. واستجابة للتحريض الناصري المعادي للغرب وفي سنة 1964 طلبت الحكومة الليبية من الغرب إجلاء القواعد العسكرية البريطانية والاميركية من الاراضي الليبية وذلك قبل موعدها المحدّد في المعاهدات الثنائية بين كلٍ من الدولتين. حيث انسحبت معظم القوات البريطانية عام 1966 ولكن اخلاء القاعدة الجوية في ويلوس لم يكتمل قبل شهر آذار 1970.

إن نشاط ليبيا لم يكن فاعلًا في النزاع العربي_ الاسرائيلي قبل حرب 1967 ولكن على أثر هزيمة حزيران 1967 قامت ردة فعل قوية في المدن الليبية لا سيما في طرابلس وبنغازي

حيث شارك الطلبة وعمال النفط وأحواض السفن في مظاهرات عنيفة. تأييدًا لفلسطين والعرب في حربهم ضد اسرائيل"[11]

وتعرضت سفارتي بريطانيا واميركا ومكاتب شركات النفط لأعمال الشغب، كما تم الهجوم على الاقلية اليهودية الليبية مما دفعها للهجرة من ليبيا.

بالرغم من ان ليبيا لم تكن لاعبًا قويًا في رسم السياسة العربية الّا أنه يمكن القول أن دورها كان داعمًا للقضايا العربية لا سيما في صراعهم مع إسرائيل. وبرز هذا الموقف في قمة الخرطوم 1967 وتقديم ليبيا لمساعدات نفطية لكل من مصر وسوريا والاردن.

ج- سقوط النظام الملكي:

فشل النظام الملكي في بناء دولة ديمقراطية حديثة نتيجة غياب الاحزاب السياسية والحريات العامة وغياب مؤسسات الحكم الرشيدة إضافة إلى اسباب بنيوية تعود إلى حداثة النظام بعد الاستقلال في مجتمع قبائلي تنتشر فيه الامّية ويرتكز على العادات والتقاليد القبائلية أكثر مما يرتكز على الحكم الرشيد.

هذه العوامل ساهمت باندلاع انقلاب على الحكم الملكي في الاول من أيلول عام 1969 قامت به مجموعة من الضباط الوحدويين الاحرار بقيادة العقيد معمّر القذافي حيث سيطرت هذه المجموعة سريعًا على الوضع وأعلنوا سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية الليبية محدّدين أهداف حركتهم في بيانهم الأول كما يلي:[12]

1-تصفية كل المجالس التشريعية لنظام الحكم السابق وسحب كافة صلاحياتها.

---

[11] أحمد سرحان – النظم السياسية، مرجع سابق ص405

[12] أحمد سرحال-مرجع سابق ص 397

2-مجلس الثورة (12 عضوًا من الضباط الأحرار) هو الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لتسيير كافة شؤون الجمهورية العربية الليبية.

3-العزم على بناء ليبيا اشتراكية تقدمية تناضل ضد الاستعمار.

4-الاهتمام الكبير بالاتحاد مع بلدان العالم الثالث وبذل الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

5-الايمان العميق بحرية الدين والقيم الأخلاقية المتضمنة في القرآن الكريم.

بعد حوالي أسبوع فقط تشكلت أول حكومة بعد الثورة برئاسة الدكتور محمود المغربي وعضوية الرائد عبد السلام جلود والعقيد معمّر القذافي الذي تأكّد أنه رئيس مجلس قيادة الثورة وصاحب السلطة الفعلية في النظام الجديد.

وقد حدّد القذافي مبادئ الثورة الأساسية في ثلاثة: حرية – وحدة – اشتراكية. وذلك اقتباسًا وتأثرًا بالتجربة الناصرية (1952) وشعاراتها ولكن بعد ثلاثة أشهر وقعت المحاولة الانقلابية الأولى بقيادة وزير الدفاع آدم الحواز ولكنها فشلت. وفي شهر تموز 1970 وقعت المحاولة الانقلابية الثانية باتجاه إعادة الملكية الى ليبيا وفشلت أيضًا مما دفع معمّر القذافي للتشدّد أكثر والامساك في السلطة بشكل قوي جعل منه الزعيم الأوحد للثورة.

المبحث الثالث: ليبيا في ظل الحكم الاستبدادي (الجماهيرية الوهمية)

بعد امساك مجلس قيادة الثورة الليبية بزمام السلطة السياسية في البلاد اصدر دستورًا مؤقتًا في 11 كانون اول 1969 ريثما يتم وضع الدستور الدائم. أبرز ما تضمنه هذا الاعلان الدستور التأكيد على الثوابت الاتية:

1-تصميم الشعب الليبي الوقوف الى جانب أشقائه العرب في نضالهم لتحرير الاراضي العربية المحتلة وتحقيق الوحدة العربية. (مقدمة الدستور)

2-الهوية العربية لليبيا (م 1)

3-الاسلام دين الدولة (م 3).

4-الدولة تسعى لتحقيق الإشتراكية وتطبيق العدالة الاجتماعية (م 9)

5-اشتراكية ليبيا ذات أصول اسلامية حيث ان الاسلام يحافظ على الملكية الخاصة (م 8).

6-ان مجلس قيادة الثورة هو اعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية وهو يباشر اعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة نيابة عن الشعب. (م 8)

7-لمجلس قيادة الثورة صلاحية تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسؤالهم بصورة تضامنية وجماعية (م 19)

8-مجلس قيادة الثورة يصدر الميزانية العامة للدولة (م 21) ويعلن الحرب (م 23) وهو يستقبل السفراء الاجانب ويقبل اعتمادهم (م 24).

الفقرة الأولى: السلطة الشعبية في ظلال الدستور.

استمر العمل بالدستور المؤقت لغاية تاريخ 24 ك2 1971 عندما صدر الدستور الدائم للبلاد والذي يرتكز على قيام مجلس للشعب بدور البرلمان وانتخاب رئيس للجمهورية عن طريق الاستفتاء الشعبي في خطوة تساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في انتاج السلطة السياسية.

أ-الاتحاد الاشتراكي العربي:

أعيدت تسمية حركة الضباط الاحرار لتصبح الاتحاد الاشتراكي العربي عام 1971 على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، قرّر معمّر القذافي تأليف حزب سياسي يحمل نفس الاسم ليكون التنظيم السياسي الشعبي للجمهورية العربية الليبية من أجل تحقيق مجموعة أهداف، يأتي في مقدمها، "تدعيم الوحدة العربية والسماح للجماهير الشعبية بممارسة السلطة والتقرير

السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في تكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق الطبقية إضافة الى حماية الثورة وضمان شعبيتها".[13]

لقد عقد أول مؤتمر للاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا بتاريخ 1 نيسان 1972 وناقش مسألة الديمقراطية وحرية التعبير وحصر نشاط النقابات العمالية بالشؤون النقابية فقط دون السياسة. ولكن هذا الاتحاد لم يدم طويلاً حيث أمر الرئيس القذافي بإلغائه بتاريخ 28 آذار 1973، وفي خلال خطاب له أعلن القذافي في 15 نيسان 1973 الثورة الشعبية الثقافية، التي استندت الى خمس نقاط هي: "1- تطهير البلاد من اعداء الثورة -2- تعطيل كافة القوانين المعمول بها في ليبيا -3- توزيع السلاح على الجماهير -4- القيام بثورة إدارية -5- تطبيق التعاليم النبوية الشريفة".[14]

ب-اللجان الشعبية:

للوصول الى الثورة الشعبية الثقافية، دعا القذافي الشعب للزحف لاستلام السلطة على المستويات كافة. وهكذا تشكلت اللجان الشعبية في الاحياء الشعبية وفي كافة القرى والمدن والمؤسسات والإدارات الرسمية، كما تم احتلال الإذاعة الليبية من قبل الشعب وإقالة رؤساء الجامعات وحكام المقاطعات لتحل محلهم اللجان الشعبية باعتبارها قيادات جماعية تحوز على دعم مجلس قيادة الثورة والحكومة. ولكن منعًا للفوضى التي حدثت جرى في نيسان 1974 إعادة النظر بتنظيم اللجان الشعبية ودورها وصلاحياتها بقرار صادر عن مجلس قيادة الثورة. كما صدر قرار آخر عن الرئيس القذافي يعيد توزيع السلطة بحيث يسمح له التنازل عن المسؤوليات الحكومية والإدارية لصالح الوزير الأول، لكي يتفرغ القذافي للشؤون العربية والأيديولوجية لذا بدأ القذافي بإصدار الكتاب الأخضر ابتداء من العام 1977، الذي يحمل ثمرة جهده العقلاني لتزويد البلاد

---

[13] ميريلا بيانكو – القذافي رسول الصحراء – بيروت 1973 بدون دار نشر– ص 111 – 112.

[14] وزارة الاعلام والثقافة الليبية – ثورة الفاتح من سبتمبر في عيدها الرابع – بنغازي – دار الحقيقة ص 224.

بالعقيدة المميزة لتنظيم السلطة الشعبية في ليبيا، وافساحًا بالمجال لتوطيد السلطة الجماهرية تنازل القذافي عن مركز الأمانة العامة لمؤتمر الشعب الدائم في العام 1979 لصالح شخصية أخرى.

الفقرة الثانية: تنظيم السلطة وممارستها

أصدر مؤتمر الشعب العام "اعلان قيام سلطة الشعب" بتاريخ 1976/11/24 حيث اصبح الاسم الرسمي لليبيا "الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" الّا أن عملية تنظيم السلطة السياسية في ليبيا يستند الى البيان الأول للثورة (1969) والى الإعلان الدستوري المؤقت بتاريخ 1969/11/11 والى خطابات القذافي والكتاب الأخضر الذي أصدره. حيث يتبيّن عدم وجود دستور بالمعنى الحديث للكلمة انما مبادئ عامة وشعارات وخطابات سياسية. ولكن الكتاب الأخضر الصادر عام 1977 هو الذي رسم الاطار العام لممارسة السلطة السياسية في الجماهرية الليبية من خلال سلطة شعبية مباشرة تجري من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية المحلية التي ينبثق عنها مؤتمرات شعبية أساسية في المناطق والولايات والتي بدورها تنتج مؤتمر الشعب العام صاحب السلطة الفعلية وفقًا للفصل الأول من الكتاب الأخضر.

فسيادة الوطن تمارس عبر مؤتمرات ولجان "فاللجان الشعبية في كل مكان." ويمكن لأي فرد ان يشارك في الاجتماعات المحلية (المؤتمرات الشعبية الأساسية) وهي التي تقوم بوظائف ثلاث"[15]:

1-اختيار الاعضاء للهيئات التنفيذية واللجان الشعبية.

2-مناقشة المسائل المحلية والوطنية.

3-بعث المرشحين لمؤتمر الشعب العام".

---

[15] المجتمع والدولة في المغرب العربي – محمد عبد الباقي الهرماسي / بيروت 1992 – ط 2 – م.د.و.ع ص 119.

تم تقسيم ليبيا الى 22 لجنة شعبية (في 22 محافظة) ويترأس كل لجنة أمين اللجنة الشعبية في المنطقة. في نظام هو شبيه باللامركزية الادارية بحيث ان القرار في هذه المنطقة يتخذ من قبل اللجنة الشعبية للمنطقة.

أما على الصعيد القضائي، فقد أنشأ القذافي ما عرف بالمحاكم الثورية في كل منطقة حيث كانت الحكومة تسيطر على المحاكم وعام 1971 أنشأ القذافي محكمة الشعب لمحاكمة خصومة السياسيين ورجال العهد الملكي. فيمكن القول ان القضاء كان تحت سيطرة السلطة التنفيذية. فلا وجود لسلطة قضائية مستقلة. أما بالنسبة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي ظل حكم الزعيم الاوحد وبالرغم من وجود المؤتمر الشعبي العام يتبين عدم وجود فصل بين الاختصاصات التشريعية والتنفيذية.

في 2 /آذار من العام 1977 تم تعديل تسمية الجماهيرية ليضاف اليها كلمة العظمى لتصبح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، وأصبح ينادى معمر القذافي بالأخ القائد بعد ان تنحّى رسميًا عن منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة ليصبح قائدًا للثورة. وفي العام 2008 عقد اجتماع لزعماء افريقيا ومنح لقب ملك ملوك أفريقيا، وينتخب رئيس للاتحاد الافريقي (2009–2010).

يذكر ان الحكومة في عهد الزعيم القذافي اصبحت تسمى اللجنة الشعبية العامة. حيث أن رئيس الحكومة يصبح أمين اللجنة الشعبية العامة. واستبدل مصطلح الوزير بالأمين والوزارة بالأمانة (امانة الشؤون الخارجية مثلًا بدلًا من وزارة الخارجية).

حيث رفض القذافي الدساتير العصرية كما رفض فكرة المجالس النيابية على اعتبار ان المجلس النيابي هو تمثيل خادع للشعب وأن لا نيابة عن الشعب"[16]

[16] الكتاب الأخضر – الفصل الأول – ص 6 + ص 35 وما بعد.

فالديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه. وقد اصبحت المجالس النيابية حاجزًا شرعيًا بين الشعوب وممارسة السلطة. كذلك، بنظر الكتاب الاخضر الاحزاب السياسية تمثل الديكتاتورية العصرية. والحزب ليس اداة ديمقراطية على الاطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو العقيدة الواحدة... "[17]

يذكر أن الاحزاب السياسية ظهرت في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية وفي العهد الملكي الّا إنها بقيت ضعيفة تقوم على تركيبة تقليدية عشائرية وقبلية حيث لم تستطع القيام بأي دور اجتماعي وثقافي رغم محاولات الاخوان المسلمين والشيوعيين التي باءت بالفشل.

كما رفض الكتاب الاخضر النظام السياسي الطبقي، أو الحزبي أو القبلي، والطائفي واعتبر أن الحل هو بإيجاد أداة حكم ليست حزبًا ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة انما أداة حكم هي الشعب[18] ويخلص الكتاب الاخضر الى نتيجة مفادها أن المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، وإن أي نظام للحكم خلافًا للمؤتمرات الشعبية هو نظام حكم غير ديمقراطي"[19]

نخلص الى القول أن ممارسة السلطة السياسية في عهد العقيد معمر القذافي كانت شعبية فوضوية ذات مسمى ديمقراطي ولكن بدون حريات سياسية واحزاب سياسية، مما انتجت جماهيرية تقوم على حكم الفرد الواحد تحت شعار الشعبية والديمقراطية ولكن بدون مؤسسات سياسية حديثة منبثقة فعليًا من الشعب أو تعبّر عن إرادته وفق آليات ديمقراطية ودستورية وشرعية حديثة انطلاقًا من دولة القانون والمؤسسات، لذا كان نظامًا ديكتاتوريًا غير ديمقراطي يتزعمه شخص واحد تحيط به اسرته وحاشيته.

---

[17] المرجع نفسه – ص 12 وما بعد.

[18] المرجع نفسه – الفصل الثاني – ص 26.

[19] المرجع نفسه – ص 30 – 31.

الفصل الثاني

انهيار الدولة الجماهيرية

شكّل انهيار نظام معمّر القذافي في العام 2011 تحديات كبيرة أمام ليبيا بعد الثورة على المستويات السياسية والاقتصادية والسيادية والأمنية حيث لا تزال تتخبط في الخلافات الداخلية والتدخّل الخارجي ممّا يعيق عمليّة بناء دولة جديدة حديثة في ليبيا.

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية للثورة على نظام معمّر القذافي التي أدت إلى انهيار الجماهيرية الوهميّة.

لذا، سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول عوامل وأسباب انهيار الدولة في ظل الربيع العربي، ونتحدث في المبحث الثاني عن أسباب فشل بناء الدولة مع قراءات للوقائع الليبية الحالية داخليًا وخارجيًا منذ انتصار الثورة عام 2011.

المبحث الأول: عوامل وأسباب انهيار النظام في ظل الربيع العربي

انطلقت ثورات ما سمي بالربيع العربي أواخر العام 2010 في تونس ثم تبعها في مطلع العام 2011 الثورة على نظام حسني مبارك في مصر والتي أدت إلى سقوطه في 11 شباط 2011 لتنطلق بعدها مباشرة الثورة في ليبيا بتاريخ 17 شباط 2011 ثم تبعتها اليمن فسوريا.

الفقرة الأولى: منطلقات الربيع العربي

انطلق الربيع العربي باحتجاجاته الشعبية العارمة من تونس وكان من المتوقع ان تنضم ليبيا سريعًا الى موجة الاحتجاجات، حيث لم يمض وقت طويل (شهرين) حتى غدت ليبيا ساحة

لاحتجاجات مماثلة ويرتفع سقف مطالبة المحتجين من إصلاحات اقتصادية وسياسية إلى المطالبة بإسقاط النظام. إن أبرز ما يميز ظاهرة الربيع العربي "هو تقاطع ثلاث ديناميات سياسية واجتماعية وجيوسياسية".[20]

تنصبّ أولى هذه الديناميات على الدينامية السياسية التي تولدت من واقع الإحباط الناجم عن فشل مشروع بناء دولة وطنية حديثة، غداة نيل الاستقلال الوطني وهو احباط متراكم مع السنين حيث ظهرت آليات التفكيك والاقصاء للمجتمع أقوى من آليات الدمج والانصهار لمختلف مكوناته وشرائحه المجتمعية.

ثانية هذه الديناميات تتصل بدينامية التغيير المنطلقة من صميم حركية الاحتجاج ذاتها وقد اتسمت هذه الدينامية ولا تزال بمخاض عسير يظهر بشكل جلي من خلال الصراعات السياسية والاحتقانات الاجتماعية والانهيارات الاقتصادية والاستقطابات الطائفية والتكتلات العشائرية والقبلية عدا عن الصراع حول الهوية الوطنية.

أما ثالثة هذه الديناميات فهي تنطلق من إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في سياق التحولات المجتمعية التي تهيمن على عالمنا المعاصر، وينصب المتغير الخارجي على مناهج وآليات تعامل القوى الخارجية وبخاصة الغربية منها مع التحولات الجارية في اقطار الربيع العربي وذلك في اتجاه تكييفها مع المصالح الاستراتيجية، والاعتبارات الجيوسياسية لها، أو في اتجاه العمل على موائمتها مع المرجعيات والقيم الكونية وفق ما يقتضيه منطق العولمة.[21]

---

[20] محمد الخصاصي–سراب الثورة، واقع اللاثورة–مجلة المستقبل العربي عدد أيلول 2014–ص 126 صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت

[21] المرجع السابق نفسه–ص 126

فيما يتعلق بانعكاس هذه الديناميات الثلاث على الوضع الليبي يمكن القول باندماج السياسي مع الاجتماعي مع الاقتصادي إضافة إلى العامل الخارجي وتأثيره على الواقع الجيوسياسي لليبيا.

بدأت المظاهرات السلمية في ليبيا بتاريخ 17 شباط 2011 مطالبة برحيل نظام معمر القذافي، قوبلت بقمع عسكري من طرف النظام الليبي وهو ما تسبب لاحقًا في نشوب نزاع مسلح مع الثوار. حيث استخدم القذافي الطائرات والأسلحة الثقيلة المختلفة ضد المدنيين العزّل من أجل قمع ثورتهم، وهكذا اتجهت الأوضاع نحو العسكرة، ووقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب نظام القذافي بشكل واضح محاولةً اجهاض انتصار الثورة الليبية الذي عاد وتحقق بعد حرب ضروس كان الدور الأكبر فيها للمشاركة العسكرية الخارجية بعد تفكيك البنية العسكرية للقذافي وجيشه.

إن الثورة الليبية كما سائر انتفاضات الربيع العربي خضعت في تطورها إلى محدّدين أساسيين: "الأول هو مدى امتلاك الطرف القائم بالثورة (الشعب أو القوى السياسية المعارضة أو الرموز المحركة لها) أدوات انجاحها ذاتيًا. والمحدد الثاني هو موقف الأطراف الخارجية الذي مثل بذاته في كل أزمات الربيع العربي إما إضافة إلى تلك الأدوات أو خصمًا منها. وهذان العاملان هما محركا نجاح أو فشل الثورات العربية".[22]

ان تداخل هذين العاملين الداخلي والخارجي ساهم بنجاح الثورة الليبية ولكن يبدو أن الثورة فشلت في بناء الدولة.

---

[22] سامح راشد–رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية–مجلة شؤون عربية عدد صيف 2012–ص 91–تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الفقرة الثانية: قراءة في أسباب انهيار النظام الليبي

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من الدول العربية لتغييرات مهمة في أنظمتها الحاكمة. ما أحدث تحولًا كبيرًا في تاريخ ليبيا السياسي، التي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب 42 عامًا. سيطرت خلاله القبلية والاستبداد على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ حرمت غالبية الشعب الليبي من المشاركة في صنع العملية السياسية، فانفرد القذافي وحاشيته في إدارة الحكم وحصر الصلاحيات والامتيازات بشخصه وأفراد عائلته.[23] مما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، عندما أقبل القذافي على القيام ببعض الخطوات التي اعتقد أنها ستحقّق أهدافه، بما من شأنه أن يجنّب نظامه المستبد الصدام المباشر مع الشعب وتخفيف الاحتقان الجماهيري. وكان جليًا مدى المكر الذي يخفيه القذافي، حيث أن الإصلاحات الشكلية التي قام بها لم تمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما رفع منسوب الغضب الشعبي وزاد النقمة على القذافي ونظامه.

وقد توافرت عوامل داخلية وخارجية أدّت إلى الثورة على نظام القذافي، تمثلت بجملة من الأسباب الداخلية كطبيعة النظام السياسي الديكتاتوري وقمع المعارضة والحريات العامة، وضع قيام الأحزاب السياسية في البلاد إضافة إلى تبديد الثروة التي أنفقها القذافي على دعم حركات الإرهاب والتمرّد في افريقيا، ما أنتج وضعًا اقتصاديًا هاشًا ومترديًا في نواحي الحياة المختلفة. كما لعبت العوامل الخارجية دورًا أساسيًا في اسقاط نظام القذافي وتحديدًا من طرف الولايات المتحدة

---

[23] منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 51، ك2 2012– ص 31

الأميركية ومعها حلف شمال الأطلسي، إذ شكّل تغيير الولايات المتحدة لموقفها دافعًا كبيرًا لإسقاط النظام وانتصار الثورة".[24]

انطلاقًا مما تقدم سنحاول تصنيف اسباب الانهيار إلى نوعين داخلية وخارجية:

أولًا: الأسباب الداخلية: تعددت الأسباب الداخلية بين سياسية واقتصادية واجتماعية.

أ-الأسباب السياسية: يوجد مجموعة كبيرة من الأسباب السياسية أبرزها:

1-تآكل الأسس الشرعية للنظام: ارتبط النظام السياسي الليبي بشخص معمر القذافي الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 1969 واستمر في الحكم 42 عامًا، وبنى لنفسه ركائز أساسية ورفع عدة شعارات : "أولها الثورة القومية وثانيها المساواة والعدالة الاجتماعية وثالثها الكرامة والهوية الوطنية ورابعها القيمة الرمزية لشخصه كمناضل ضد الامبريالية الدولية"[25] فبقيت هذه الركائز مجرد شعارات للسيطرة على الدولة ولم تعرف سبيلًا إلى أرض الواقع.

كما كان القذافي يؤكد باستمرار أنه امتداد للناصرية وأنه أمين على فكر جمال عبد الناصر في حماية الوحدة العربية ومحاربة الرجعية المتمثلة بأميركا. ثم ما لبث أن تبدل خطابه المعادي للولايات المتحدة وأذعن لمطالبها كاملة عام 2003.

2-احتكار القوة والسلطة: في خطاب الثورة الشعبية للقذافي في مدينة زوارة بتاريخ 15 نيسان 1973 أعلن أنه الحاكم الوحيد المعلن لليبيا وبالتالي انتهت عمليًا كافة سلطات مجلس قيادة الثورة إضافة إلى تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل سلطاتها التشريعية والتنفيذية

---

[24] مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مجلة السياسة الدولية – العدد 184 – المجلد 46 نيسان 2011 – ص 38 – 39

[25] محمد عاشور مهدي – قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا – معهد الدراسات والبحوث الافريقية بجامعة القاهرة – 2011 – نقلًا عن الموقع الالكتروني التالي sis.gov.eg.newvr -تاريخ الدخول 7 نيسان 2021

والقضائية معلنًا أن القانون عمل متخلف وأن الدولة يجب أن تحكم من خلال لجان شعبية يتم اختيارها من القاعدة الشعبية صعودًا إلى المؤتمر الشعبي العام. وأطلق القذافي كتابه الشهير المعروف بالكتاب الأخضر أو ما يعرف بالنظرية العالمية الثالثة (إضافة إلى الرأسمالية والاشتراكية).

بالرغم من كافة الشعارات الجماهيرية والشعبية إلّا أن الواقع العملي أشار بوضوح إلى تركز السلطات كافة بيد معمر القذافي على اعتبار أنه قائد الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، "فذهبت شعارات الثورة التي جاء بها القذافي حول التغيير وحكم الجماهير والديمقراطية والتوزيع العادل للثروة ادراج الرياح وإلغاء التداول السلمي للسلطة تحت دعاوى تنازل القذافي عن السلطة وتسليمها للشعب"[26].

لقد طوّر القذافي قاعدة سلطة شخصانية وقوية أسوة بالأنظمة العربية الديكتاتورية حيث تطلّب الأمر منه تأسيس مجموعة من أجهزة الاستخبارات المتداخلة، مثل مكتب استخبارات القائد الذي تأسس في مطلع السبعينات من القرن الماضي وتكوين وإعادة تشكيل القوات المسلحة لمنع وقوع انقلابات أخرى، وزيادة في أعداد المساعدين البيروقراطيين وتأسيس مجموعة محيطة به على مستوى القمة ضمّت قدامى الزعماء العسكريين وزعماء القبائل وافراد أسرة القذافي إضافة إلى أفراد من قبيلته، الذين تمكنوا معًا من إدارة مختلف مؤسسات البلاد والسيطرة عليها. "ساعد على ذلك قيام القذافي بتوزيع الثروة الجديدة على الجماعات الأساسية من مناصريه وذلك على نحو وظائف وقروض ومساعدات وامتيازات"[27].

---

[26] دهام العزاوي ومجموعة مؤلفين – ليبيا من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب – مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد – ط1 – 2012 – ص 16

[27] رودجر أوين – الحكام العرب: مراحل السقوط والهبوط – شركة المطبوعات للتوزيع – بيروت 2014 – ص 128–129

بالإجمال، لقد نجح القذافي على مدار أكثر من أربعة عقود في تجفيف البلاد من المؤسسات الفاعلة والتقاليد الديمقراطية. ولعل الجميع يعلم الحال المزرية التي كان عليها الجيش الليبي، كما لم يكن هناك دستور أو برلمان منتخب من الشعب، أو أحزاب سياسية أو مجتمع مدني أو إعلام حرّ. وهو الأمر الذي يشكّل تحديًا ما زال قائمًا لجهة إنضاج مؤسسات ليبية سيادية كالجيش الوطني والوزارات المختلفة، إضافة إلى تهيئه مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف التوجهات وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط القذافي[28].

ان ما جرى ويجري بعد سقوط القذافي يؤكد هذا الكلام حيث ثبت بالوقائع والأدلة هشاشة مؤسسات النظام السياسي الليبي إضافة إلى التركيبة القبلية الاجتماعية المعقدة وغياب الوحدة الوطنية الحقيقية.

3-قمع المعارضة: لقد مارس القذافي القمع الشديد ضد كافة رموز المعارضة داخل البلاد وخارجها حيث صدرت عدة انتقادات من لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة ومنظمة هيومان رايتس واتش (Human Rights Watch) للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعلنت لجنة حقوق الانسان "عن قلقها ازاء العدد المتزايد لحالات الاختفاء القسري والاعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة وتعسفية.[29]

وجاء في تقرير نشرته منظمة هيومان رايتس واتش في تشرين2 2010 أن ليبيا تجاهلت التوصيات بشأن انتهاكات خاصة لحقوق الانسان وعدم القيام بمعالجتها، كما لا يوجد حريات صحافية ولا

---

[28] بشير عبد الفتاح – اجهاض الثورات العربية: مصر وليبيا نموذجًا، مجلة شؤون عربية – عدد صيف 2012 ص 75 – تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

[29] كفاح عباس رمضان الحمداني – حركة التغيير في ليبيا – مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل – دراسات إقليمية – العدد 10 (2012) – ص 73

يحق لأي مجموعة القيام بتظاهرات أو تجمعات سياسية. كما يمنع تشكيل الجمعيات والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية.

4- غياب رؤى التغيير: استطاع القذافي الباس ابنه سيف الاسلام قناعًا اصلاحيًا خادعًا منذ العام 2006 وإظهار كرجل إصلاحي صاحب خطة ومشروع متكامل للإصلاح على مختلف الصعد. (التعليم، الصحة، السياحة، الاسكان والتخطيط العمراني، أجهزة الأمن، القضاء، الاعلام، المؤسسة العسكرية) ولكن لجنة مكافحة الفساد والاصلاح الاداري فشلت في تحقيق غايتها، إذ كانت انتقائية في أداء مهامها. مما أفقد الليبيون الأمل بالإصلاح وشككوا في النوايا والسياسات التي طرحت ولم تؤدِ تصريحات سيف الاسلام القذافي إلى أي نتيجة وثبت أنها لم تكن سوى عملية تجميل لتغطية فضائح النظام الذي غلبت عليه روح الفرد المتسلط كخاصية جوهرية للنظام السياسي الذي أقامه القذافي وأدت إلى فشله لاحقًا.

5- تقلبات السياسة الخارجية: تميزت فترة حكم القذافي لليبيا بتقلبات كثيرة ومكلفة على مستوى السياسة الخارجية الليبية ما بين السعي للوحدة العربية تارة والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية ومشروعات اتحادية جماعية حينًا آخر، مما أدى إلى عدم استقرار السياسة الخارجية للنظام وتقلبها بشكل دائم.

6- إضعاف المؤسسة العسكرية: عمد القذافي على مدار عقود حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفًا وخشية من أن تكون اداة للتغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية، فأصبحت المؤسسة العسكرية قائمة على اساس قبلي وليس على أساس وطني، وجعلها أشبه بميليشيات وكتائب تابعه له ولأولاده، لأنه كان يؤمن أن السلاح يجب ان يكون في أيدي الشعب. "لذا أقدم على حل الجيش الليبي بعد هزيمته في الحب مع تشاد (1978 – 1987) ليعيد تشكيله على اسس ولائية مرتبطة به تحت مبررات

جماهيرية السلاح"[30] وأنشئ هيكلًا عسكريًا يسمى الكتائب الامنية يقودها أبنائه وهي مسلحة تسليحًا نوعيًا قاد بها الحرب ضد الثوار الليبيين.

ب – الاسباب الاقتصادية:

1– تدهور الأوضاع المعيشية:

تعتبر ليبيا من أغنى دول المتوسط وذلك بفضل حجم الموارد الطبيعية من نفط وغاز حيث تعتبر من الدول المهمة المصدرة لها، وتمتلك أكبر احتياط للنفط في أفريقيا وتاسع أكبر احتياطي في العالم، "حيث تنتج يوميًا 1.5 مليون برميل، وبحسب منظمة الأوبك قدرت ثروتها الطبيعية مع نهاية العام 2009 حوالي 47.1 مليار برميل من النفط".[31] لكن كل هذه الارقام والمؤشرات وضخامتها، لم تنعكس تنمية على أرض الواقع، ولم تظهر ايجابيًا على المستوى المعيشي للشعب الليبي، وهذا عائد الى التفاوت الكبير في توزيع الثروة بصورة عادلة، إذ احتكرت الدائرة الضيقة المقربة من القذافي وبطانته العوائد النفطية، حيث بقيت هذه العائدات سرًا من أسرار النظام وبالتالي لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء بنى تحتية سليمة ونظام اجتماعي فاعل.

2–البطالة:

بلغت نسبة البطالة حوالي 30% وفقًا للإحصاءات الليبية العالمية ويعود ذلك الى ازدياد عدد الخريجين من المعاهد والجامعات الليبية الذين لم يأخذوا مكان الاجانب في الاعمال المهنية والصناعية والخدماتية، كما أن أبناء المسؤولين في النظام أي ابناء اللجان الشعبية الملتصقين

---

[30] خالد حنفي علي – القذافي والثورة الليبية، خيارات السقوط والصمود/متوفر على الموقع الالكتروني www.sis.gov.eg/newvr–تاريخ 5 أيار 2021

[31]- www.eia.gov. countries analysis briefs/Cabs/Libya

بالنظام حصلوا على امتيازات السلطة ومراكز العمل والوظائف الاساسية. مما أدّى الى بروز طبقتين في المجتمع الليبي طبقة غنية وطبقة فقيرة إضافة إلى من هم دون خط الفقر.

3-الاستثمارات الاجنبية:

مع استعادة ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، تدفقت الاستثمارات الاجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشاريع البنى التحتية التي قدرت بحوالي 150 مليار دولار. ولكن ذلك لم يحمل تغييرًا حقيقيًا في معادلة السلطة والثروة والفساد انما زاد من تفاقم الاوضاع الاقتصادية.

4-العقوبات الاقتصادية:

أدت العقوبات التي فرضها مجلس الامن الدولي على ليبيا بعد حادثة لوكربي إلى خسائر كبيرة على الاقتصاد الليبي فاقت ما يزيد على 30 مليار دولار. إضافة إلى تراجع وتدهور صناعة النفط مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية معًا.

5-سوء استخدام عائدات النفط:

بالرغم من جودة النفط الليبي عالميًا، وارتفاع عائداته على مالية الدولة ولكن لم يوظف بشكل رشيد، ولم يحقق التنمية المرجوة نتيجة سوء استخدام تلك العائدات حيث كانت ثروة النفط حكرًا على القذافي وعائلته والمقربين جدًا منه، في ظل غياب مطلق لمؤسسات الرقابة على ادارة هذه العائدات.

ج- الاسباب الاجتماعية: تتجلّى الاسباب الاجتماعية في الامور التالية:

1-الاختلال المناطقي ما بين المحافظات، حيث برز التفاوت الانمائي بين ولايات الشرق وولايات الغرب على خلفية قبلية، أدى إلى تنافس ضمني بين الولايات على المكانة

والسلطة والسيادة، وهذا ما أدى لاحقًا إلى دعم ولايات الشرق لا سيما بنغازي للثورة ضد نظام القذافي.

2- التغيير الديمغرافي: حيث ان الفئة العمرية للشباب شكلت 52% من مجموع السكان، كما أن الكثافة السكانية تتمركز في المناطق الحضرية أي في المدن والبلدات (80% من السكان) هؤلاء الشباب وجدوا التناقض بين الشعارات المعلنة للنظام والواقع المعيشي المتردي، مما أدى بهم أن يكونوا في مقدمة الثورة ضد النظام الطاغي، حيث شكلوا البنية الأساسية للثورة.

3- الاستغلال السياسي للقبيلة: يتشكل المجتمع الليبي من مجموعة قبائل أبرزها (الورقلة والمقارحة والقذاذفة)، فقام القذافي بتوظيف النظام القبلي في نظامه السياسي مما أدى إلى احداث شرخًا بين القبائل وترجيح قبيلة على أخرى وخلق الشقاق فيما بينهم على قاعدة فرق تسد.... مع أعطاء الأفضلية لقبيلته القذاذفة في الحصول على الثروة والمراكز القيادية في المؤسسات العسكرية والمدنية. مع تهميش للقبائل الأخرى التي شعرت بالغبن والظلم.

ثانيًا: الاسباب الخارجية: يمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب والعوامل أو الدوافع والمتغيرات الخارجية ساهمت باندلاع الثورة الليبية، أبرزها:

أ- الدوافع الإقليمية والعربية: إن اندلاع الثورة في كلٍ من تونس ومصر كان دافعًا قويًا للشعب الليبي للقيام بثورته لا سيما وأن الدولتين مجاورتين لليبيا وترتبطان معها بالكثير من القواسم المشتركة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

كما أن موقف جامعة الدول العربية الملتبس والغامض في مصر وتونس كان مؤيدًا للثورة الليبية منذ انطلاقتها حيث قام بتعليق عضوية ليبيا في 23 شباط 2011 ومنعها من المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة. إضافة إلى التنديد بالجرائم التي يقوم بها النظام الليبي ضد التظاهرات السلمية.

هذا الموقف العربي شكل عاملًا مهمًا ودافعًا في نجاح الثورة الليبية".[32]

إن موقف مجلس التعاون الخليجي ساهم في تشكيل نهج الجامعة العربية تجاه الثورة الليبية حيث طالبت دول الخليج مجلس الامن الدولي بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا لمنع القذافي من استخدام سلاح الجو للقضاء على الثورة الليبية. وبرز الموقف القطري الداعم علنًا للثورة "وكانت قطر أول من اعترف بالمجلس الانتقالي الليبي في 28 آذار 2011. ودعمت الجماعة السلفية بالمال والسلاح والدعم السياسي".[33] إضافة إلى الدعم الاعلامي الذي وفّرته قناة الجزيرة للثورة.

ب–توتر العلاقات الليبية ببعض الدول الأفريقية:

شهدت العلاقات الليبية ببعض الدول الأفريقية توترًا على أكثر من صعيد ومع أكثر من دولة، أبرزها العلاقات الليبية – التشادية والعلاقات الليبية – السودانية وأزمة دارفور، العلاقات الليبية المصرية، والعلاقات الليبية التونسية حيث قام القذافي بطرد العمال المصريين والتونسيين وبعض الفلسطينيين من ليبيا. ان علاقات ليبيا بدول الجوار الافريقي كانت تخضع لمزاجية وشخصنة القذافي لهذه العلاقات بين المد والجزر وفقًا للمصالح والاهواء الشخصية. ويذكر أن بعض الدول الأفريقية صوتت (داخل الإتحاد الافريقي) لصالح فرض منطقة حظر جوي في ليبيا (نيجيريا، الغابون، جنوب أفريقيا).

ج– الدوافع الدولية: لقد كان للبيئة الخارجية أثر كبير في إحداث التغييرات الداخلية في ليبيا، انطلاقًا من العلاقات المتوترة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تطوّرت سلبًا بعد احداث 11 أيلول 2001 واحتلال العراق 2003 وطرح مشروع الشرق الاوسط الكبير 2006 واعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية من خلال جملة من المشاريع التي طرحتها لاحلال الديمقراطية

---

[32] محمد سعد – التأثير الاستراتيجي الأميركي على احدى دول الربيع العربي – ليبيا نموذجًا. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية – الجامعة الإسلامية في لبنان – بيروت 2017 – ص 105

[33] حسن صبرا – نهاية جماهيرية الرعب – الدار العربية للعلوم – بيروت ط3 – 2012 – ص 292

في المنطقة وليبيا جزء مهم منها، إضافة إلى الحرب على الإرهاب الذي شكلت مدخلًا كبيرًا للتدخل الأميركي الواسع في شؤون الدول كافة.

ان اعتراف القذافي بمسؤوليته عن عددٍ من الاعمال الارهابية (اسقاط الطائرة المدنية فوق لوكربي وتفجير ملهى برلين واسقاط الطائرة الفرنسية فوق النيجر 1989) ساهم في تحسين علاقة ليبيا مع غالبية الدول الأوروبيّة. ولكن بعد انطلاق الثورة الليبية تبدل الموقف الأوروبي بعد ان ثبت تدخل القذافي في دعم وتمويل بعض المرشحين للرئاسة في إيطاليا وفرنسا، إضافة إلى طمع الدول الأوروبيّة في الاستثمارات والشراكة التجارية، هذا مع دفع الأوروبيين لدعم الثورة الليبية طمعًا بالحصول على مزيد من الامتيازات والاستثمارات والمشاركة في إعادة الاعمار وتعزيز النفوذ الأوروبي في ليبيا.

الفقرة الثالثة: سقوط النظام ونجاح الثورة:

إن مجمل العوامل والاسباب التي ذكرناها في الفقرة السابقة ساهمت بشكل فعّال بسقوط النظام ونجاح الثورة.

إن القمع الذي مورس في وجه المتظاهرين السلميين واستخدام العنف المسلح ضدهم وصولًا إلى قصف الطائرات العسكرية لأماكن تجمع الثوار، ساهم بتحويل الثورة الشعبية الى ثورة مسلحة في وجه جنود وميلشيات النظام. حيث بدأت حرب السيطرة على المدن من قبل الثوار وتحصين جيش النظام في طرابلس وبعض المناطق القبلية، مما أدى إلى تسعير المواجهات العسكرية.

وهذا ما دفع وساهم في تدويل الازمة الليبية وتدخل مجلس الامن الدولي وحلف الناتو. ففي 27 شباط 2011 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1970 الذي دعا فيه إلى الوقف النهائي لأعمال العنف واتخاذ تدابير للاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي، واعتبر مجلس الأمن أن استعمال العنف المفرط ضد المدنيين في ليبيا يرمي الى تصنيفه جرائم ضد الإنسانية.

كما تضمن القرار 1970 أيضًا حظر تصدير الاسلحة إلى ليبيا ومنع عبور أو دخول القذافي ومعاونيه وافراد اسرته الى أراضي البلدان الأعضاء مجلس الامن والتجميد الفوري لجميع الاصول والموجودات المالية الاخرى. كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وقف عضوية ليبيا في مجلس حقوق الانسان.

على أثر هذا القرار قامت الدول الأعضاء في حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا في آذار 2011 استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي نص أيضًا على إنشاء منطقة حظر جوي، حيث أدى التدخل العسكري لحلف الناتو والمدعوم من الدول الكبرى إلى إسقاط نظام معمّر القذافي.

"إن القرار 1973 جسّد مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل العسكري لحماية المدنيين من خلال طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن أن يتحمّل مسؤوليته في حماية المدنيين في ليبيا".[34]

بالرغم من الموقف الروسي المعارض لأي تدخل خارجي في ليبيا، إلّا أنه لم تعترض في النهاية على القرار 1973 الذي اباح لحلف الناتو التدخل العسكري في ليبيا. حيث تدخلت الدول الغربية (اميركا – بريطانيا – فرنسا) إضافة إلى قطر في الحرب إلى جانب الثورة ضد نظام معمّر القذافي الذي سرعان ما انهار مع مؤسسات الحكم كافة بعد حوالي شهر من انطلاق الثورة الشعبية ولكن القذافي استطاع أن يحتفظ ببعض الجيوب العسكرية وبقي يقاتل شخصيًا حتى 20 ت1 2011 تاريخ مقتله على أيدي مجموعة من الثوار دون محاكمة قضائية فعلية.

[34] محمد سعد – رسالة ماجستير – مرجع سابق – ص 115

المبحث الثاني: قراءة في الوقائع الليبية بعد انتصار الثورة 2011

بعد مرور عشر سنوات على سقوط نظام القذافي وانحلال النظام السياسي وتفكك الدولة والمجتمع. يبدو من خلال قراءة الوقائع الحالية أن السمة الأبرز لما يجري هو تداخل العوامل الداخلية مع الخارجية مما يشكل عائقًا مهمًا أمام قيام دولة حديثة وجديدة في ليبيا على أسس ديمقراطية.

الفقرة الأولى: الواقع السياسي–الأمني (2011–2021)

تشهد ليبيا حالة من الفوضى منذ ان أطاح حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالرئيس القذافي في 20 تشرين أول 2011 ولغاية اليوم أي بعد مرور عشر سنوات لم تتخلص البلاد من حالة الفوضى العارمة، وهي حالة خيّبت توقعات المشاركين بالمظاهرات الشعبية كما خيبت تنبؤات من تحمّس ووصف الحراك الشعبي في بداياته بما يسمى الربيع العربي من جانب دول حلف شمال الأطلسي.

فمن المجلس الوطني الانتقالي "المؤقت" إلى حكومتي طرابلس وطبرق عجزت كل الحكومات المتعاقبة عن وضع خريطة طريق عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية. لقد فشلت جميع القوى السياسية الليبية في انجاز هذه المهمة نتيجة تحولها إلى ميليشيات مسلحة عملت ضد تحقيق هدف بناء الدولة الديمقراطية، لا سيما أن بعض من حصل على حقيبة وزارية حصل عليها نتيجة نفوذه الميلشياوي القوي وليس لتميّزه وخبرته السياسية أو اختصاصه في الوزارة. وهكذا فرضت الميليشيات سيطرتها على المشهد الليبي وانحصر نشاط الحكومة والبرلمان الجديد (المؤتمر الوطني العام) في تنفيذ رغبات زعماء الميليشيات المتناقضة والمتعارضة مع قواعد المنطق والعقل، ودخلت البلاد حالة من الفوضى العارمة، مما شجع بعض المراقبين بوصف ليبيا بالدولة الفاشلة تمهيدًا للوصول إلى حالة اللا دولة.

أ–الانقسام العسكري: تنقسم القوى العسكرية الليبية والميليشيات المسلحة بين معسكرين اثنين هما معسكر عملية الكرامة ومعسكر فجر ليبيا.

1–معسكر عملية الكرامة: سميت بذلك نسبة الى العملية التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر في شهر أيار 2014 (بدعم من الامارات العربية ومصر والاردن وروسيا). لمواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة في الشرق. وقد كشفت هذه العملية طبيعة التشابك بين الفواعل المتصارعة في ليبيا، حيث حصلت على دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة لل للمسلحين الاسلاميين (امثال قبائل العبيدات، المسامير، العواقير) كذلك حصلت على تأييد القوى الفيدرالية عبر جناحها المسلح في مدينة برقة، أضف إلى القوات النظامية في طبرق وقوات الصاعقة في بنغازي. كما نالت عملية الكرامة دعمًا من قبائل الزنتان وغريمة في مصراته والكتائب المسلحة التابعة لها.

سياسيًا، امتلكت عملية الكرامة دعمًا بارزًا من تحالف القوى الوطنية بزعامة محمد جبريل إضافة إلى دعم بعض الأحزاب الصغيرة ذات الاتجاه القومي والفدرالي والملكي وبقايا نظام القذافي في سرت.

بداية استهدفت عملية الكرامة تطهير ليبيا من الجماعات الاسلامية المسلحة ثم اتسعت أهدافها لتشمل أهدافًا سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية وطالبت بتجميد عمل المؤتمر الوطني العام الخاضع لهيمنة تخالف الاسلاميين في مصراته.

وقد استطاع الجناح المؤيد لعملية الكرامة (من الأحزاب والقوى السياسية) الحصول على الغالبية في الانتخابات النيابية التي جرت في 25 حزيران 2014.

2-معسكر فجر ليبيا:

نشأ هذا المعسكر كتحالف مسلح بين مجموعة من الميليشيات الإسلامية والقبلية في غرب ليبيا (مصرانه، طرابلس، الزاوية، ...)، حيث أطلق هذه العملية في تموز 2014 لمواجهة المكتسبات الميدانية والسياسية لعملية الكرامة في شرق ليبيا. فأطلق مجموعة أهداف أبرزها دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي الذي سيطر عليه الإسلاميين عبر تحالف حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء للشهداء وذلك بعد تراجع شعبيتهم في الانتخابان الأخيرة في حزيران 2014.

إذن ان قوات فجر ليبيا، هي مزيج من القوى السلفية والاخوان المسلمين أمثال حزب الأمة وحزب الوطن إضافة إلى كتلة الوفاء وحزب العدالة والبناء. شكلت هذه الأحزاب والقوى ظهيرًا حزبيًا وحكوميًا وتشريعيًا لمعسكر فجر ليبيا.

مع أواخر العام 2014 كان الانقسام العسكري بين معسكري الكرامة وفجر ليبيا يتفاعل و يشتد اكثر, حيث شهدت ليبيا حالة من التنازع حول من يملك الشرعية المؤسسية برلمانًا وحكومة وبالتالي كل معسكر كان يستجلب دعمًا عربيًا واقليميًا ودوليًا. حيث استطاع المعسكر السياسي المؤيد لعملية الكرامة الضغط لإجراء انتخابات برلمانية (تمت في 25 حزيران 2014) للخروج من مأزق انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام الذي كان خاضعًا لهيمنة معسكر الاسلاميين. ولا يزال هذا الانقسام مستمرًا لغاية يومنا هذا.

لا بد من الإشارة أيضًا إلى ظهور بعض التنظيمات الإرهابية التي استفادت من حالة الفوضى المسلحة بعد سقوط نظام القذافي. فظهر تنظيم داعش وسيطر على مدينة سرت ثم حاول التوسع في شمال ليبيا محاولًا السيطرة على بعض المدن والبلدات والقرى بين العامين 2015 و2016. ونجح بالسيطرة على بعض المناطق النفطية (النوفلية، البريقة، أجدابيا).

أ-الانقسام السياسي والاتفاق على حكومة وحدة وطنية:

نتيجة عدم وجود أحزاب سياسية في عهد القذافي، وبالتالي حداثة التجربة بعد انتصار الثورة يمكن القول ان التجربة السياسية الديمقراطية لا تزال في بدايتها، حيث انبثقت مجموعات عشائرية وقبلية ذات طابع جهوي ومناطقي تحولت إلى ميليشيات مسلحة فرضت نفسها في مواجهة النظام الطاغي. إضافة أن الثورة أفرزت قوى سياسية حرّة تسعى لبناء دولة جديدة.

لكن الانقسام المجتمعي في ليبيا بجذوره الجهوية المناطقية والعشائرية القبلية انعكس سلبًا على القوى السياسية التي جاءت تعكس نفس الصورة المجتمعية وبالتالي نفس الانقسام القبلي تحوّل إلى انقسام سياسي، في ظل غياب مشروع سياسي وطني جامع.

إن بعض القوى والاحزاب السياسية التي برزت بعد انتصار الثورة كانت امتدادًا لقوى سياسية قديمة سبق أن تواجدت في ليبيا أو في مصر أو بلدان الجوار لا سيما الاحزاب ذات البعد القومي العربي أو الاسلامي السلفي والجهادي أو الاخوان المسلمين.

لقد عملت الامم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي ولا سيما الاميركي والأوروبي الى توحيد جهود قوى الثورة من اجل تحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة ديمقراطية حديثة.

من هنا، تم توقيع اتفاق الصخيرات للسلام برعاية الامم المتحدة في المغرب وتشكيل مجلس للرئاسة في 16 ك[1] 2015 من قبل أعضاء برلمان طبرق (الشرق) وبرلمان طرابلس (الغرب) الذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة فايز السراج، التي تشكلت في 16 شباط 2016 على قاعدة المحاصصة المناطقية والجهوية، ضمّت هذه الحكومة وزراء من مختلف القوى السياسية والعسكرية (من المعسكرين) إضافة إلى وزيرين سبق ان توليا مسؤوليات حكومية في عهد القذافي.

إلا أن الانقسام السياسي بقي مستمرًا ولم يتحقق الوفاق الوطني بالرغم من انتقال فايز السراج إلى طرابلس (رئيس الحكومة) لكن في الشرق بقيت الحكومة الموازية (برئاسة عبد الله الثني) التي يدعمها خليفه حفتر والبرلمان معارضين له.

وفي مطلع تموز 2017 أعلن حفتر التحرير الكامل لبنغازي من الجهاديين الإسلاميين بعد 3 سنوات من الحرب. واستمر حفتر في حربه ضد الإسلاميين والسيطرة على المدن الليبية الواحدة تلو الأخرى حيث تمكن من السيطرة على درنة في حزيران 2018، وفي مطلع 2019 بدأ حفتر غزو الجنوب بدعم من القبائل المحلية فسيطر بلا معارك على سبها والشرارة أحد أكبر الحقول النفطية في البلاد. وفي الرابع من نيسان 2019/ أمر حفتر قواته بالتقدم نحو طرابلس حيث واجه مقاومة عنيفة من القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.

بعد معارك كرٍّ وفرٍّ، وفي 23 تشرين أول 2020 وقّعا طرفا النزاع اتفاقًا لوقف دائم لإطلاق النار فورًا بعد محادثات استمرت خمسة أيام في جنيف برعاية الأمم المتحدة.

إضافة لوقف إطلاق النار تم الاتفاق على اجراء انتخابات نيابية عامة في 24 ك1 2021.

وفي 5 شباط 2021 انتخب المشاركون في الحوار الليبي–الليبي خلال اجتماعاتهم في جنيف برعاية الأمم المتحدة المهندس عبد الحميد الدبيبة رئيسًا لحكومة الوحدة الوطنية للفترة الانتقالية لحين اجراء الانتخابات في ك1 2021. وقد أكد رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والجنرال خليفة حفتر تأييدهما للحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة.

الفقرة الثانية: التدخل الدولي في ليبيا:

شاركت العديد من الدول في الحرب الليبية لأسباب تختلف بين دولة واخرى، منها لأسباب سياسية ومنها لأسباب اقتصادية، ومنها لأسباب انتقامية ومنها لأسباب جيو– استراتيجية. فمنهم من شارك بعد صدور القرار الأممي رقم 1973 مباشرة أواخر شباط 2011 (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا) ومنهم من شارك لاحقًا بعد انتصار الثورة (روسيا، قطر_ تركيا_ مصر_ الامارات العربية المتحدة_ المانيا_ اسبانيا_ ايطاليا...) للحديث عن التدخل الدولي في ليبيا سوف نقسم الدول تحت عناوين أربعة (الولايات المتحدة الأمريكية_ دول الاتحاد الأوروبي_ الدول الإقليمية والعربية_ روسيا والصين).

أولًا: الولايات المتحدة الأمريكية:

"إن معظم افراد الطبقة السياسية الجديدة في ليبيا يرتبطون بعلاقات وطيدة مع الدول الاجنبية وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية."[35] وعدد من الدول الأوروبية. وهذا ما يتيح لهذه الدول التدخل والتأثير في الشؤون السياسية لليبيا والتحكم في صياغة نظامها السياسي، والعمل على زرع الفوضى والانقسامات داخل المجتمع الليبي، ما يسهل تدخلها وفرض أجندتها السياسية على هذه الطبقة السياسية، التي تدين بالولاء الكامل لها.

ان التدخل الاميركي في ليبيا لم يكن انعكاسًا للقيم والمبادئ الانسانية أو انتصارًا للحرية انما كان يهدف للسيطرة على الثروات الكبيرة من النفط والغاز إضافة للسيطرة على الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله ليبيا.

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دورًا فاعلًا في مجلس الأمن الدولي لصدور القرار 1970 (تاريخ 29 شباط 2011) والقرار 1973 (تاريخ 17 آذار 2011) بهدف فرض عقوبات على نظام القذافي وتحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي ارتكبها، إضافة إلى فرض حظر جوي فوق ليبيا.

بعد صدور القرارين المذكورين تدخلت اميركا مع دول حلف الناتو عسكريًا دعمًا للثورة في مواجهة نظام القذافي حتى اسقاطه ومقتله في 20 ت^2 2011. إضافة إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، "لقد كان للتدخل الاميركي دواعي أخرى لها علاقة بحرمان المنافسين والقوى الصاعدة كالصين وروسيا من النفاذ إلى الموارد الحيوية في ليبيا"[36]. إضافة إلى السيطرة على موقع ليبيا الاستراتيجي

---

[35] حسن محمد الزين/الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير–دار القلم الجديد–بيروت 2013–ط1–ص 208

[36] خالد التزاني–الانتشار العسكري الأميركي في أفريقيا، الدوافع والرهانات. مجلة المستقبل العربي–العدد 436 – حزيران 2015–ص 30.

حيث تقع في نقطة تربط أجزاء هامة من أفريقيا بين شمال الصحراء وجنوبها وهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا والمتوسط والعالم العربي وأفريقيا، هذا عدا عن امتلاك ليبيا لأكبر احتياط نفطي في افريقيا.

كما أن أميركا أرادت معاقبة القذافي لرفضه الانضمام إلى القوات الأميركية "أفريكوم" التي أسسها البنتاغون الأميركي لمحاربة الإرهاب، والتغلغل الصيني في افريقيا من بوابة ليبيا (استثمارات للطاقة في بنغازي/30 ألف عامل صيني).

ان مشاركة أميركا في اسقاط نظام القذافي سيعطي دفعًا لدخول الولايات المتحدة الأميركية في عملية إعادة البناء والاعمار من خلال الشركات الأميركية لذا يمكن القول ان تدخل الولايات المتحدة الأميركية في ليبيا هو من أجل المصالح الحيوية الأميركية لتحقيق الهيمنة والسيطرة على مصادر الطاقة، واحتواء التغلغل الصيني في افريقيا عمومًا وليبيا خصوصًا مما ألحق خسائر كبيرة للصيني.

ثانيًا: التدخل الأوروبي في ليبيا:

تؤمن دول الاتحاد الأوروبي بحقيقة استراتيجية مفادها: "أن من يستطيع السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، يستطيع السيطرة على العالم"[37]. لهذا يرى الأوروبيين أن يكون لهم دور مستقل وحاضرًا في التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى في منطقة الشرق الوسط. وفي هذا الصدد يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف التالية:

1- الحفاظ على العلاقات الأوروبية_ العربية لا سيما في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التي تتميز بالمزج بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وبين الموقع الجغرافي.

[37] الأهمية الاستراتيجية والجيو استراتيجية للاتحاد الأوروبي–موقع Al -Moqatel الالكتروني 2021/5/15

2-الحفاظ على المصالح النفطية الاستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط.

3-مواجهة تهديد تدفق القوى البشرية من دول منطقة الشرق الأوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي (الهجرة الشرعية وتلك غير الشرعية) خوفًا من حدوث تغيير ديمغرافي وديني وعرقي على المدى البعيد في دول الإتحاد الأوروبي.

من هنا كان للتدخل الأوروبي الفوري بعد اندلاع الثورة الليبية يصُب في خدمة هذه الاهداف بحيث يكون للدول الأوروبية نفوذًا في ليبيا ما بعد القذافي، والحصول على جزء من الامتيازات التي توفرها ثروة النفط والغاز الليبي، إضافة إلى مشاركة أوروبية فاعلة في عملية إعادة الأعمار مستقبلًا والتي تقدر قيمتها ب 500 مليار دولار. "إن تعزيز النفوذ الأوروبي في ليبيا، سيعزز حتمًا الوضع التنافسي للاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي مع القوى الكبرى"[38]

فعلى سبيل المثال، فرنسا لديها الرغبة بالحصول على حصة أكبر من النفط الليبي وزيادة نفوذها في شمال أفريقيا ومنح الفرصة للجيش الفرنسي لاستعادة مكانته عالميًا.

وألمانيا سعت أيضًا للحصول على حصة من تلك المكاسب الاقتصادية على صعيد النفط والغاز واعادة الاعمار، فكانت الخطة الالمانية تقضي بالوقوف بمحاذاة فرنسا خطوة بخطوة، فعلى الرغم من ان برلين قد رفضت المشاركة في الحرب والدمار بقيادة حلف الناتو عام 2011 فقد رأت لاحقًا ان التدخل في ليبيا الغنية هو أمر حتمي لا سيما بعد الأزمات الاقتصادية والنقدية التي يمرّ بها الاتحاد الأوروبي بعد العام 2012.

كما أن إيطاليا أرادت الحفاظ على مصالحها التاريخية، أبرزها حماية شركة إيني النفطية الإيطالية والحفاظ على بقائها داخل ليبيا للسيطرة على تجارة النفط بعيدًا عن فرنسا وبريطانيا. حيث ان

---

[38] احمد عبد الأمير الانباري، الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب-مجلة دراسات دولية- جامعة بغداد-العدد 65-2015-ص 103-104

كانت ولا زالت تخشى تمدّد النفوذ الفرنسي في ليبيا. في حين ان بريطانيا سعت بشكل أساسي للحصول على حصة وازنة من مشاريع إعادة الاعمار والتي تقدر عائداتها بمليارات الدولارات مما ينعكس ايجابًا على الوضع الاقتصادي في بريطانيا.

ثالثًا: التدخل الروسي – الصيني:

تنطلق السياسة الروسية في الشرق الاوسط من رؤيتها لأهمية القيمة الجغرافية والاستراتيجية لهذه المنطقة، باعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية. فروسيا تدرك أنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الاستراتيجية لما تمثله من قلب العالم، إذ يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى. بالإضافة إلى أنها تمثل منصة ارتكاز لأي دور محتمل لأي قوه اميركية كانت أم روسية أم أوروبية. "وتعتقد روسيا ان مكانتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكل العالم الجديد".[39]

على هذا الاساس كان الموقف الروسي من الربيع العربي براغماتيًا بامتياز خلافًا للعهد السوفياتي السابق عندما كان الاتحاد السوفياتي يدعم جميع الثورات الشعبية في العالم. لذا لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في كل من ليبيا وسوريا.

فقامت روسيا بحماية حليفها الاستراتيجي النظام السوري، ومنعت باستخدام الفيتو إصدار قرار أممي من مجلس الامن إقامة حظر جوي فوق سوريا في حين تعتبر أنها وقعت بخديعة من حلف الناتو بالموافقة على اصدار القرار 1973 الذي أقرّ الحظر الجوي فوق ليبيا بحجة حماية المدنيين ليتحوّل ذريعة للتدخل العسكري لحلف الناتو لفرض وصاية غربية على ليبيا. لكن استدركت روسيا

[39] عبد الغني سلامة–السياسة الروسية في الشرق الوسط، مجلة شؤون عربية–عدد خريف 2012–ص 174 تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

لاحقًا الخطأ الذي وقعت به، فقامت بدعم قوات اللواء خليفة حفتر في مواجهة الميليشيات الإسلامية.

كما يوجد مصالح استراتيجية لروسيا في ليبيا للحصول على حصة في قطاع النفط والغاز وكانت قد عقدت اتفاقًا مع ليبيا عام 2007 بقيمة 29 مليار دولار لاستخراج النفط. ولكن لاحقًا قدرت روسيا خسائرها من جراء سقوط نظام القذافي 10.5 مليار دولار. "مع ذلك تسعى روسيا دائمًا للبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الروسية وخاصة في مجال التسلح، إذ تعد روسيا ثاني أكبر مصدّر للسلاح في العالم وكذا في مجال الطاقة"[40]. ان التدخل الروسي في ليبيا ودعم قوات حفتر يأتي ضمن استراتيجيتها في محاربة التنظيمات الإرهابية الناشطة في روسيا والدول الصديقة لها ويهدف أيضًا للحد من الهيمنة الأميركية في العالم.

أما بالنسبة للصين، صاحبة المشاريع الاستثمارية في ليبيا، فقد منيت بخسائر فادحة خلال الحرب الأهليّة في ليبيا، لا سيما في مجال الطاقة في مدينة بنغازي حيث كان يوجد حوالي 30 ألف صيني بين مهندس وخبير وعمال. كما كان لديها مشاريع اسكانية مدنية تفوق قيمتها 10 مليار دولار اميركي.

لذا طالب وزير التجارة الصيني (تشن ده مينغ) ليبيا بالتعويض على المؤسسات الصينية التي لحق بها خسائر كبيرة. والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ليبيا.

رابعًا: التدخل الاقليمي في ليبيا:

ويقصد به تدخل الدول والأنظمة المجاورة (قطر – الامارات العربية – تركيا – مصر – تونس)

[40] دلال محمود السيد–هل تعيد القوى العسكرية روسيا قطبًا عالميًا؟ –مجلة السياسة الدولية–ملحق تحولات استراتيجية–ت1 2015–ص 17 و18

أ- قطر: يقول الوسيط بين شركة توتال النفطية الفرنسية والحكومة الليبية في عهد معمر القذافي أن "قطر حثّت فرنسا على شن حرب على ليبيا من أجل الاستيلاء على حقول الغاز وتقاسمها"[41] ويضيف الوسيط ميسانس في تحقيقه أن فكرة اسقاط نظام القذافي بين فرنسا وقطر بدأت منذ العام 2009 بهدف الاستيلاء على حقل غاز طبيعي ضخم من شأنه أن يبقي أوروبا دافئة. من هنا جاء الموقف القطري الداعم للثوار لا سيما الجماعات الإسلامية منهم، حيث يقول رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل ان قطر انفقت على الثورة في بلاده أكثر من ملياري دولار أميركي من خلال دعمها للثوار بكافة انواع الاسلحة معلنًا عن خطة تحرير العاصمة طرابلس ثم وضعها في قطر"[42]

ودعمت قطر ولا تزال معسكر فجر ليبيا الذي يضم الجماعات الإسلامية السلفية والاخوان المسلمين إضافة التنظيمات الارهابية وعلى رأسهم تنظيم داعش.

ب-الامارات العربية:

تدخلت الامارات العربية المتحدة بدعم قوات اللواء خليفة حفتر بالمال والسلاح، كما عملت على دعم بعض الوسائل الاعلامية وبعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وانفقت عليها نحو 74 مليون دولار. كما وضعت يدها على مبلغ 50 مليار دولار كان قد وضعها القذافي في المصارف الإماراتية وتجرى المفاوضات مع الحكومة الليبية لحل هذا الموضوع.

إن دعم الامارات لقوات حفتر في مواجهة الاطراف الإسلامية التي تناوئها الامارات العداء لأهداف جيو سياسية، حيث لا مطامع إماراتية في ليبيا سوى الحسابات الجيوسياسية لخارطة الصراع على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وقد كشف تقرير استخباراتي عن "اسناد دولة الامارات مهام عسكرية سرية لشركة الامن الاميركية "بلاك ووتر (Black water) ضمن

---

[41] صباح أيوب-حرب الغاز.. فعالة في جزيرة الأخبار اللبنانية-العدد 1869-2012/11/29

[42] المرجع نفسه

عملياتها على الأراضي الليبية، ويقود مؤسس الشركة "إريك برنس" العمليات الإماراتية التي تنفذ لدعم الجنرال حفتر من قاعدة سرية إماراتية في ليبيا وأن الطائرات يقودها طيارون يوظفهم إريك برنس"[43]. وتلعب الامارات دورًا نافذًا لتمكين حفتر من بسط سيطرته على كامل التراب الليبي وتقويض كل مساعي رأب الصدع بين أطراف الازمة الليبية. وكانت وسائل اعلام ليبية أكدت وجود ضباط وخبراء عسكريين إماراتيين يديرون غرفة عمليات عسكرية في قاعدة الخروبة الجوية التي تقع جنوب بلدة المرج (شرق بنغازي).

ج- مصر:

لها مصالح اقتصادية كبرى في ليبيا، سواء عن طريق العمالة المصرية التي كانت قبل الاحداث تصل إلى حوالي المليون عامل أو عن طريق المساهمة في إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الحرب. "وتقول مصر أن الحكومة الليبية وعدت باستقدام عمالة مصرية للعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الاجهزة الامنية والجيش في ليبيا، نظرًا لاحتياج ليبيا لهذه العمالة لإعادة الاعمار في الفترة المقبلة فضلًا عن بعض الشركات والمشروعات الفردية"[44].

كما تحتاج مصر إلى الحصول على النفط الليبي بأسعار رخيصة أو بالحصول على التدفقات والاستثمارات المالية الليبية بعد عودة الاستقرار. يذكر ان مصر تستضيف بعض عناصر النظام السابق كلاجئين سياسيين، كما تدعم قوات خليفة حفتر بشكل قوي في مواجهة القوى والحركات الاسلامية انطلاقًا من موقف مصر التاريخي من الاخوان المسلمين.

ان الموقف المصري الحاضن لبعض رجال النظام السابق اغضب الثوار مما انعكس سلبًا على صادراتها الى ليبيا حيث تراجعت من المركز الثالث الى المركز السابع في السوق الليبي.

---

[43] لينا هوفمان وفلاح الباس/التدخل الخارجي في ليبيا وصراع المصالح. www.dw.com تم الدخول الى الموقع 2021/5/17

[44] المرجع نفسه

مما ألحق خسائر مالية كبيرة بمصر إضافة الى خسائر اليد العاملة التي كانت تعمل في ليبيا.

د- تونس: لم تتدخل تونس عسكريًا في ليبيا نظرًا لتزامن الثورتين، الا أن الوضع الامني المتدهور في ليبيا انعكس على الوضع في تونس نظرًا لعدم السيطرة على المناطق الحدودية بينهما. حيث ارتفعت اعمال التهريب لا سيما تهريب البنزين من ليبيا إلى تونس مما أدى إلى خسائر مالية لتونس. كما تراجعت المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين بأكثر من 75% نتيجة توقف أكثر من مئة مؤسسة تونسية كانت تعمل بصفة كلية مع السوق الليبي. كما كانت ليبيا تمد تونس بأكثر من 25% من احتياجاتها النفطية بأسعار تفضيلية. وقد قدرت خسائر تونس بحوالي 800 مليون دولار اميركي سنويًا.

هـ- تركيا: عسكريًا، تدخلت ليبيا في دعم الجماعات الإسلامية في الغرب بالمال والسلاح انطلاقًا من أسباب أيديولوجية تربطهما معًا إضافة إلى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لتركيا. فهي ترغب في المشاركة في إعادة الاعمار لا سيما في مشاريع ترميم المطارات حيث يتم ذلك بتمويل من الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية مع الشركة التركية، وأن هناك توجهًا نحو الخيار الثاني للمشروع والذي يشمل قاعة تستوعب خمسة ملايين مسافر سنويًا بدلًا من 3 ملايين ما قبل الثورة.

خلاصة:

ان ما يسميه البعض لعنة النفط في ليبيا كان المحرك الاستراتيجي للتدخل الدولي وللحرب الأهلية معًا والتي أدّت إلى كل هذا التدمير المنهجي لبنية الدولة والمجتمع في ليبيا فضلًا عن عشرات الالاف من الضحايا وحالات الفقر والهجرة والنزوح التي يعاني منها المواطن الليبي وخسارة للأمن القومي والاقتصاد العربي بصورة عامة.

ان التدخل الدولي في ليبيا إضافة إلى العوامل الداخلية والأسباب التي أدت الى الثورة وسقوط النظام، لا تزال تجتمعان معًا لتشكلا سوية تحديات أساسية أمام بناء دولة حديثة ديمقراطية في ليبيا.

القسم الثاني: تحديات بناء الدولة الحديثة في ليبيا

شكّل سقوط نظام معمّر القذافي نقطة تحوّل تاريخية ومفصلية في حياة الشعب الليبي وبداية للنهوض من كبوته لأكثر من أربعة عقود متتالية. إنها تجربة جديدة تستوجب إعادة رسم وصياغة شكل الدولة ونظامها السياسي. وكل ما له علاقة بأمن واستقرار ليبيا وإدارة ثرواتها بالشكل الامثل وضمان الحقوق الأساسية لا سيما ما يحقق الحياة الحرة الكريمة لليبيين في ظل دولة العدل والمساواة إضافة إلى إعادة البناء والاعمار لما تهدم خلال الحرب.

كما تأتي المصالحة الوطنية وتعزيز التلاحم الداخلي خطوة مهمة وضرورية للتفاهم على ميثاق وطني يؤمن التعايش والانصهار المجتمعي بين الليبيين وصياغة دستور جديد للبلاد يساهم في بناء دولة ديمقراطية حديثة، دولة القانون والمؤسسات.

الا أن تحقيق هذه الأهداف دونه عقبات وتحديات وعوائق كبيرة، وهائلة، إذ لا تزال ليبيا فاقدة لبوصلتها الراشدة تجاه تقرير مستقبلها كدولة ومجتمع في آن واحد، أي ليبيا نريد؟ أي دولة نريد؟

سنبحث في هذا القسم التحديات التي تواجه بناء الدولة الحديثة في ليبيا بحيث نعالج مرتكزات بناء هذه الدولة والمعوقات التي تواجهها في الفصل الأول على أن نعالج في الفصل الثاني آفاق الخروج من الأزمة الليبية في عملية استشراف لمستقبل ليبيا وعوامل نجاح هذه الحلول.

الفصل الأول

مرتكزات بناء دولة ليبية حديثة

ثمّة مرتكزات ضرورية يجب توفرها من أجل بناء الدولة الحديثة ليبيا، هذه المرتكزات اصبحت شروطًا أساسية لقيام الدولة الحديثة منها ما يتعلق بالمجتمع ومنها ما يتعلق بالدولة والكيان الليبي. وبطبيعة الحال اثناء العمل لتحقيق أو إنجاز عملية بناء الدولة لا بد من مواجهة بعض التحديات والمعوقات التي تحول دون إنجاز عملية البناء.

سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين. نعالج في المبحث الأول المرتكزات والمقومات المطلوبة لبناء الدولة الحديثة، على أن نعالج في المبحث الثاني التحديات والمعوقات التي تقاوم عملية بناء الدولة.

المبحث الأول: في المرتكزات والمقومات المطلوبة:

إن بناء دولة عصرية في ليبيا أي دولة حديثة يتطلب توافر مجموعة من القواعد والمرتكزات أو المقومات التي ستقوم عليها هذه الدولة، أبرزها:

الفقرة الأولى: الخضوع لمبدأ حكم القانون

بعد معاهدة وستفاليا في العام 1648 ظهرت ملامح الدولة الحديثة المستقلة بكيانها وحدودها المتميزة بشخصيتها المعنوية وسيادتها على أرضها وشعبها وتحمي حدودها وتضمن الاستقرار الداخلي لمواطنيها.

ولكن مع ظهور الثورات الشعبية المطالبة بالحرية والاستقلال والتخلص من الأنظمة الملكية والديكتاتورية الآحادية لا سيما بعد الثورتين الأميركية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، بدأ الحديث عن دولة القانون.

انطلاقًا من مفهوم النظرية السياسية المعاصرة، "دولة القانون هي الدولة التي تخضع جميع أوجه نشاطها للقانون، سواء في التشريع أو التنفيذ أم القضاء"[45]

إن دولة القانون هو مفهوم أوروبي من أصل ألماني، فدولة القانون بالألمانية (Rechtsstaat) يمكن أن تترجم بدولة القانون أو دولة العدل أو دولة الحقوق،[46] وهي تعني الدولة الدستورية التي يتم فيها إخضاع ممارسة السلطة السياسية لأحكام القانون. وقد ارتبط هذا المفهوم أحيانًا كثيرة بالمفهوم الأنجلو– أمريكي لسيادة القانون والذي يمكن أن يعبّر عنه بسلطة القانون أو تفوّق القانون أو حكم القانون. ويعتبر النظام السياسي البريطاني أول النظم الديمقراطية التي طبقت حكم القانون.

جاءت الدولة الحديثة لتجمع بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي في قواعد إجرائية مستندة على فكرة سيادة الارادة العامة لمواطنيها وهذه الدولة هي التي اسماها "كاري دي مالبرغ Carre de Malberg": الدولة الشرعية، دولة حكم القانون، أي "الدولة التي يفترض ان يكون كل عمل من الاعمال الصادرة عن سلطتها الإدارية يتصل بقانون ما، وضامنًا تنفيذ هذا القانون"[47].

بدأت مفاهيم الدولة الحديثة بالانتشار وبدأ مفهوم دولة القانون أو الدولة الدستورية بأخذ أبعادًا تطبيقية تنفيذية لكي يتبلور تطبيق حكم القانون.

---

[45] حسين عبيد/القانون الدستوري العام–دار المنهل–بيروت–ط1–2016–ص 73

[46] المرجع السابق نفسه ص 73

[47] المرجع السابق نفسه ص 75

أ–وجود دستور:

ان الدولة الدستورية هي دولة القانون ومن مميزات دولة القانون المعاصرة خضوع حكامها ومؤسساتها الى قواعد قانونية تنظم عمل سلطاتها وطرق انتخابهم أو تعيينهم وصلاحياتهم، إضافة إلى حقوق مواطنيها. وهذه القواعد قد تكون مدوّنة كما هي معظم دساتير الدول أو عرفية كما هو الحال في بريطانيا، لكن في الحالتين يبقى احترام هذه القواعد مفروضًا على مؤسساتها ولا يمكن الخروج عنها تحت طائلة فقدان شرعيتها.

هذه القواعد القانونية يُنَص عليها في الدستور الذي هو القانون الأساسي للدولة والالتزام به "هو الي يمنح الشرعية والمشروعية للسلطات كافة".[48]

ب–تدرج القواعد القانونية:

لا يكفي وجود نصوص دستورية، بل يجب أن تكون هذه النصوص على قمة النظام القانوني. فالنظام القانوني هو مجموعة منظمة من الضوابط التي تسوس مجتمعًا ما وهي لا تتمتع بالقيمة ذاتها، بل يلي الدستور النصوص القانونية العادية ثم المراسيم ثم القرارات التنظيمية ثم القرارات الوزارية والإدارية. وفقًا لنظرية هانس كلسن (العالم النمساوي 1881–1973) حول هرم النصوص القانونية. "معتبرًا أنه لا يمكن للقواعد القانونية في المستوى الادنى ان تتعارض مع قواعد المستوى الأعلى من حيث الموضوع أو من حيث الشكل"[49]

جـ– سيادة القانون: لا يختلف هذا المبدأ في معناه عن مبدأ الدولة القانونية. حيث يفرض خضوع الجميع مؤسسات وأفرادًا لحكم القانون، حيث تخضع السلطة التشريعية للمبادئ الدستورية في عملها، كما يخضع عمل السلطة التنفيذية لرقابة السلطة القضائية التي تمارس

---

[48] محمد المين زحل–مبدأ الشرعية في النظامين الدستوري والدولي–ط2–دار النهضة العربية–القاهرة ص 24

[49] حسين عبيد–القانون الدستوري العام–مرجع سابق–ص 77

الرقابة على الاعمال الادارية إضافة إلى خضوعها لرقابة البرلمان السياسية في الانظمة البرلمانية. وذلك عملًا بمبدأ فصل السلطات وقيام كلٍ منها يوضع حد للسلطة الاخرى مع توافر الضوابط والتوازن فيما بينها.

الفقرة الثانية: الدولة الديمقراطية:

من سمات الدولة الحديثة اليوم هي ارتكازها على مبدأ الديمقراطية. أي سلطة الشعب أو حكم الشعب. حيث يكون الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، وهو مصدر السيادة. يمارس الشعب الديمقراطية من خلال وسيلة الانتخاب او الاستغناء. إضافة إلى توفر مقومات الديمقراطية في الدولة من مجموعة مبادئ وقيم أساسية يأتي في طليعتها الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة حرية التفكير والرأي والمعتقد، واحترام الآخر والايمان بتداول السلطة. حيث يعرّف شارل دوباش (Charle debbash) التداول على السلطة بأنه "مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة الى ما لا نهاية له، ويجب ان يستبدل بتيار سياسي آخر"[50].

ان مبدأ تداول السلطة في الدولة الديمقراطية هو آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة الى المعارضة، عملًا بمبدأ السيادة الشعبية وانبثاق السلطة من إرادة الشعب وعملًا بمبدأ حق الانتخاب الذي يسمح للشعب أن يختار من يمثله، وهذا يشترط توافر عدة شروط أبرزها التعددية الحزبية وعدم الاستئثار بالسلطة من قبل فئة سياسية واحدة. وتبقى الانتخابات هي الوسيلة الاساس لتطبيق الديمقراطية ومبدأ تداول السلطة.

إضافة إلى ما تقدم حول ضرورة تداول السلطة في الدولة الديمقراطية.

---

[50] نقلًا عن حسين عبيد–المرجع نفسه ص 77

تعتبر المشاركة السياسية من أهم ركائز النظام الديمقراطي، لأنه من خلالها تتاح لفئات الشعب جميعًا الفرص المتكافئة للمشاركة في صياغة شكل الحكم والاسهام في تقرير مصيره ومصير مستقبله السياسي والاجتماعي.

ان المشاركة السياسية ترتبط بالدولة المدنية ومؤسساتها الدستورية والسياسية، كما ترتبط بالحريات الفردية الشخصية للمواطن وسيادة قيم المساواة والعدالة والحرية في المجتمع السياسي وهي قيم دستورية. أما عملية المشاركة السياسية للشعب فتتم من خلال عدة وسائل أبرزها: حق الانتخاب الذي يعتبر من أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية إضافة إلى حق الانتساب للأحزاب السياسية كإطار لتنظيم المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي السياسي.

الفقرة الثالثة: دولة المواطنة:

من سمات النظام السياسي الحديث اعتماده على قاعدة المواطنية. وهي مطلب عام للأفراد حيث "تتجسد بالتمتع الكامل بالمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات وشعور المواطن واعتزازه بانتمائه الوطني قبل الولاءات الأخرى"[51] حيث تسمح المواطنية بإنشاء علاقة مباشرة بين المواطنين والدولة بدون وسيط وبمعزل عن مختلف انتماءاتهم الطائفية والفئوية والحزبية. إذن المواطنية هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها دستور الدولة وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق. فالمواطنة تدل على مرتبة من الحرية يصاحبها بعض المسؤوليات، وتمنح المواطن حقوقًا سياسية (حق الانتخاب، حق تولي المناصب العامة، حرية التعبير...) وتفرض عليه بعض الواجبات (دفع الضرائب، الدفاع عن الوطن).

"فالمواطنية تعني المساواة بين المواطنين دون النظر الى الطائفة والدين والطبقة والثقافة والعرق... وعلى القانون حماية الافراد وحفظ كرامتهم وتحقيق العدل والانصاف"[52] وتنجلي

---

[51] حسين عبيد–المجتمعات المتعددة–الأقليات وإشكالية التعايش–دار المنهل اللبناني–بيروت–ط1 2014–ص 256

[52] المرجع نفسه–ص 257

المواطنية في تأمين كافة حقوق المواطن السياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية لا سيما في الصحة والطبابة والتربية والتعليم في مراحله كافة، إضافة الى الرفاهية والعيش الكريم وفي تكافؤ الفرص مع الآخرين. كما تتجلى في توزيع الثروة بالتساوي والانماء المتوازن بين المناطق وكذلك في قيام تشريعات عمالية تضمن حقوق العمال والتأمين الصحي الاجتماعي لهم.

تتطلب المواطنية أيضًا قيام المواطن بواجباته تجاه الدولة من دفع الضرائب وتأدية خدمة العلم واحترام القانون والمؤسسات والمشاركة في الحياة العامة والسياسية والمشاركة في العمليات الانتخابية المحلية والوطنية.

أي تبرز المواطنين من خلال إيجاد شعور وطني بالمسؤولية والحفاظ على الانتظام العام للدولة وحفظ مؤسساتها الدستورية وممتلكاتها العامة وحماية المال العام. بمعنى آخر أن يشعر كل مواطن بأنه مسؤول عن تطور الدولة والحفاظ على النظام العام وبالتالي أن يشعر المواطن بفخر واعتزاز بانتمائه الوطني لتلك الدولة. كما تتطلب المواطنية حضور ثقافة وطنية تعزّز الانتماء الوطني والانصهار التام والدولة توحّد الشعب حول هويته الوطنية.

إن شروط اعتبار الدولة مراعية لمبدأ المواطنية من عدمه يمكن اختصارها بشرتين اثنين هما:[53]

1-زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو الاقلية من الناس وتحرير الدولة من التبعيّة للحكام. وذلك باعتبار الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي.
2-اعتبار جميع المواطنين المقيمين على أرض الدولة مواطنين متساوين في الحقوق السياسية والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية. كما تتوفر

[53] المرجع نفسه-ص 259

ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.

ان ركيزة المواطنية تتكامل مع ركيزة الديمقراطية لا بل اصبحت شرطًا من شروط تحقيقها، كما ان الديمقراطية اصبحت ضرورة حتمية لتحقيق المواطنية، وهما يشكلان معًا شرطان اساسيان لتطوير النظام السياسي وتحديثه وصولًا إلى بناء دولة حديثة.

الفقرة الرابعة: الهوية الوطنية والوحدة المجتمعية:

لا يمكن أن تقوم دولة حديثة بدون هوية وطنية تعزز الانتماء الوطني لجميع مكونات المجتمع والدولة. بحيث يكون الانتماء الوطني فوق جميع الانتماءات الاخرى، والهوية الوطنية فوق جميع الخصوصيات الثقافية.

فالهوية الوطنية هي نتاج لتفاعل مختلف العناصر الثقافية واللغوية والدينية والأخلاقية والوجدانية لأبناء المجتمع الواحد.

والانتماء الوطني هو شعور الانسان بالانخراط في جماعة بشرية معينة واعتناقه لرموزها وحضارتها وتقاليدها، هذا الشعور هو الذي يعطيه ذاتية ثقافية وخصوصية معينة تميّزه عن جماعات بشرية أخرى.

إن الاندماج الوطني أو الوحدة المجتمعية الوطنية هو قبول واسع من المواطنين على اختلاف توجهاتهم ومشاريعهم لمشروعية الدولة، واقتناعهم التام بكل ما يمكنه أن يحقق فكرة المواطنة الدستورية ووحدة المجتمع والمواطنين في الدولة، بحيث يكون الولاء الكامل للدولة مقابل أن تعمل الدولة على تعزيز الولاء الوطني واندماج المواطنين بمشروعها من خلال العدالة والمساواة فيما بينهم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين دون تمييز أو تفرقة بينهم. من هنا على

الدولة أن تعمل على تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم يعيشون في وطن حقيقي، هو وطنهم جميعًا يحملون هويته وينتمون إليه قبل أي انتماء آخر.

الفقرة الخامسة: احترام حقوق الانسان:

إن حقوق الانسان في جوهرها هي احترام كرامة الانسان وإعلاء قيمته. "وهي مجموعة من المبادئ والقيم التي دعت إليها الأديان السماوية وناضل الانسان من أجل نيل حقوقه الطبيعية على مرّ العصور"[54]. إلى أن تكرست في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، وتبعها المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أكدت على حقوق الانسان كاملة دون تفرقة أو تمييز عرقي أو عنصري أو جندري بين المرأة والرجل. وبالتالي لم يعد لأي دستور حديث في الدولة تجاوز هذه الحقوق.

إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان أوجد التوازن بين الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعلها حقوقًا مترابطة لا تقبل التجزئة أو التراتب وأضاف إليها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الدولة الحديثة تقوم على احترام حقوق الانسان احترامًا كاملًا باعتبار ان الانسان هو غاية التنمية المستدامة في الدولة وان التنمية لا تتم في غياب احترام حقوق الانسان وأي تنمية للحجر دون تنمية للبشر هي تنمية مشوهة لا تدوم.

---

[54] محمد فائق–حقوق الانسان والتنمية–مجلة المستقبل العربي–العدد 251–ك2 2000–ص 99. تصدر عن م.د.و.ع–بيروت

المبحث الثاني: في التحديات والمعوقات:

ثمة معوقات وتحديات تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا. وتتوزع هذه التحديات بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي، لتتكامل وتتداخل معًا وفيمًا بينها لتؤثر سلبًا في عملية بناء دولة حديثة في العراق.

الفقرة الأولى: في المعوقات:

يوجد الكثير من المعوقات التي تعيق عملية الخروج من الازمة الليبية الراهنة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي–اقتصادي، ومنها ما هو أمني عسكري إضافة إلى هذه المعوقات الداخلية نجد مجموعة من المعوقات الخارجية.

أولًا: المعوقات الداخلية:

أ–انتشار السلاح وفوضى الميليشيات: تشكل ظاهرة الميليشيات المسلحة في ليبيا واحدة من أبرز مظاهر ضعف الدولة المركزية وانحلالها، حيث اعتمدت السلطات الليبية على ميليشيات الثوار لتعزيز شرعيتها الهزيلة، وخطورة الامر أن هذه الميليشيات "ليس لها انتماء للسلطة المركزية وهي اقوى من اجهزة الدولة، لأنها باتت تشكل مع اشتداد الصراع الداخلي وبروز النزعات والتوجهات الانفصالية اذرعًا لهذه المشاريع التدميرية لوحدة ليبيا"[55]. وتتوزع الميليشيات الليبية ضمن مجموعتين كبيرتين تتقاتلان على أكثر من جبهة ما بين مؤيد لحكومة طرابلس وأخرى مؤيدة لحكومة طبرق.

[55] المشهد الأمني والسياسي في ليبيا–متوفر على الموقع التالي: www.aljazeera.net/2021/5/14

وتتقاطع القوى السياسية في ليبيا مع تحالفاتها العسكرية، حيث تتشابك السياسة مع القوى العسكرية لتنتج وضعًا فريدًا ومقلقًا، لجهة تشجيع التفتيت وتقسيم الكيان الليبي فأضحت "هذه الميليشيات المسلحة تمثل عائقًا كبيرًا أمام عملية بناء الدولة الليبية الحديثة بعد الثورة"[56]

ب–نزاعات الانفصال وخطر التقسيم:

لقد أخفقت الطبقة السياسية الجديدة التي آلت إليها الأمور في ليبيا ما بعد الثورة في اداره حقيبتي الصراع والمرحلة الانتقالية، فهي لم تستطع تشكيل مظلة أمان وطني تشعر معها الجهات والمناطق التي همّشها نظام القذافي واستمرت تشعر بالتهميش بعد الثورة، ما عزّز لديها نزعات ونعرات انفصالية تحت غطاء الفيدرالية. مثل المنطقة الشرقية التي لازالت تشعر بالغبن والحرمان، حيث سعت للاستئثار بما لديها من موارد للطاقة داخل حدودها، فحاول ثوار هذه المنطقة تصدير النفط أكثر من مرة من ميناء السدره بشكل منفرد، لكن محاولاتهم باءت بالفشل نتيجة تصدّي البحرية الأمريكية لهم.[57] كما تبرز أيضًا في ليبيا ظاهرة الحكومتين والبرلمانين (حكومة وبرلمان في طرابلس وحكومة وبرلمان في طبرق (الشرق)). فضلًا عن قوة عسكرية هنا، واخرى هناك يسميها كل فريق (الجيش). فأصبحت أزمة الشرعية في ليبيا محور صراع سياسي وجغرافي بين أغلب المكونات الليبية. وهو ما أثّر في التماسك الاجتماعي داخل المدن والمجتمعات المحلية التي كانت قد أظهرت قدرًا مهمًا من التكاتف أبان الثورة، فهذه بنغازي التي كانت موطن الثورة والتغيير السياسي، هي نفسها المنطقة التي تطالب بالانفصال وتفتيت الوحدة الجيو – سياسية للدولة الليبية الموحّدة. واتخاذها سلسلة من الاجراءات التي تعزّز هذا التوجه "وصلت إلى حد فرض موافقة سياسية لمواطني المنطقة الغربية قبل الدخول إلى المنطقة الشرقية".[58] وذلك لسبب التهميش

---

[56] علي عبد اللطيف أحميدة–غياب الحوار الوطني في ليبيا، تحديات وعوائق–ليبيا المستقبل/أذار 2014 متوفر على الموقع التالي: www.Libya_al_mostakbal.org.news تاريخ الدخول 2021/2/16

[57] المشهد الأمني والسياسي–موقع الجزيرة الالكتروني–مرجع سابق

[58] .يوسف شاكير–مصدر سابق ذكره–ص 168/نقلا عن محمد سعد/رسالة ماستر ع.د.

والعزل قبل وبعد التغيير السياسي والرغبة في استثمار الموارد وعدم الحرمان منها، كما برّر زعماء مؤتمر برقة بالفشل الكبير للدولة المركزية في ليبيا المنهارة والمستجدة والتي أجمعوا على وصفها بالدولة أو السلطة المستبدة وتعبيرهم الدائم لضرورة الاهتمام بمنطقتهم (شرق ليبيا). لكن دونما استجابة، فكان خيارهم الاعتماد على النفس وتقرير المصير.

لقد بات السؤال مشروعًا عن جدوى وحدة التراب الليبي، وعن الهوية المشتركة لليبيا ما بعد الثورة؟ وما زاد من تعميق الفجوة بين الليبيين هو إصدار قانون العزل السياسي في أيار 2013 وما تلاها من مساع لإعادة.. السياسي. بالرغم من رفض المنطقة الشرقية لهذا القانون وبناءً عليه أعلى رئيس مجلس شيوخ برقة أحمد الشريف السنوسي رفض المنطقة الشرقية لقانون العزل معلنًا تحويل يرقة إلى اقليم فورالي يدير شؤونه بنفسه.

كذلك حدثت خطوات انفصالية تحت عنوان الفدرالية في مدينة رأس لانوف في 17 آب 2013 وفي الجبل الغربي (أقليم الامازيغ) لإقامة دولتهم الخاصة للاماريغ. ان هذه النزاعات الانفصالية هدّدت ولا تزال تهدّد وحدة الكيان الليبي ووحدة أراضيه وسلطته المركزية تحت عناوين مختلفة أبرزها حماية الأقليات وعدم تهميشها وإقصائها عن المشهد السياسي الليبي.

ج- الولاءات القبلية وضعف الولاء الوطني:

يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثّرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، إذ لعبت القبيلة دورًا أساسيًا في الثورة التي أطاحت بنظام القذافي، وكان لها القول الفصل في العديد من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي والعاصمة طرابلس. بعد سقوط القذافي ازدادت النزاعات القبلية وبرزت اختلافاتها، خاصة بين الشرق والغرب والجنوب، ما يجعل المواجهات والاضطرابات في ليبيا سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي بين القبائل العربية والخلافات الدامية بين القبائل العربية وقبائل التبو والقبائل الامازيغية في الغرب، والصراعات الساخنة في جبل نفوسة وحملات الانتقام من قبائل مدينة مصراته ضد مناطق قاتلت الى جانب القذافي، وقبيلة

القذاذفة والقبائل الموالية لها ضد القبائل التي ساعدت في مقتل القذافي".[59] ان المكونات القبلية للشعب الليبي باختلاف أعراقه العربية والامازيغية والافارقة إضافة إلى الكم الكبير من القبائل والولاء الشعبي المتجذر للقبيلة، يجعل من ليبيا ساحة لصراعات داخلية وحرب أهلية تمهد للتفتيت والتقسيم في ظل حكومة مركزية ضعيفة. ان الولاءات القبلية في ليبيا تتقدم على الولاء الوطني مما يضعف الانتماء الوطني ويعرّض الوحدة الوطنية والمجتمعية لارتدادات دائمة للخلافات القبلية. سرعان ما تظهر عند المحطات الانقسامية بين المناطق والقبائل والاعراق لا سيما في الاستحقاقات السياسية المحلية والوطنية عدا عن الصراع على السلطة بشكل مستمر.

د- تنامي وجود الجماعات الارهابية:

تمدّدت الجماعات الارهابية في ليبيا بشكل سريع ومريع لا سيما تنظيم داعش، الذي استغل حالة التسيب الامني وفوضى السلاح وضعف السلطات السياسية والعسكرية المركزية ليعزّز حضوره وانتشاره في ليبيا، سعيًا لفرض المناطق الغنية للنفط ولتمويل نشاطاته الارهابية في كامل منطقة الشمال الافريقي ولإقامة الإمارة الإسلامية في هذه المنطقة الحيوية[60] فضلًا عن حضور كبير لتنظيم القاعدة في ليبيا وعلى كامل مساحة الشمال الافريقي، مما ينتج وضعًا معقدًا، أقله خراب وتفكك بنيان ووحدة الدولة الليبية وانقلابًا أمنيًا غير مسبوق وإحداث فوضى كبيرة واستدراج التدخل الدولي لا سيما الامريكي منه تحديدًا بحجة محاربة الارهاب والتطرف.

لقد أسهم تدهور الاوضاع في ليبيا بعد سقوط القذافي في حرية الحركة لتنظيم القاعدة وشقيقه تنظيم داعش إضافة إلى انتشار عناصر الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر في منطقة

---

[59] محمد سعد-رسالة ماستر-مرجع سابق-ص 117

[60] زهراء ديراني-كيف أصبحت خارطة انتشار داعش في ليبيا 20 شباط 2015/موقع الميادين الالكتروني www.almayadeen.net.news

الساحل الافريقي ومنها ليبيا، حيث استفاد تنظيم القاعدة من حالة الفوضى المنتشرة في على أغلب النقاط الحدودية مع دول الجوار لزيادة نشاطه ورفع معنويات مقاتليه وتعزيز موارده المالية.

كما شهدت ليبيا في ربيع العام 2014 "أول ظهور علني لتنظيم الدولة الاسلامية "داعش" أثر عودة أكثر من 300 مقاتل من لواء البشار الليبي الذي كان يقاتل في سوريا والعراق، فأسسوا مجلس شورى شباب الاسلام في منطقة درنة الليبية وأعلنوا البيعة لقائد التنظيم أبو بكر البغدادي".[61] على الأثر أعلن البغدادي انتشار ثلاثة فروع لداعش في ليبيا (برقة في الشرق، طرابلس في الغرب وفزان في الصحراء واستطاع داعش من استمالة أنصار القذافي في مدينة سرت وفرض سيطرته عليها.

تشير التقديرات وكالة الاستخبارات الاميركية والمخابرات الفرنسية أن عدد مقاتلي داعش في ليبيا يتراوح ما بين 7000 إلى 10000 مقاتل وهذا دليل على أن هذا التنظيم يشكل خطرًا وتهديدًا على المدنيين القريب والبعيد. وهذا ما دفع دول الجوار وأبرزها تونس ومصر والجزائر على إعطاء أولوية لمجابهة خطر هذه التنظيمات الارهابية وضرورة مساعدة الليبيين في حربهم ضد هذه التنظيمات. كذلك الامر شعر الأوروبيين بخطر هذه الجماعات مما دفع ايطاليا على التحرك لمواجهتها حيث عقد مؤتمر في روما في ك[1] 2015 لدراسة سبل مواجهة التنظيمات الارهابية.

هـ- الصراع على السلطة:

نظرًا لحداثة التجربة الليبية في ممارسة الحرية السياسية، حيث لا تزال الديمقراطية في مهدها. باعتبار ان تاريخ ليبيا السياسي مرّ بمراحل ثلاثة ذكرناها في الفصل الاول، انطلاقًا من خضوع الكيان الليبي للاستعمار الايطالي، ثم خضعت ليبيا للحكم الملكي وبعدها للحكم الديكتاتوري. ففي تاريخها الحديث لم تشهد أية ممارسة ديمقراطية قبل سقوط نظام معمّر القذافي في العام 2011.

[61] محمد سعد-رسالة ماستر-مرجع سابق-ص 124

وما حدث بعد انتصار الثورة من انقسامات ذات طابع مناطقي وقبائلي وعسكري لا يشير إلى أن الصراع على السلطة سيكون صراعًا ديمقراطيًا. باعتبار أن الانقسام الحالي ليس انقسامًا بين مشاريع سياسية وطنية انما بين قوى وميليشيات مسلحة قبلية جهوية مدعومة من قوى خارجية.

إن الصراع على السلطة في دول العالم الثالث ومنها ليبيا هو صراع قديم العهد حيث يعود في مراحله الأولى إلى بداية ظهور الامر السياسي في المجتمعات القبلية القديمة، فبرز ما يعرف بالأمر لي، أو لمن الأمر؟ "فبدأ الصراع على السلطة يأخذ اشكالًا مختلفة في جميع المجتمعات الصغرى والكبرى مرورًا بالمجتمعات الحصرية على صعيد العائلة والقبيلة والعشيرة ثم في البلدة والمدينة والدولة. ومع وجود أقليات مختلفة ومتعددة في المجتمع الواحد، اشتد الصراع والتنافس على الحكم والسلطة"[62]. وهذا ما يؤدي إلى الانقسامات ومحاولات السيطرة وبسط النفوذ على الآخرين وبالتالي بروز مظاهر الادارة الذاتية للأقليات أو ما يعرف بالحكم الذاتي وصولًا إلى اللامركزية السياسية أو الفيدرالية. أو ربما ينتج عن الصراع هيمنة الاقوياء على الضعفاء أو هيمنة الاغلبية على الاقلية مما يؤدي إلى مزيد من التفتيت والصراعات داخل المجتمع الواحد. واستمرار الخلافات والصراع الدائم على السلطة.

وما يحدث في ليبيا يصّب في هذا الإطار وما تشهده ليبيا من صراع على السلطة والنفوذ والسيطرة والانقسامات يشكّل عائقًا أو معوقًا كبيرًا أمام قيام دولة ديمقراطية حديثة في ليبيا.

ثانيًا: المعوقات الخارجية:

بعد انتصار الثورة الليبية عام 2011، أصبحت الساحة الليبية مفتوحة أمام التدخل الخارجي الذي ساعد بانتصارها أساسًا. ولكن في مرحلة ما بعد الثورة وفي سياق العمل لبناء

[62] حسين عبيد–المجتمعات المتعددة–مرجع سابق–ص 153

الدولة الحديثة في ليبيا يوجد مجموعة معوقات ذات نشأة خارجية تعيق عملية البناء وإعادة انتظام المؤسسات الليبية. ما هي أبرز هذه المعوقات الخارجية؟؟

أ-المصالح الدولية في ليبيا:

إن الصراع والتنافس الدولي على ليبيا، مرتبط بالصراع على كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ما ينعكس خطرًا كبيرًا على ليبيا الموحّدة، في ظل لعبة المصالح الدولية المرتبطة بمسألة تقاسم الحصص من ثروات النفط والغاز الليبية، ليظهر بوضوح الصراع الدولي في ليبيا بين جانبين اثنين، الجانب الأول إيطالي-بريطاني تحت المظلة والدعم الاميركي، والجانب الثاني فرنسي بدعم ألماني. "إذ يبدو أن ايطاليا وبريطانيا تعملان على الحؤول دون رجوع فرنسا إلى منطقة نالوت التي تتحدث تقارير أنها تحوي مخزونًا من الغاز يكفي أوروبا لمدة ثلاثين عامًا"[63] وبالتالي تعتبر أميركا أن حصول فرنسا على حوض نالوت سوف يعزّز من سيطرتها وتأثيرها في منطقة شمال افريقيا، الذي باتت اميركا تتمتع فيه بنفوذ كبير.

إن هذا الصراع على المصالح يؤدي إلى مزيد من التدخل الدولي مع القوى السياسية الليبية الموالية لتلك الدول التي ذكرناها وقد يؤدي إلى تعزيز النزعة التقسيمية عند بعض القوى مما يعيق عملية بناء الدولة. وفي خضم هذا التنافس الدولي قد تقدم هذه الدول ولخدمة مصالحها على استعارة مخطط سايكس- بيكو جديد لليبيا، يتيح لهذه الدول تأمين مصالحها على حساب وحدة ومصالح الشعب الليبي في بناء دولة.

ب-ارتباط القيادات الليبية بالخارج:

إن التقاء المصالح بين الدول الإقليمية والأجنبية من جهة مع القيادات السياسية والعسكرية الليبية من جهة ثانية ساعد في تأجيج الأزمة الليبية والصراع العسكري في بعض المناطق.

---

[63] عبد الله الشريف-خارطة مصالح فرنسا في ليبيا- www.alaraby.com.UK/politics- 2021/2/22

فالدول الغربية كما ذكرنا سابقًا تدخّلت في ليبيا طمعًا بتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية لا سيما الدول الكبرى (اميركا – بريطانيا – فرنسا – روسيا) إضافة إلى الدول الإقليمية والدور الذي لعبته في دعم الافرقاء والقوى المسلحة والمليشيات المتصارعة على أرض الواقع.

بالمقابل إن معظم القوى السياسية والقيادات الليبية عملت على الاستقواء بالخارج والحصول على دعم دولي لها لتحقيق مصالحها إما بالسيطرة العسكرية وبسط النفوذ على بعض المناطق إما بالوصول إلى مواقع السلطة الفرار السياسي. من هنا جاء هذا الرابط بين المصالح ليس بالضرورة من باب التبعية والعمالة للخارج وانتقاصًا في وطنية القيادات الليبية إنما جاء لتحقيق اهداف شخصية ومصالح ذاتية فردية وجماعية لكل فريق أو جماعة عسكرية أو سياسية أو قبلية. ولكن ما يمكن قوله هنا أن هذا الترابط أعاق أكثر من مرة عملية المصالحة الوطنية وأجّج الصراعات العسكرية وفتح بابًا واسعًا أمام التدخل الدولي في الازمة الليبية.

ج– دور الخارج في محاولات تقسيم ليبيا:

لقد جرت محاولات عديدة لتقسيم ليبيا تحت عناوين الفدرالية أو المناطقية – القبلية بدعم خارجي لأصحاب هذه المحاولات ولا سيما للقوى والميلشيات العسكرية المسلحة. وان خطورة ما حصل لو لم يتم تداركه سريعًا وتدارك تداعياته لكان عجّل في تقسيم ليبيا وتفتيتها سياسيًا واجتماعيًا وجيو–سياسيًا استنادًا إلى أسس جهوية–مناطقية وقبلية–عرقية. حيث يوجد "مخططات قديمة وحديثة لتقسيم المنطقة لدويلات طائفية وعرقية للقضاء على الجماعات الدينية والأقليات العرقية، بوصف الدول الأقل تجانسًا، من السهل تفتيتها لكيانات مجتمعية طائفية دينية"[64] طالما كان هناك قابلية وشروط مجتمعية داخلية متوفرة ودافعة لذلك، عندما يتحوّل مشهد التقسيم من الخفاء

[64] – عادل الجوهري، برنارد لويس سياف–الشرق الأوسط ومهندس سايكس–بيكو 2–دار الكتاب العربي–بيروت–2013–ص 85–88

إلى الطهور والنضج وبدلًا من الحديث عن أقاليم ادارية خمسة وهي: برقة – طرابلس – فزّان – مصراتة – وجبل نفوسه.

إن تقسيم ليبيا لن ينتهي بنشوء فيدراليات جديدة إنما سيؤدي إلى نزاعات مسلحة وحروب مستمرة لا تنتهي إلّا بانتهاء الكيان الليبي. بالتالي، فالتقسيم هو فشل كبير للدولة المركزية بعد انتصار الثورة وسقوط نظام القذافي، وهذا رهان كبير على إقرار الدستور الجديد قريبًا الذي سيحفظ وحدة الأراضي الليبية ويمهد لبناء الدولة الحديثة في ليبيا. إن مشروع الأبواب أمام القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية تحت عناوين تعقيد الأمور ويطرح المزيد من المشاكل أمام الداخل الليبي.

الفقرة الثانية: في التحدّيات:

تتنوّع التحديات التي تواجه الشعب الليبي في سعيه لبناء دولة حديثة، حيث تتوزّع هذه التحديات بين ما هو سياسي – دستوري يتعلق بالحفاظ على وحدة ليبيا أمام الطروحات الفدرالية وتطبيق تجربة ديمقراطية تسمح بالتعددية السياسية وقيام أحزاب سياسية وطنية، وتحديات اجتماعية أمام الطروحات التقسيمية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والمجتمعية، وتحديات اقتصادية من أجل النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستفادة من الثروات الوطنية على صعيد النفط والغاز والثروات المعدنية الأخرى. إضافة إلى التحديات الأمنية–العسكرية بهدف قيام مؤسسات أمنية وعسكرية وطنية جامعة فوق الانتماءات العشائرية والقبلية والجهوية.

أ–التحديات السياسية:

إن صدور دستور عصري جديد للدولة الليبية يعتبر أبرز التحديات السياسية التي تواجه الشعب الليبي بعد انتصار ثورته منذ العام 2011، باعتبار أن التحديات السياسية الأخرى ترتبط

وتنطلق من إقرار الدستور الجديد، سواء فيما يتعلق بقانون انتخابات نيابية لتمثيل الشعب أو استكمال بناء مؤسسات الدولة السياسية والدستور وصدور قانون جديد للأحزاب السياسية وتنظيم المشاركة السياسية الشعبية في الدولة، تمهيدا لبناء دولة القانون والمؤسسات.

1-إقرار دستور جديد:

في شباط 2014 انتخبت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الجديد لليبيا تمهيدًا للموافقة عليه وإقراره في استفتاء شعبي.[65] يبد أن اندلاع حرب أهلية بعد ذلك بشهور واستمرار الصراع والانقسام السياسي الذين سادا في ليبيا منذ ذلك الحين ولغاية يومنا هذا (2021) أجّل انهاء عملية صياغة الدستور وإقراره وبالتالي حال دون العودة إلى استقرار المؤسسات في البلاد.

بالرغم من التوصل إلى صيغة مشروع دستور عام 2017 ولكن لم تقرّ بالشكل النهائي، ثم جرت محاولة لعرض المشروع على الاستفتاء الشعبي العام في أواخر العام 2018 ولكنها أيضًا فشلت.

ومع استئناف مفاوضات السلام برعاية الامم المتحدة في خريف عام 2020 واتفاق أصحاب المصلحة الليبيين على اجراء انتخابات نيابية عام في شهر ك[1] 2021 برز اهتمام متجدد بالمستقبل الدستوري لليبيا وأجريت مناقشات جديدة حول الدستور وإمكانية إقراره قبل إجراء الانتخابات النيابية ولكن على ما يبدو تم تأجيل إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

إن إقرار دستور جديد يشكل قاعدة اساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات، فهو المنطلق نحو إقرار بقية القوانين الحديثة في مختلف المجالات السياسية، فالدستور هو رأس الهرم على مختلف النصوص القانونية الاخرى. وهو التحدّي الابرز أمام القيادات السياسية الحالية والشعب الليبي للوصول إلى دولة ديمقراطية حديثة، ولكن يبدو أن هذه المهمة بطيئة ومتعثرة لغاية الآن،

[65] نادرة الشريف-الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات-www.cadmus.evi.eu 2021/9/9

ربما تحتاج إلى إرادات وطنية صلبة نادرة الوجود حاليًا لأن عملية اقرار الدستور هي اشبه بصدور ميثاق شرف بين رجال ليبيا.

2-بناء دولة ديمقراطية: إن بناء الدولة الديمقراطية تنطلق من بناء ونشر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الليبي، فالديمقراطية هي منظومة ثقافية تقوم على قيم الحرية والعدالة والمساواة وبناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية. الديمقراطية تقوم على احترام الرأي الآخر وقبوله كما هو وعدم إلغاء الآخر.

فالديمقراطية هي حكم الشعب للشعب ومن أجل الشعب، وأسهل تعريف للديمقراطية هو قدمه الرئيس الاميركي الاسبق أبراهم لنكولن بقوله "الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".[66] وإذا كانت الديمقراطية أحيانًا هي حكم الأكثرية، لا يعني ذلك اضطهاد الاقليات الاخرى.

إن قاعدة النظام الديمقراطية هي وجود احزاب سياسية تنظم العملية السياسية والمشاركة السياسية للشعب في إطار قانوني يعتمد الوسائل السلمية والدستورية للوصول إلى السلطة، فلا نظام ديمقراطي بدون أحزاب سياسية ولا أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية.

إن الوسيلة الأساس لتطبيق الديمقراطية هي الانتخابات، فلا ديمقراطية بلا انتخابات ولا عمليات انتخابية بدون ديمقراطية. والانتخابات هي عملية اختيار الشعب لممثليه في مختلف الهيئات المحلية والوطنية وعلى رأس الدولة. وبالتالي يعني ذلك أن الشعب هو مصدر السلطة، سواء كانت سلطة بلدية محلية، أو سلطة حزبية، أو نقابية أو سلطة سياسية برلمانية أو رئاسية.

إذن، ان بناء الدولة الديمقراطية ينطلق من الشعب حيث هو مصدر السلطة وبالتالي هو مصدر السيادة التي تمارسها السلطة السياسية. يبقى أن نشير الى أن النظام الديمقراطي يقوم

---

[66] حسين عبيد وصالح طليس-القانون الدستوري العام-مرجع سابق-ص 155

على مبدا فصل السلطات بحيث تمارس كل سلطة صلاحياتها ودورها بشكل منفصل عن السلطات الأخرى.

3-شكل الدولة الليبية:

بعد انتصار الثورة الليبية عام 2011 بدأ النقاش والجدل بين بعض القيادات والمفكرين الليبيين حول شكل الدولة، هل تبقى دولة موحدة، أم يجب تقسيمها إلى عدة ولايات وتطبيق النظام الفدرالي عليها؟

ذكرنا سابقًا أن مساحة ليبيا هي حوالي 1.8 مليون كلم^2، وهي نشأت نتيجة اتحاد بين ثلاث ولايات أو مناطق (طرابلس – برقة – فزّان).

مع سقوط النظام الليبي برزت بعض الدعوات الى تقسيم ليبيا أو اتخاذ الشكل الفدرالي للدولة الجديدة حيث أعلنت ولاية برقة إقامة إقليمًا فدراليًا من جانب واحد في 17 نيسان 2012 بقيادة رئيس المجلس المحلي لبرقة احمد زبير السنوسي، ولكن هذا القرار لم يترجم فعليًا على الأرض دون اسقاط الدعوة الى الفدرالية نهائيًا. علمًا أن الفيدرالية كانت معتمدة في عهد الملك ادريس بموجب دستور 1951 (تقسيم ليبيا الى 3 أقاليم من 1951 إلى 1963 تاريخ تعديل الدستور واعلان المملكة الليبية المتحدة).

إن الدعوة إلى الفيدرالية قد تفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات مختلفة ترتبط بقدرة البلاد على التماسك، فليبيا اليوم ليست ليبيا 1952 بسبب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية، وان كان دعاة النظام الملكي السابق يرغبون بالعودة الى الفدرالية.

بالمقابل حصلت مظاهرات كبيرة في مناطق الشرق ترفض الفدرالية وتطالب بالحفاظ على وحدة ليبيا يشكل تحدّيًا كبيرًا أمام مجمل القيادات الليبية الحالية وأمام الشعب الليبي في هذه المرحلة الانتقالية المهمة على طريق بناء دولة حديثة في ليبيا.

ب–التحديات الاجتماعية:

إن قيام المجتمع الليبي على أساس قبلي عشائري لا يعني بالضرورة تفكك الوحدة المجتمعية، فليبيا شأنها هو شأن مختلف البلدان العربية التعددية، وأن التعددية القبلية في ليبيا هي شأن إلهي حيث ورد في القرآن الكريم "يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وانثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير"[67] صدق الله العظيم.

فالتعددية هنا هي ظاهرة طبيعية لها جوانبها الايجابية بغية التعارف والتعاون بين البشر، وليس بالضرورة للاختلاف والتنابذ والصراعات.

إن أبرز التحديات أمام الشعب الليبي في هذه المرحلة يمكن اختصارها بما يلي:

1–الحفاظ على الوحدة المجتمعية وبالتالي الوحدة الوطنية بالرغم من التعددية القبلية التاريخية، تمهيدًا للوصول إلى بناء دولة المواطنة.
2–الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني والولاء الوطني وتقديمهما على الولاءات والانتماءات القبلية والعشائرية والمناطقية.
3–العمل على تكريس حقوق المواطنين في نصوص الدستور المزمع اقراره لا سيما الحريات العامة والخاصة. والحصول على الخدمات الضرورية في المجتمع على قاعدة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
4–تعزيز منطق الحوار الوطني والتفاوض بين مختلف مكونات الشعب الليبي وأصحاب المصالح المتضاربة والمتناقضة وصولًا الى تسوية ما، وذلك هو جوهر العملية السياسية.

[67] القران الكريم–سورة الحجرات–آية 13

5-السعي لإيجاد أرضية مشتركة ومخرجًا للخلافات بين الأفرقاء الليبيين وهذا ما برز مؤخرًا من خلال رعاية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للحوار بين أطراف النزاع في ليبيا في جولات ومسارات حوار عديدة.

6-تأكيد المصالح الوطنية: وهي تعني في أبسط معانيها: عملية للتوافق الوطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، قائمة على التسامح والعدل والعفو وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات.[68]

إن بناء الدولة والتحوّل الديمقراطي يفترض وضع آليات لحل الصراع تقوم على المصالحة الوطنية وحوار وتفاوض بين مختلف الفرقاء المتخاصمين. ولقد أدركت النخبة السياسية الجديدة في ليبيا أهمية المصالحة الوطنية في معالجة الجذور التاريخية للاستبداد وظلم الماضي. فشكلت هيئة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيا التي ضمت أربعة من قدامى المستشارين الليبيين، تتولى الكشف عن انتهاكات حقوق الانسان، تمهيدًا لإعادة اللحمة والثقة بين الليبيين تحقيقًا للعدالة والانصاف ومعالجة السباب. وعملت هذه الهيئة بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

وقد توجهت الجهود الإقليمية والدولية للمصالحة والحوار في ليبيا بعد عدة مؤتمرات حوار انعقدت في تونس والمغرب والقاهرة وصولًا الى جنيف عام 2020 بمصالحة وطنية أسفرت عن انتخاب رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة في 5 شباط 2021 وانشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة الوطنية في أيار 2021. ايمانًا منهم بأن لا سبيل ولا خلاص للازمة الليبية دون اجراء المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الليبي.

---

[68] محمد عبد الحفيظ الشيخ-تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011-مجلة المستقبل العربي-م.د.و.ع. العدد 431-ك2 2015-ص 101

إن هذه التحديات الاجتماعية بحاجة الى قيادات وطنية تاريخية ورجال دولة يتحملون المسؤولية الوطنية لخلاص ليبيا تمهيدًا لبناء دولة حديثة فيها.

ج- التحديات الاقتصادية: وفقًا "لتقرير البنك الدولي"[69] يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة من ضمنها الاضطرابات المتكررة في قطاع النفط والغاز وانقسام مؤسسات الدولة والصراع الجاري بين القوى السياسية والعسكرية في ليبيا. حيث يوضح إصدار ربيع 2021 من تقرير المرصد الاقتصادي عن ليبيا ان الاقتصاد الليبي سجّل في العام 2020 اسوأ اداء له في السنوات الأخيرة بعد الثورة، فقد تسبب الحصار الذي دام تسعة أشهر عام 2020 بخفض انتاج النفط الخام في ليبيا إلى أقل من 1/6 سدس مستوياته في العام 2019 وهو أسوأ أداء شهري منذ اندلاع الصراع الداخلي. وكان الحصار منهكًا للاقتصاد الليبي الذي يعاني بشدة من عدم التنوع. حيث يعتمد على النفط والغاز في تحقيق أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الكلي وأكثر من 90% من إيرادات المالية العامة، ووفقًا لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس بلغت خسارة المالية العامة نتيجة الحصار حوالي 11 مليار $. للعام 2020، ثم تفاقمت الخسائر نتيجة جائحة كورونا مما تسبب في مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والتفكك الاجتماعي وتدهور نظام الرعاية الصحية وانخفض اجمالي الناتج المحلي الليبي.

ان التحدي الابرز أمام أهل السلطة في ليبيا هو استنهاض الوضع الاقتصادي وعودة القطاعين الزراعي والصناعي إلى نشاطهما، إضافة إلى تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين واعادة بناء البنى التحتية في مختلف المناطق الليبية كذلك تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ورفع دخل الفرد في ليبيا والحد من هجرة الشباب الليبي إلى بلاد المهجر وتأمين فرص عمل بالداخل في مختلف المهن والقطاعات، إضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا التي تستخدم كممر مؤقت للهجرة إلى شواطئ الدول الأوروبية.

---

[69] تقرير البنك الدولي باللغة العربية-نيسان 2021-موقع البنك الدولي على الانترنت

إن الحكومة الرشيدة وحسن استثمار قطاع النفط والغاز كفيلان باستنهاض الوضع الاقتصادي الليبي وتخطي المشاكل التي تعاني منها مختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية.

د- التحديات الأمنية - العسكرية:

تتجلى التحديات الامنية والعسكرية التي تواجه القيادة الليبية في مسألتين اساسيتين هما:

أ-توحيد المؤسسة الامنية: ان بناء مؤسسات عسكرية- وأمنية موحدة، وطنية جامعة لجميع المواطنين الليبيين هو الخطوة الأولى نحو بناء دولة قادرة ذات سيادة، على أن تكون هذه المؤسسة الامنية عابرة للمناطق والقبائل، انتماؤها الاول للوطن ولا يعلو عليه أي انتماء آخر.

"ان توحيد المؤسسات الامنية في ليبيا بين الجيش الوطني الذي تتمركز قيادته العامة شرق البلاد والكتائب العسكرية ذات التراتبية الاحترافية في المنطقة الغربية تعتبر من أبرز التحديات امام السلطة السياسية التي ستتشكل بعد الانتخابات النيابية في شهر ك1 2021."[70]

ان الجيش الوطني هو ضمانة سياسية واجتماعية وأمنية لجميع المواطنين الليبيين من مختلف المناطق والقبائل ولا يمكن الدخول في مسار بناء دولة حديثة دون بناء جيش واحد وطني يضمن ويحمي سيادة هذه الدولة.

ب-حل الميليشيات وجمع السلاح: ان تثبيت وقف إطلاق النار الساري مفعوله حاليًا بعد المصالحة الوطنية عام 2020 هو المدخل إلى حل الميليشيات وتحويلها إلى احزاب وتجمعات سياسية رسمية إضافة إلى تسليم اسلحتها إلى الجيش الوطني الليبي بعد توحيد قيادته واعادة بنائه كجيش جامع للجميع وحامي السيادة والاستقرار الداخلي يضمن عملية الانصهار الوطني

[70] ليبيا-توحيد المؤسسة الأمنية-سكاي نيوز العربية-موقعها على الانترنت تاريخ الدخول 2021/9/9

في المجتمع انطلاقًا من الانصهار داخل المؤسسة العسكرية. حيث يناط بها مهمة حماية الحدود في الخارج وبسط الامن والاستقرار في الداخل.

ان حل الميليشيات ضرورة وطنية بحيث لا يبقى سلاحًا غير سلاح الجيش الشرعي الوطني على أن تتحول هذه الميليشيات إلى احزاب سياسية وفق نظام وقانون ينظم ممارسة العمل السياسي ليبيا ويسمح بتعددية سياسية وقيام احزاب سياسية وطنية لها برامجها واهدافها المشروعة تتنافس فيما بينها على أساس برامجها السياسية للوصول إلى السلطة.

إن هذه التحديات الامنية والعسكرية بحاجة إلى رعاية خاصة من هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية لكي تستطيع المؤسسة الامنية الليبية النهوض والامساك بزمام الامور.

خلاصة الفصل:

رغم حجم التحديات الهائلة في طريق بناء الدولة والمجتمع في ليبيا، الا أننا نرى أن الليبيين قادرون على التوصل إلى تبني رؤية مشتركة بتوافق الجميع توصل على الوحدة الوطنية المنشورة. حيث أن الليبيين قاموا بثورتهم من أجل التخلص من النظام الديكتاتوري لا لأجل استبدالها بأي شكل آخر غير الديمقراطية طريقًا نحو بناء الدولة الحديثة.

الّا أن المخاطر الكبيرة التي باتت تمثلها الجماعات الإرهابية على ليبيا لا يمكن الاستهانة بها لأنها تشكل خطرًا على ليبيا الهوية والكيان والدور. من هنا كانت مجابهتها ومحاربتها والقضاء عليها ضرورة محلية وإقليمية ودولية باعتبار أن الجماعات الإرهابية هي خطر على الإنسانية جمعاء. وان العمل في سبيل بناء الدولة الحديثة سيواجه بالعقبات والتحديات على الدوام ولكن لا يجب اليأس والتوقف في مسيرة بناء الدولة الحديثة ومن سار على الدرب وصل.

الفصل الثاني

آفاق الخروج من الأزمة الليبية

بعد استعراضنا للأزمة الليبية واسبابها وعوامل انهيار الدولة، وعرض الوقائع الليبية الراهنة والتحديات التي تواجه عملية بناء الدولة والخروج من الازمة الحالية. سنحاول في هذا الفصل استشراف رؤية مستقبلية لليبيا وتقديم مقترحات عملية للخروج من الأزمة التي تعانيها.

المبحث الأول: استشراف لمستقبل ليبيا:

شكّل سقوط نظام معمّر القذافي نقطة تحوّل تاريخية ومفصلية في حياة الشعب الليبي، وبداية للنهوض من جديد بعد الكبوة التي استمرت 42 عامًا، إنها تجربة جديدة تستوجب إعادة رسم وصياغة شكل الدولة ونظامها السياسي وكل ما له علاقة بأمن واستقرار ليبيا وإدارة ثرواتها بشكلٍ أفضل وضمان الحقوق الأساسية بما يحقق الحياة الحرة الكريمة للشعب الليبي في ظل دولة العدالة والمساواة، واعادة إعمار ما تهدم وإجراء المصالحة الوطنية وإقرار الدستور الجديد للبلاد تمهيدًا لاستعاده دور ليبيا الاقليمي والدولي.

الفقرة الأولى: وحدة ليبيا

أمام النزاعات الانفصالية وخطر التقسيم ودعوات البعض إلى الفدرالية شكلًا للدولة الجديدة انطلاقًا من الشعور بالغبن والحرمان أو للاستثمار بما لدى كل منطقة من ثروات وموارد للطاقة من نفط وغاز وخلافه. نرى أنه يجب مواجهة هذه الدعوات بالمزيد من الوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة ليبيا، أرضًا وشعبًا ومؤسسات.

إن اتساع مساحة ليبيا ليست مبررًا كافيًا لاعتماد النظام الفدرالي للدولة. وان التعددية القبلية والعشائرية أيضًا ليست مبررًا لتقسيم ليبيا أو اعتماد الفدرالية فيها. كما أن وجود أقلية من الامازيغ في ليبيا لا يعني ذلك حقها في الانفصال واقامة دولة مستقلة أو حكم ذاتي.

إن التركيبة المجتمعية للشعب الليبي ذات الغالبية الاسلامية الساحقة حيث تكاد تكون 100% من العرب المسلمين السنة باستثناء جيوب صغيرة لا تتجاوز عدة آلاف من البربر المسلمين في الجنوب والجنوب الغربي من البلاد الذين ينتمون الى قبائل الطوارق (الامازيغ)[71] وبالتالي لا يبرّر ذلك إقامة دولة فدرالية. لا بل أن الشعور بالتجانس الاجتماعي والثقافي والديني في ليبيا يفوق بكثير عوامل التفرقة والتجزئة القبائلية والعشائرية والعرقية.

لذا، بالرغم من اتساع رقعة الدولة الجغرافي والتنوع القبلي للسكان، نرى أن الحفاظ على وحدة ليبيا يشكل مصلحة استراتيجية عليا للشعب الليبي، لأن مسارات الانفصال أو الحكم الذاتي لبعض المناطق والقبائل أو النزاعات الجهوية ستؤدي حتمًا إلى تفتيت ليبيا.

إن وحدة الأقاليم والمناطق الليبية الثلاث (طرابلس، برقة، فزّان) كانت شرطًا أساسيًا لقيام الدولة الليبية واستقلالها عن إيطاليا , في العام 1951، وبالتالي إن تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق أو اعتماد الفدرالية سيؤدي إلى المزيد من النزعات الانفصالية ولن ينتهي الأمر بتقسيم ليبيا إلى عشر دويلات إنما قد يؤدي إلى تفتيت ليبيا.

كما أن عدد سكان ليبيا في آخر الإحصاءات الدولية لا يتجاوز 7 مليون نسمة، وهو ليس بالعدد الكبير الذي يوجب اعتماد النظام الفدرالي.

إن الحفاظ على وحدة ليبيا هو قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية للشعب الليبي، وبالتالي هو قوة إقليمية ودولية للدولة الليبية. من هنا يجب العمل الدؤوب للحفاظ على وحدة الكيان الليبي الذي ينطلق من الحفاظ على الوحدة الوطنية الليبية وتحصينها من خلال تكريس المصالحة الوطنية وتعميقها وإزالة كافة أحقاد ورواسب الماضي لا سيما في الحرب الأهلية الأخيرة بعد سقوط القذافي وانتصار الثورة الليبية عام 2011.

---

[71] حسين عبيد–المجتمعات المتعددة–مرجع سابق–ص 111

وفي حال وافق الشعب الليبي من خلال استفتاء عام على اعتماد النظام الفدرالي وإقرار ذلك في الدستور الليبي العتيد يجب تحصين الوحدة الليبية بما يحفظ وحدة الدولة والشعب ووضع ضوابط دستورية وسياسية تضمن ذلك.

الفقرة الثانية: شرعية السلطة والنظام السياسي:

يقصد بالنظام السياسي الشكل الذي يتخذه الحكم في الدولة، ويترجم من خلال مجموعة المؤسسات الفاعلة والمختلفة (سياسية، دستورية، اجتماعية...) في مجتمع ما إضافة إلى القوى الظاهرة والخفية في المجتمع السياسي التي تتوزع فيما بينها نظريًا وعمليًا آلية التقرير السياسي في المجتمع والدولة.

ويعتبر العلامة جورج بوردو G. Burdeou "ان النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والاسس والأجهزة التي تبيّن نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها وحقوق وواجبات الطبقتين اللتين يتكوّن منهما كل نظام سياسي (الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة ومدى العلاقة بينهما)[72]

إن الطبقة الحاكمة تمارس سلطتها بموجب الشرعية التي تحصل عليها من الطبقة المحكومة من خلال الانتخابات، انطلاقًا من القاعدة الأساس لحكم الشعب في الأنظمة الديمقراطية بأن الشعب هو مصدر السلطات. وهو مصدر سيادة الدولة، ومصدر شرعيتها. وبالتالي يجب اعتماد الدولة الليبية المنشودة على قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي العام.

وتتخذ المشاركة السياسية أشكالًا مختلفة، أبرزها: الانتخابات المحلية (البلدية) والنيابية (التشريعية) والرئاسية (رئيس الدولة)، والاستفتاء العام الى جانب وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كالمبادرة الشعبية للتشريع أو لإقرار أو تعديل الدستور.

---

[72] حسين عبيد–الأنظمة السياسية–دراسة مقارنة–دار المنهل–بيروت–ط1–2013–ص 16

إن الانظمة السياسية الديمقراطية ترتكز على المبدأ القائل بأن الشعب هو المصدر الرئيس للسلطة، وبالتالي لا شرعية لأي سلطة لا تنبثق من الغالبية الشعبية أو لا تتمتع بالتأييد الشعبي لها. من هنا تعتمد الانظمة الديمقراطية على الشرعية الشعبية في الانتخابات والاستفتاءات وعندما يتظاهر عدد كبير من الشعب يطالبون بإسقاط السلطة أو إسقاط النظام السياسي، يجب عدم اهمال هذه المظاهرات، لا بل يجب الاستماع إلى صوت الشعب وقراءة الظواهر الشعبية بتمعّن وهدوء. إن استمرار السلطة السياسية في الحكم هو رهن التأييد الشعبي لها من خلال الاستحقاقات الانتخابية وفقًا للدستور والآليات الخاصة التي ينص عليها قانون الانتخاب الليبي.

إن إضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة يستلزم إجراء انتخابات حرّة ونزيهة تعبّر عن إرادة الشعب وليست انتخابات صورية كالتي كانت تجري في ظل انظمة الحزب الواحد الحاكم في بعض الانظمة العربية.

إن ليبيا اليوم تقف أمام تحدّي كبير من أجل التوصّل إلى سلطة فعلية حقيقية منبثقة من إرادة الشعب الليبي من خلال انتخابات مطابقة للمعايير الدولية في الحرية والنزاهة والمساواة تعكس صورة الانتخابات الديمقراطية تمهيدا للوصول إلى نظام سياسي ديمقراطي وبالتالي دولة حديثة تتحقق من خلالها أوسع مشاركة سياسية للشعب في عملية اتخاذ القرار السياسي في النظام السياسي بواسطة سلطة شرعية ديمقراطية عقلانية.[73]

[73] مراجعة علي الدين هلال ونيفين مسعد–النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير–م.د.و.ع–بيروت–ط4–2008– ص 73

الفقرة الثالثة: بناء نظام سياسي ديمقراطي حديث

إن بناء الدولة المدنية الديمقراطية ينطلق من بناء نظام سياسي حديث يتميّز عن سائر الأنظمة التقليدية الأخرى. ويمكن القول ان عملية البناء ترتكز على المعايير والعوامل التالية:

1-حرية الرأي والتعبير

2-العدالة والمساواة

3-التنمية الشاملة

أولًا: حرية الرأي والتعبير

"إذا كانت الديمقراطية تشكل السمة الأبرز المرادفة للنظام السياسي الحديث فإن حرية الرأي والتعبير تعتبر الركيزة الأساس لهذا النظام".[74] فهي تهدف الى تأمين حرية الفكر والمعتقد والتعبير والاعتراف بالرأي الآخر. وتسمح بقيام معارضة حقيقية بنّاءة لمنافسة الموالاة الحاكمة. والحرية هي إحدى تجلّيات الديمقراطية التي تؤمّن التناوب السلمي على السلطة بشكل قانوني ودستوري. غير أنه يمكن القول ان للديمقراطية مضمونًا اجتماعيًا يتجلّى في تأمين المساواة وتكافؤ الفرص وتوفير شروط العيش الكريم لجميع المواطنين.

يرى الرئيس سليم الحص ان "لا حياة سياسية من غير ديمقراطية ولا استقرار أو اطمئنان الى المستقبل في ظل نظام غير ديمقراطي. والحريات عمومًا تبقى مهدّدة في كنف نظام يفتقر الى الديمقراطية بما فيها الحرية الإعلامية وحرية التعبير من خلال التظاهر أو التجمع"[75].

إن الديمقراطية تتجلّى من خلال صورتين أو ركيزتين هما: المشاركة والاحزاب السياسية.

---

[74] حسين عبيد-الأنظمة السياسية-مرجع سابق-ص 71

[75] سليم الحص: مقالة بعنوان "الطائفية والسياسة في لبنان"، صحيفة السفير-العدد 9504 تاريخ 2003/5/27 ص1

أ–المشاركة: أي اعتماد الدولة على قاعده المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي العام من خلال الانتخابات واللجوء الى الاستفتاء الشعبي أحيانًا. فالديمقراطية تقوم على المشاركة السياسية الفعّالة وتحقيق المصالح الحيوية للشعوب. إضافة الى العمليات الانتخابية تتحقق المشاركة السياسية من خلال مختلف تنظيمات المجتمع السياسية والاجتماعية (أحزاب، نقابات، جمعيات...).

ب– الأحزاب السياسية: إن العلاقة بين الديمقراطية والاحزاب السياسي هي علاقة جدلية. فكلاهما شرط لوجود الآخر. وبالتالي فإن المشاركة السياسية للمواطنين تتم وتتفعّل من خلال الاحزاب السياسية. فالأحزاب تساهم في تعزيز الديمقراطية وتساعد على نشر الثقافة السياسية في المجتمع للحثّ على المشاركة والمراقبة والسعي نحو التطوّر والتقدم. فالحزب السياسي يشجع على الاصلاح الاجتماعي والسياسي في نشاط الدولة ويغيّر نمط السلوك السياسي التقليدي ويساهم في نشر وسائل الاتصال والتعليم والمعرفة في الحياة العامة. كما يساهم في تنشيط المجتمع المدني وتطويره باتجاه الديمقراطية وتفعيل وتجديد الحياة السياسية.

"وبما ان الأنظمة السياسية الحديثة تحتاج الى مؤسسات لتنظيم المشاركة الجماهيرية في السياسة لذا تحتاج الى احزاب سياسية وطنية ومنظمة".[76]

إن بناء نظام سياسي حديث في ليبيا يحتاج الى نشوء احزاب سياسية وطنية عابرة للقبائل والعشائر والاعراف والمناطق، وتبدأ هذه الخطوة من خلال صدور قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية من النشأة الى الاهداف والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية، ولابدّ من وضع ضوابط قانونية وسياسية وادارية لكي لا تتحول الأحزاب الى أحزاب طائفية وقبائلية ومناطقية على الطريقة اللبنانية، إنما يجب ان تكون احزاب وطنيه ذات برامج سياسية واضحة الأهداف، تنحصر المنافسة

[76] حسين عبيد–الأنظمة السياسية–مرجع سابق–ص 76

فيما بينها في العمليات الانتخابية للوصول الى السلطة وفق البرامج السياسية والانتخابية التي تطرح أثناء الحملات الانتخابية والتي على اساسها يختار الشعب البرنامج المناسب الذي يتناسب مع تطلعاته وطموحاته.

من هنا تصبح الأحزاب السياسية ضرورة ديمقراطية لضبط وتنظيم العمل السياسي في أطر مؤسساتية تنظم العلاقة بين القيادات السياسية والقاعدة الشعبية.

إن الاحزاب السياسية تساهم في ايجاد مساحة عامة (إطار وطني عام) تلتقي فيها كل الجماعات والاتجاهات المعاكسة وتساعد على تخطّي الزعامات الموروثة في المجتمع الليبي عائليًا وقبليًا وعشائريًا في مختلف المراكز والمستويات كما أن الاحزاب الوطنية العامة تتخطّى الحواجز المناطقية والطائفية والقبلية وتتفاعل مع خطاب وطني جامع قد تكون ليبيا أكثر ما تحتاج إليه في هذه الأيام وهذه الظروف من أجل بناء دولة حديثة.

ثانيًا: العدالة والمساواة:

"العدل اساس الملك". أي أن العدل اساس الحكم الصالح المنشود في ليبيا بعد المعاناة الطويلة منذ أيام الانتداب الايطالي مرورًا بالنظام الملكي ثم النظام الديكتاتوري. فلا معنى لوجود الديمقراطية في النصوص إذا لم تضمن حرية المشاركة والتعبير لجميع المواطنين. فالديمقراطية الفعلية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام المواطنين والمساواة أمام القانون إضافة الى تولي المناصب العامة في الدولة على صعيد الحكم والإدارة دون تمييز على أي اساس عرقي أو قبلي أو طائفي أو مناطقي.

إن النص على وجود حقوق قانونية وسياسية على الورق لا معنى له إن لم يتوافر الحد الادنى من ضمان ممارستها على أرض الواقع في الامور التالية:

1- التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية.

2-المستوى التعليمي وتوفير التعليم للجميع وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين.

3-توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

4-المساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات.

5-انشاء علاقة مباشره بين المواطنين والدولة وعدم وجود حواجز في العلاقة بين المواطن والدولة، لا حواجز طائفية أو قبلية ولا مناطقية.

ان حماية المواطنين وحفظ كرامتهم وتحقيق العدل والانصاف من أولى واجبات القانون العام والاساسي للدولة. لاسيما في قيام تشريعات عمالية تضمن حقوق العمال في الضمان الصحي والاجتماعي وضمان الشيخوخة.

إن المجتمع الليبي بحاجة ماسة الى تكريس قيم العدالة والمساواة بين جميع المواطنين كخطوة اساسية على طريق بناء دوله ليبية حديثة.

ثالثًا: التنمية الشاملة:

تعتبر التنمية بمختلف جوانبها من معايير ومظاهر النظام السياسي الحديث وعصرنته. فمن مهام النظام الحديث رفع وتيرة التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وقيام الانماء المتوازن والمستدام في جميع المناطق وجميع القطاعات لا سيما في الامور التالية:[77]

أ-التربية والتعليم: يجب نشر المدارس والجامعات في جميع المناطق الليبية وتأمين التعليم للجميع والعمل على تطوير النظام التعليمي وعصرنته لمواكبة التطوّر العلمي السريع وتشجيع البحث العلمي المتخصص في شتّى المجالات والاختصاصات.

[77] حسين عبيد-الأنظمة السياسية-مرجع سابق-ص82

ب–الدراسات والتخطيط: ان الدولة الحديثة هي التي تخطط للمستقبل وتضع الدراسات اللازمة لحل مشاكل المجتمع بناء على احصاءات علمية دقيقة. وهذا أكثر ما تحتاجه ليبيا في هذه المرحلة التي يتم فيها وضع اسس الدولة الجديدة.

ج–التطور التكنولوجي والصناعي: تعتمد الدولة الحديثة على الوسائل التقنية المتطورة في إدارة شؤونها ومؤسساتها المختلفة (مكننة الإدارة العامة – تطور الأجهزة الطبية في المستشفيات – الوسائل الحديثة في الصناعة والزراعة والخدمات العامة).

د– تطور وسائل الاتصال والاعلام وشبكة المواصلات: لتصبح في متناول جميع المواطنين (طرقات، هاتف، كمبيوتر، انترنت، التلفزيون...)

هـ– الثقافة: ان الدولة الحديثة تحافظ على التراث القديم وتدعم الثقافة بكافة أوجهها (الكتاب، الفن والبرامج الثقافية) ونشرها لتكون في متناول جميع المواطنين.

و– دعم الزراعة والصناعة: وهما من اهم القطاعات الإنتاجية، حيث يجب العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي وتطوير القطاع الصناعي.

ز– الرفاهية: ان رفع المستوى المعيشي والصحي من خلال تأمين الطبابة والرعاية الصحية ومكافحة المرض والقيام بخطوات تهدف لرفع متوسط عمر الانسان وتأمين وسائل الراحة والترفيه له تمهيدًا للوصول الى تحقيق سعادة الانسان الليبي.

ان التنمية الشاملة هي عملية ضرورية لنهوض الدول والمجتمعات وهي عملية دائمة ومستمرة لا تتوقف لطالما الحياة مستمرة من هنا أطلق البعض عليه سمة التنمية المستدامة.

الفقرة الرابعة: الهوية والدور:

إن الخطر على الهوية الوطنية في ليبيا لا يمكن فصله عن المحيط العربي والافريقي لهذا الكيان. حيث أن أزمة الدولة ومسألة الهوية تمسُّ دولًا كثيرة من العالم الثالث التي لم تفرح بنشوة

الاستقلال الوطني أو انتصار الثورة فيها. باعتبار أن غالبية دول العالم الثالث ومنها ليبيا تشكلت نتيجة اتفاقات وتفاهمات الحربين العالمية الأولى والثانية ونتيجة تصفية الاستعمار في منتصف القرن العشرين. إن مشكلة اليوم ليست أزمة هويات داخل إمبراطورية كبرى بل أزمة هوية داخل الدولة الوطنية والمجتمع الواحد في العديد من دول العالم الثالث على اختلافها عربية واسلامية وافريقية، حيث تتنازعها ثلاث هويات متنافسة ومتناقضة (الوطنية، القومية، والدينية).

"إن الخطر على الهوية والانتماء في الدول الأفريقية هو أكثر تهديدًا اليوم نتيجة ضعف الثقافة الوطنية لدى هذه الشعوب"[78] حيث فشلت هذه الدول بعد نيل استقلالها في تكوين هويتها الوطنية، فوقعت مواجهة قوية بين التيارات القومية والدينية والماركسية مما أضعف كل هذه الهويات وفي مقدمتها الهوية الوطنية.

وبما أن ليبيا هي دولة عربية واسلامية وأفريقية في آن واحد، وكانت في الفترة السابقة في عهد معمر القذافي تدَعي إنها جماهيرية اشتراكية أيضًا، ينطبق عليها ما ينطبق على مثيلاتها من هذه الدول. فهي الآن تعيش صراعًا في تكوين هويتها الوطنية في مواجهة بعض النزعات الانفصالية الجهوية والامازيغية والقبلية، لذا لا يمكن لها النهوض إلاّ إذا حدّدت وأكدت على هويتها العربية والإسلامية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأمتين العربية والإسلامية. وإن وجودها في القارة الأفريقية لا يعني ابدًا ان تعيش في حالة خصومة وصراع مع جيرانها الافارقة لا بل من الضروري أن تقيم أفضل العلاقات مع دول الجوار لا سيما دول الجوار العربي في بلاد المغرب العربي (تونس – مصر – الجزائر – السودان والمغرب).

إن ليبيا هي دولة عربية شعبًا وثقافةً وحضارة، لذا يجب التأكيد اليوم على عروبة ليبيا والتزامها بجامعة الدول العربية وقراراتها وبناء أفضل العلاقات مع الاشقاء العرب في دول المغرب

---

[78] حسين عبيد– المجتمعات المتعددة– مرجع سابق–ص 158

العربي وبقية الدول العربية لا سيما أن موقعها الجغرافي الوسطي بين مصر والسودان من جهة وتونس والجزائر من جهة أخرى يمكّنها من القيام بدور اقتصادي وسياسي هام جدًا.

على قاعدة احترام دول الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى لا سيما الدول الأفريقية مثل تشاد والنيجر، إنما يجب أن تلعب ليبيا دورًا فاعلًا في الإتحاد الأفريقي وايجاد حلول للكثير من المشاكل التي يعاني منها.

إذن، يمكن ان تلعب ليبيا دورًا إقليميًا مؤثرًا على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية على صعيد مكافحة الارهاب والجماعات الارهابية في دول الجوار الافريقي.

إضافة إلى الهوية العربية والدور الإقليمي لليبيا، يجب أن تؤكد الدولة الليبية الجديدة على استقلالها التام وعدم التبعية للخارج لا سيما الدول الغربية المؤثرة فيها والتي تدخلت عسكريًا اثناء الحرب الداخلية والاطاحة بالنظام السابق. إن استقلال ليبيا والحفاظ على كيانها السياسي والاجتماعي يستوجب تحصين الوحدة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية وتقوية المناعة أمام التدخل الخارجي في مختلف الأصعدة الأمنية والعسكرية والسياسية، لا بل يجب مقاومة التدخل الخارجي قدر المستطاع وبكل ما تملك من قوة وإمكانيات. وإن توحيد الرؤية الداخلية حول السياسة الخارجية للدولة الليبية يضعف الانقسامات الداخلية ويعزّز الوحدة الوطنية والانتماء الوطني لليبيا كدولة عربية حرّة مستقلة، ذات سيادة على كامل الأراضي الليبية.

المبحث الثاني: المقترحات العملية للخروج من الأزمة وعوامل نجاح عملية بناء دولة حديثة.

بعد استعراضنا لمرتكزات وأسس بناء دولة حديثة ونظام ديمقراطي في ليبيا سنحاول في هذا المبحث تقديم بعض المقترحات العملية للخروج من الأزمة الليبية مع التأكيد على عوامل النجاح التي تؤدي أو تساهم في عملية بناء دولة حديثة في ليبيا. ولكن في البداية لا بدَّ من توضيح الاختلاف بين مصطلح الازمة عن مصطلح المشكلة. فالمشكلة (problem) هي وضع غير مرغوب فيه، يجب السعي للتخلص منه أو احتوائه أو تقليصه بطرق ووسائل محددة. أما الأزمة فتنطوي على درجة حادة ومتسارعة مع عدم توافر المعرفة عن الطرق والوسائل المناسبة لمواجهتها. أي أن الازمة (crisis) هي مشكلة حادة لا تتوافر عناصر مجابهتها في إطار المخزون المعرفي والتنظيمي والمادي المعتاد للمجتمع والدولة في الظروف الراهنة لهذه المشكلة.

إن مفهوم الأزمة أكثر حدّة وتفاقمًا من المشكلة والفارق النوعي هو أن للمشكلة حلًا أو أكثر معروفًا للمجتمع أو للدولة وتتوافر عناصر هذا الحل بالفعل، ولكن حل المشكلة من عدمه هو مسألة قرار وإرادة. أما في حالة الازمة يجب أن تتحول تدريجيًا إلى مشكلة لكي تصبح قابلة للحل، بحيث تتحول إلى مجموعة مشاكل منفصلة لكي يسهل حلّها. إن ما تعيشه ليبيا منذ عشر سنوات هو أزمة فعلية ومعقّدة ولكنها قابلة للحل من خلال المقترحات الآتية:

الفقرة الأولى: على صعيد المجتمع الليبي:

أ- الحفاظ على وحدة ليبيا: ككيان اجتماعي- سياسي، أي وحدة الدولة الليبية وتكريس وحدة الشعب الليبي بكل تنوعه القبلي والعرقي، ومواجهة مشاريع التقسيم والتفتيت والفدرالية الملغومة.

ب–التأكيد على المصالحة الوطنية: بين مختلف المكونات السياسية والقبلية والاجتماعية للشعب الليبي، وبالتالي الحفاظ على الهوية الوطنية لليبيا. وانهاء حالات النزاع المسلح بين المناطق والقبائل الليبية.

جـ– بناء جيش وطني ليبي: يكون موّحدًا وجامعًا لكل الليبيين دون تفرقة فيما بينهم وحلّ الميليشيات وإنهاء كافة المظاهر المسلحة وتسليم السلاح للجيش الليبي والمؤسسات الأمنية الشرعية.

د– التسامح والتعايش السلمي:

إن الخروج من الازمات السياسية والاجتماعية ذات الطابع الانقسامي لا يمكن الانتهاء منها ومحو آثارها بدون التسامح والتأكيد على التعايش السلمي ونسيان الماضي الأليم وما شهده من نزاعات وحروب داخلية.

إن المصالحة الوطنية تبقى منقوصة إذا لم يتبعها مسامحة بين الافرقاء كافة، ناتجة عن قناعة تامة وإرادة صلبة بالتسامح وفتح صفحة جديدة من التعايش السلمي والعيش المشترك معًا.

ان تكريس التسامح هو تكريس لمنطق السلام بين مكونات الشعب "وأن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد" [79].

فالتسامح هو الوئام والعيش بسلام رغم الاختلاف وهو ليس واجبًا اخلاقيًا فحسب، وانما هو واجب سياسي وقانوني ايضًا يسهم في بناء ثقافة السلام بدلًا من ثقافة الحرب.

[79] – حسين عبيد– المجتمعات المتعددة– مرجع السابق–ص 212.

إن التسامح لا يعني التساهل والتنازل انما هو اتخاذ موقف ايجابي يتضمن إقرارًا بحق الآخرين في التمتع بحقوق الانسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميًا. والتسامح أيضًا هو مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان في مجتمع متنوع ومتعدّد. إن المجتمع الليبي بحاجة ماسّة لهذا التسامح بين مختلف المكونات المجتمعية والعيش معًا بسلام لكي يستطيع هذا المجتمع النهوض في عملية بناء الدولة.

هـ- تفعيل دور المجتمع المدني: ان انطلاق دور مؤسسات المجتمع المدني بعد الثورة الليبية أحدث خرقًا اجتماعيًا كبيرًا حيث لم يكن موجودًا أو متاحًا في عهد القذافي. ولكن بعد انتصار الثورة في تشرين اول 2011 خطت الجمعيات المدنية خطوات مهمة على طريق إصدار قانون للجمعيات مع الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية، "ولعبت دورًا هامًا في مراقبة الانتخابات التي جرت عامي 2012 و2014"[80].

و- تكريس ثقافة المواطنة:

ذكرنا سابقًا ان المواطنة تتجسد بالتمتع الكامل بالمساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات وشعور المواطن واعتزازه بانتمائه الوطني قبل الولاءات الاخرى. حيث تسمح المواطنة بإنشاء علاقة مباشرة بين المواطنين والدولة بدون وسيط.

ما هو مطلوب في ليبيا اليوم هو تثبيت هذه المواطنية من خلال الدستور والقوانين وإقرار مبدأي العدالة والمساواة بين جميع المواطنين ولكن يجب أن يترافق ذلك مع بناء و تكريس ثقافة المواطنة في المجتمع الليبي التي تتطلب قيام كل مواطن ليبي بواجباته تجاه الدولة من دفع للضرائب وتأدية خدمة العلم واحترام القانون والمؤسسات والمشاركة في الحياة العامة والسياسية والمشاركة في العمليات الانتخابية. أي تبرز المواطنية من خلال ايجاد شعور وطني بالمسؤولية

---

[80] – تقرير انتخابي صادر عن مركز كارتر للعام 2014– ص 27.

والحفاظ على الانتظام العام للدولة وحفظ مؤسساتها الدستورية وممتلكاتها العامة وحماية المال العام.

بمعنى آخر، المواطنة هي أن يشعر كل مواطن بأنه مسؤول عن تطوّر الدولة والحفاظ على النظام العام وبالتالي أن يشعر المواطن بفخر واعتزاز بانتمائه الوطني لتلك الدولة. كما تتطلب المواطنية حضور ثقافة وطنية تعزّز الانتماء الوطني والانصهار التام بالدولة وتوحّد الشعب حول هويته الوطنية.

الفقرة الثانية: على صعيد الدولة وطبيعة النظام السياسي:

إن مجمل الخطوات التي تقوم بها النخبة السياسية الجديدة في ليبيا، بتأييد شعبي داخلي ودعم ومساندة إقليمية ورعاية ومتابعة دولية من خلال بعثه الدعم التابعة للأمم المتحدة المتواجدة في ليبيا، تشكل المعبر الأساس والمسار الضروري والسليم لبناء الدولة الحديثة والتحوّل الديمقراطي في ليبيا. ونعتقد بأن الشعب الليبي سيقطف ثمار تضحياته رغم التحديات والصعاب وسيصل الليبيون بدعم المجتمع الدولي إلى لحظة الحقيقة وهي القبول بمشاركة جميع القوى السياسية في رسم الحل السلمي الذي يحفظ ليبيا وخطوات بناء الدولة فيها.

لقد ذكرنا سابقًا ان عملية بناء الدولة الحديثة في ليبيا تبدأ بصدور دستور جديد يتم إقراره من خلال استفتاء شعبي بنسبة تأييد كبيرة. يليه إقرار قانون للأحزاب السياسية وقانون للانتخابات النيابية على اسس ديمقراطية سليمة.

وفي هذا السياق نحاول رسم معالم الدولة الليبية من خلال ما يلي:

أ–دولة مدنية– ديمقراطية: تكرس العدالة والمساواة والمواطنة دون تمييز بين المواطنين على أي اساس عرقي أو قبلي أو مناطقي يتم تكريس هذه المبادئ في الدستور الليبي الذي يؤكد

على هوية ليبيا العربية وعلى مدنية الدولة وديمقراطيتها على اساس أن الشعب هو مصدر السلطات، واحترام الحريات العامة والخاصة وحقوق الانسان.

ب–إصدار قانون للأحزاب السياسية: ينظم ممارسة العمل السياسي ويسمح بإنشاء احزاب وطنية عابرة للمناطق والطوائف ويمنع قيام أحزاب جهوية وطائفية وعرقية، ويضمن المشاركة السياسية لجميع المواطنين.

ج– إصدار قانون للانتخابات النيابية: وفقًا للنظام الانتخابي النسبي على أن تكون ليبيا ثلاث إلى خمس دوائر انتخابية فقط، يضمن تمثيل جميع القوى السياسية والاقليات دون إلغاء أحد.

د– تعزيز المسار الديمقراطي للدولة: من خلال اتخاذ مجموعة خطوات تساهم في تعزيز البناء الديمقراطي في ليبيا، تتضمن بناء ثقافة الديمقراطية من خلال:

1– احترام الرأي الاخر وقبوله كما هو على قاعدة الحق في الاختلاف.
2– تكريس حرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد.
3– حرية العمل السياسي وإنشاء الجمعيات والتجمعات.
4– المشاركة السياسية للجميع والمساواة بين الجميع.
5– تثبيت مبدأ الشعب مصدر السلطات.
6– تعزيز الانتماء الوطني والولاء للوطن قبل الولاءات الاخرى
7– إقرار مبدأ تداول السلطة على قاعدة عدم الاستئثار بالحكم والسلطة واجراء الانتخابات المحلية والنيابية بشكل دوري.
8– بناء دولة القانون والمؤسسات، الدولة الدستورية.
9– ارتكاز النظام السياسي على مبدأ فصل السلطات بهدف حماية الحريات.
10– تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة لجميع مسؤولي الدولة والحكم والادارة.

نخلص الى القول أن النظام السياسي الديمقراطي هو الذي تتوفر فيه الشرط التالية:

1-الحكم المنفتح على جميع القوى السياسية ويؤمّن التناوب على السلطة بطرق دستورية شرعية وديمقراطية.

2-احترام الحريات العامة للمواطن وخاصة الحريات السياسية وفي طليعتها حق الانتخاب، وحق تولي الوظائف العامة.

3-الاعتراف بحقوق المعارضة السياسية والعمل على اشتراكها في الحياة السياسية باعتبار أن المعارضة هي ضرورة وطنية نظرًا للدور الذي تقوم به لتصويب مسار الحكم وبالتالي هي جزء من الرأي العام.

4-الديمقراطية هي حكم الشعب، كل الشعب وليس حكم الأكثرية النسبية، وكلما كانت الديمقراطية توافقية شاملة كانت أكثر تمثيلًا من الديمقراطية الأكثرية التي تحكم بالنصف +1 (51%)

كلما اقترب النظام السياسي من الديمقراطية اقترب من التطور وكلما ابتعد النظام السياسي عن الديمقراطية ابتعد عن التقدم والتطور وأصابه الركود والخمول مما يؤدي الى انفجاره لاحقًا وبالتالي سقوط النظام السياسي وقيام بديلًا عنه يمثل إرادة الشعب. من هنا يأتي السؤال عن النظام السياسي الأفضل، أو النظام السياسي الملاءم الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع السياسي الليبي بعد الثورة، هل هو النظام الرئاسي أم النظام البرلماني، أم النظام المجلسي الذي يقوم على دمج السلطات أم النظام السياسي المختلط أو شبه الرئاسي الذي يجمع بين حسنات كل من النظامين الرئاسي والبرلماني؟؟

هـ- اعتماد شكل النظام السياسي المختلط:

أو ما يمكن وصفه شبه الرئاسي، الذي يجمع بين مبادئ النظام الرئاسي من خلال انتخاب رئيس الدولة من الشعب وعدم مسؤوليته امام البرلمان على ان يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة

أبرزها حقه في تشكيل الحكومة. كما يأخذ من النظام البرلماني مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وحاجتها لنيل ثقة المجلس قبل ممارسة مهامها، بالمقابل يحق للسلطة التنفيذية حق حل مجلس النواب.

إن النظام شبه الرئاسي يؤمن تمثيلاً نيابيًا للجميع في المجلس النيابي ويعطي الشعب حق انتخاب رئيس الجمهورية بصورة مباشرة بالاقتراع العام حيث نعتقد أن ليبيا بحاجة الى رئيس قوى ذات صلاحيات واسعة كونها خضعت سابقًا للنظام الملكي ثم النظام الديكتاتوري حيث اعتادت على حكم الفرد الواحد (الزعيم الأوحد) وهي بحاجة الى فترة زمنية لكي تعتاد على حكم المؤسسات ومبدأ تداول السلطة وانتخابات دورية كل 4 أو 5 سنوات. لذا نعتقد أنه من الصعوبة نجاح تجربة النظام البرلماني مباشرة. لذا نرى بضرورة مشاركة الشعب في انتخاب الرئيس بشكل مباشر مما يعطيه شرعية أكبر وقوة أكثر. إن النظام المختلط قد يؤمن استقرار في النظام السياسي الليبي إضافة الى حيوية جيدة في العمل السياسي لاسيما بعد نشوء وتكريس الاحزاب السياسية في المجتمع الليبي. من هنا قد نصبح أمام تعدّدية سياسية ناتجة عن تعدد الاحزاب السياسية وبالتالي أمام موالاة تحكم ومعارضة بناءه تعارض من داخل البرلمان مما يؤدي الى انتظام وتفعيل الحياة السياسية وهذا ما سيؤدي حتمًا الى تطوير النظام السياسي وتحديثه كلما لزم الأمر وهذا يصبّ في جوهر العملية الديمقراطية وبناء دولة حديثة.

الفقرة الثالثة: على صعيد سيادة الدولة الليبية:

إن بناء دولة قوية وعادلة في ليبيا يبدأ ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وممارسة سيادتها دون انتقاص أو مشاركة من أحد. حيث تعلو الدولة فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخلها، فهي صاحبة القوة العليا غير المقيّدة في المجتمع والتي وصفها توماس هوبز (Thomas Hobbes) بالتنين البحري أو الوحش الضخم (Leviathan)، كما وصفها جان بودان (Jean

(Bodin بالسيادة والسيطرة المطلقة على اراضي الدولة[81] ومنذ القرن السابع عشر أصبح للسيادة مظهرين: (داخلي وخارجي)

- مظهر داخلي من خلال بسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة وعلى جميع الافراد والجماعات بحيث تكون هذه السلطة الآمرة التي تتمتع بالقرار النهائي ولا تستطيع أية سلطة أخرى أن تعلو عليها أو تنافسها في فرض إرادتها على الافراد والهيئات داخل حدودها.
- مظهر خارجي (السيادة الخارجية)، "يعني استقلال الدولة الكامل وعدم خضوعها لدولة أخرى وحق تمثيل الأمة والتصرف باسمها والتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الدولية على قدم المساواة مع الدول الأخرى"[82].

إن سيادة الدولة يجب أن تكون مطلقة وشاملة جميع أراضي الدولة ومواطنيها ودائمة لا تتجزأ، سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها ولا يمكن التنازل عنها.

من هنا نعتقد أن الدولة الليبية يجب أن تبسط سيادتها على جميع أراضيها دون استثناء لأي منطقة أو ولاية أو مدينة، من خلال سلطتها الرسمية والشرعية المتمثلة بالجيش الوطني الليبي والقوى الأمنية الليبية. دون أن يشاركها أحد لهذه السيادة. وبالتالي هذا يستوجب حل الميليشيات المسلحة مسبقًا وتحويلها إلى أحزاب سياسية تمارس العمل السياسي ضمن الدستور والقانون كما يتوجب جمع سلاح الميليشيات والأفراد بحيث ينحسر السلاح في أيدي الجيش الليبي والقوى المسلحة الليبية الشرعية فقط دون سواها. كما يستوجب ذلك انسحاب جميع القوى الأجنبية المسلحة من الأراضي والشواطئ الليبية وعدم إقامة قواعد عسكرية برية وبحرية داخل الأراضي الليبية. بالإضافة الى طرد جميع أفراد التنظيمات الارهابية وفي طليعتها تنظيم داعش بحيث لا يبقى سلاحًا في ليبيا سوى السلاح الشرعي في أيدي الجيش الوطني الليبي والقوى الأمنية الشرعية

---

[81] حسين عبيد وصالح طليس–القانون الدستوري العام–مرجع سابق–ص 68

[82] زهدي يكن–القانون الدستوري والنظم السياسية–دار يكن للنشر–بيروت 1982–ص 94

فقط لا غير. إن حل الميليشيات وجمع السلاح غير الشرعي من أيدي المسلحين والمواطنين الليبيين وبالتالي حصر السلاح في أيدي السلطة الشرعية فقط يعزّز سيادة الدولة ويعيد لها هيبتها واحترامها ويمكّنها من بسط سلطتها وسيادتها على كافة المناطق الليبية وعلى كامل التراب الوطني الليبي وبالتالي على جميع المواطنين الليبيين دون استثناء.

إن بسط السيادة الليبية على الأراضي الليبية من خلال السلطة الشرعية المنتخبة من قبل الشعب الليبي هو تعبير عن الاستقلال الناجز للدولة الليبية، دولة عربية مستقلة حرّة ذات سيادة كاملة وهذا ما يشكل الخطوة الاساس باتجاه بناء دولة ليبية حديثة.

الخاتمة

إن عملية بناء دولة حديثة في ليبيا تبدو متعثرة ولكنها ليست مستحيلة. وإن التعثر في عملية البناء ناتج عن الأزمة التي تعيشها ليبيا وتتخبط بها الى أن يحين موعد الخلاص والانقاذ الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق.

لقد استعرضنا في هذه الرسالة أسباب فشل بناء الدولة منذ نشأتها وخضوعها للاستعمار الايطالي، ثم بعد استقلالها في ظل الحكم الملكي وبعده في ظل الحكم الديكتاتوري الآحادي المتظلل في الجماهير والذي أوصل البلاد الى أزمتها الحالية التي شهدت انهيارًا تامًا للدولة ومؤسساتها.

إن الأزمة الليبية هي أزمة سياسية ذات خلفيات ثقافية واجتماعية تعود الى الموروث التاريخي للشعب الليبي.

إن فشل النظام السابق ساعد في تحضير عوامل انفجار الأزمة الحالية كما ساهم التدخل الدولي ولا يزال في تأجيج الخلافات الداخلية، وتأخير ولادة الدولة المنشودة.

لقد بحثنا في واقع الأزمة الليبية ونتائجها وسبل الخروج منها إضافة الى التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة مع المقترحات العملية التي قد تسهم في حل هذه الأزمة وتساعد في بناء ليبيا حديثة.

صحيح أن هناك تحديات هائلة في طريق بناء الدولة والمجتمع في ليبيا، إلا أننا نأمل أن يتمكّن الشعب الليبي من التوصل الى تبني رؤية مشتركة. بتوافق جميع مكوناته توصل الى تحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، فالليبيون قاموا بثورتهم من أجل التخلص من النظام الديكتاتوري، لا لأجل استبداله بنظام آخر غير ديمقراطي طريقًا نحو الدولة الحديثة.

أولًا: الاستنتاجات:

1-من خلال بحثنا في أعماق الأزمة الليبية وتداعياتها، أظهرنا هشاشة النظام السابق وتصدّع الدولة الليبية التي سرعان ما انهارت مع مؤسساتها الوهمية. وأن الديمقراطية والاشتراكية كانتا مجرد شعار لاستقطاب الجماهير نظريًا دون أي خطوات عملية باتجاههما.

2-إن شعبًا لم يمارس الديمقراطية يومًا، من الطبيعي أن يتعثر مع بداية السير فيها وتطبيقها عمليًا في طريق بناء الدولة الحديثة

3-إن الموقع الجيوبوليتيكي لليبيا دفع بالكثير من الدول الغربية للتدخل من أجل مصالحها الحالية والمستقبلية ويأتي في طليعة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت مع حلفائها الأوروبيين لاستصدار قرارين عن مجلس الأمن الدولي هما القرار 1970 والقرار 1973 كان لهما دورًا رئيسيًا في اسقاط نظام معمّر القذافي.

4-لم يكن التدخل الاميركي بدافع حماية الشعب الليبي أو تحقيقًا لأهداف إنسانية أو انتصارًا لإرادة الشعب الليبي بالوصول إلى حريته وعدالته. انما كان بدوافع سياسية واقتصادية لعل أبرزها الهيمنة على مقدرات النفط والغاز الليبيين والمحافظة على أمن الطاقة نظرًا لحجم الاحتياط الليبي الكبير في هذا المجال.

5-إن التدخل الدولي على تنوعه ساهم إلى حدٍ كبير في تأجيج الخلافات المسلحة داخليًا وفي الحرب الأهلية بين القبائل والمناطق الليبية بهدف السيطرة وبسط النفوذ وفرض الحل السياسي لمصلحة كل طرف في الصراع.

6-إن سبل الخروج من الازمة ممكنه إذا توافرت الارادات الوطنية عند اطراف الصراع الداخلي والقيادات الليبية التي أفرزتها الثورة وهذا ما برز مؤخرًا في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي

عقد أواخر العام 2020 ونتج عنه انتخاب رئيس انتقالي جديد ورئيس حكومة جديد ووضع خارطة طريق لإصدار دستور ليبي جديد وإجراء انتخابات نيابية في 24 ك[1] 2021.

7-إن بناء دولة مدنية حديثة في ليبيا أمر ممكن إذا ما توفرت الظروف والشروط الموضوعية لبناء هذه الدولة، ولكنها ليست بالأمر المستحيل بالرغم من التحديات والصعوبات والمعوقات التي قد تواجه طريقها.

8-إن ليبيا الموّحدة تستطيع أن تقوم بدور كبير إقليمياً وعربياً نظراً للإمكانيات والقدرات الاقتصادية والنفطية التي تتمتع بها إضافة إلى موقعها الجغرافي على البحر المتوسط في مقابل السواحل الأوروبية. في حين ان ليبيا المقسّمة هي مشروع دويلات فاشلة يجب إجهاضه.

9-إن بناء دولة ديمقراطية في ليبيا هو مسار شاق وصعب وطويل ولكن لا بدّ من السير به نحو خلاص ليبيا وازدهارها وتطورها. وهنا يستحضرني قول الفيلسوف جان جاك روسو في رسالته إلى الشعب البولوني "إن الديمقراطية غذاء لذيذ الطعم وعسير الهضم يتطلب أمعاء جيدة لتحملّه".

10- إن استعادة سيادة الدولة وبسط سلطتها تبدأ ببناء جيش وطني قوي عابر للمناطق والقبائل وتنتهي بحل الميليشيات وتسليم أسلحتها له.

ثانيا المقترحات:

1-الحفاظ على وحدة كيان الدولة الليبية.

2-تعميق وتكريس المصالحة الوطنية الداخلية وصولاً الى تمتين الوحدة الوطنية.

3-إتمام تنفيذ بنود الاتفاق الناتج عن مؤتمر المصالحة في ك[1] 2020 وصولاً الى اقرار الدستور واجراء انتخابات نيابية عامة في 24 ك1 2021.

4-تعزيز ثقافة الديمقراطية ومفاهيمها وصولاً الى إقرار قانون الأحزاب السياسية والتدرّب على التعددية السياسية واحترام الرأي الآخر.

5-حماية الحريات العامة والخاصة وفي طليعتها حرية الرأي والتعبير.

6-الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الولاء الوطني.

7-تكريس ثقافة التسامح والعيش معاً بين أفراد المجتمع الليبي.

8-السير باتجاه بناء دولة المواطنة وإقرار القوانين المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

9-العمل على بناء المؤسسات الديمقراطية الليبية وتوسيع أطر المشاركة للجميع بدون عزل أو تمييز والتمسك بالحوار الداخلي ونبذ العنف واحترام حق التعبير والاختلاف في دولة القانون.

10- إن بناء الجيش والاجهزة الامنية، ضرورة وطنية تحقق مصلحة لجميع الشعب الليبي من أجل ليبيا دولة قوية مستقرة.

11- رفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية الليبية وتحصين الوحدة الوطنية الداخلية. فالليبيون وحدهم دون غيرهم هم من يقرّرون مستقبلهم وشكل نظامهم السياسي الذي يرغبون فيه وسياستهم الخارجية تجاه الدول.

12- يجب العمل على استعادة دور ليبيا العربي والإقليمي والافريقي وتعزيز حضورها ومكانتها الدولية.

أخيرًا, لقد حاولت أن أنجز هذا البحث بكل موضوعية وعلمية وتجرّد بعيدًا عن الانحياز العاطفي، من خلال هذا العمل المتواضع في بحث أسباب الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة فيها، فهل ستنجح القيادات والقوى الليبية في سلوك طريق الحل باتجاه بناء دولة حديثة في ليبيا؟

إن القادم من الأيام سيكشف لنا مدى التزام القيادات الليبية باتفاق المصالحة الوطنية وتنفيذ بنوده كاملة، ومن يعش يرى!

فهل سيتمكن الشعب الليبي الشقيق الخروج من أزمته وبناء دولته المنشودة ؟.

المراجع

أولًا: الكتب العربية

1. أحمد سرحال – النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية – دار البحث – بيروت – ط1 1980
2. أحمد عبد الأمير الانباري–دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب. مجلة دراسات دولية–جامعة بغداد–العدد 65–2015
3. بشير عبد الفتاح – اجهاض الثورات العربية: مصر وليبيا نموذجًا–مجلة شؤون عربية. تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية–عدد صيف 2012
4. حسن صبرا – نهاية جماهيرية الرعب – الدار العربية للعلوم – بيروت ط3 – 2012
5. حسن الزين/الربيع العربي–آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير–دار القلم الجديد–بيروت 2013–ط1
6. حسين عبيد وصالح طليس–القانون الدستوري العام– دار المنهل–بيروت. الطبقة الأولى 2016
7. حسين عبيد–الأنظمة السياسية–دراسة مقارنة–دار المنهل–بيروت الطبقة الأولى–2013
8. حسين عبيد–المجتمعات المتعددة–الأقليات واشكالية التعايش–دار المنهل بيروت–الطبقة الأولى 2014
9. خالد حنفي علي–القذافي والثورة الليبية–خيارات السقوط والصمود نقلًا عن الموقع الالكتروني sis.gov.eg/newvr (2021/5/5)
10. خالد التزاني–الانتشار العسكري الأميركي في أفريقيا–الدوافع والرهانات. مجلة المستقبل العربي–العدد 436 – حزيران 2015.
11. د. دهام العزاوي وآخرين – ليبيا من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب – مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية – بغداد – 2012 – طبقة أولى.
12. دلال محمود السيد–هل تعيد القوى العسكرية روسيا قطبًا عالميًا؟ –مجلة السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية–ت1 2015.
13. رودجر أوين – الحكام العرب: مراحل السقوط والهبوط – شركة المطبوعات للتوزيع. بيروت 2014.
14. زهدي يكن–القانون الدستوري والنظم السياسية–دار يكن للنشر–بيروت 1982.
15. سامح راشد–رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية–مجلة شؤون عربية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عدد صيف 2012.
16. صباح أيوب–حرب الغاز–فعالة في جزيرة الأخبار –العدد 1869–2012/11/29
17. عادل الجوهري، برنارد لويس سياف–الشرق الأوسط ومهندس سايكس–بيكو–دار الكتاب العربي–بيروت 2013
18. علي الدين هلال ونيفين مسعد–النظم السياسية العربية–قضايا الاستمرار والتغيير.م.د.و.ع–بيروت–ط4–2008
19. عبد الغني سلامة–السياسة الروسية في الشرق الوسط–مجلة شؤون عربية–عدد خريف 2012 تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

20. كفاح عباس رمضان الحمداني – حركة التغيير في ليبيا – مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل – دراسات إقليمية – العدد10 – 2012
21. لينا هوفمان وفلاح الباس–التدخل الخارجي في ليبيا وصراع المصالح–2021/5/17 www.dw.com
22. محمد الأمين زحل–مبدأ الشرعية في النظامين الدستوري والدولي–دار النهضة العربية–القاهرة–ط2–بدون تاريخ
23. محمد فائق–حقوق الانسان والتنمية–مجلة المستقبل العربي– م.د.و.ع– العدد 251–ك2 2000
24. محمد عبد الحفيظ الشيخ–تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011–مجلة المستقبل العربي–م.د.و.ع– العدد 431–ك2 2015
25. محمد عبد الباقي الهرماسي–المجتمع والدولة في المغرب العربي – م.د.و.ع – بيروت – ط2 – 1992
26. محمد الاخصاصي–سراب الثورة، واقع اللاثورة–المستقبل العربي–م.د.و.ع–بيروت عدد أيلول 2014.
27. محمد عاشور مهدي – قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا – معهد الدراسات والبحوث الافريقية بجامعة القاهرة – 2011
28. محمد سعد، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية – الجامعة الإسلامية في لبنان بعنوان: التأثير الاستراتيجي الأميركي على احدى دول الربيع العربي – ليبيا نموذجًا. بيروت 2017
29. مصطفى علوي–كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مجلة السياسة الدولية–العدد 184–نيسان 2011
30. منى حسين عبيد–أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا–مجلة دراسات دولية–جامعة بغداد–العدد 51–ك2 2012
31. ميريلا بيانكو – القذافي رسول الصحراء – بيروت 1974 بدون دار نشر.
32. يوسف شاكير–ليبيا الى الهاوية "ثورة" تسليم مفتاح للثوار–دار بيسان للنشر بيروت–ط1 2015.

مواقع الكترونية

1- www.alamarabi.com صفحات من تاريخ العهد الملكي الوطني في ليبيا (2021/8/22)

2- ويكيبيديا-المملكة الليبية (2021/8/22)

3- sis.gov.eg/newvr (7 نيسان 2021)

4- www.eia.gov./countries analysis briefs/cabs.Libya-Energy informayion administration

5- موقع المقاتل Al-Moqatel- الأهمية الاستراتيجية والجيو ستراتيجية للاتحاد الأوروبي (2021/5/15)

6- لينا هوفمان وفلاح الياس- التدخل الخارجي في ليبيا. www.d.w.com

7- المشهد الأمني والسياسي في ليبيا..www.aljazeera.net

8- علي عبد اللطيف أحميدة غياب الحوار في ليبيا www.Libya_al_mostakbal.org.news

9- زهراء ديراني-كيف أصبحت خريطة داعش في ليبيا. www.almayadeen.net.news

10- عبد الله الشريف-خارطة مصالح فرنسا في ليبيا- www.alaraby.com.UK/politics

11- نادرة الشريف-الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات-www.cadmus.evi.eu

- وزارة الاعلام والثقافة الليبية- ثورة الفاتح من سبتمبر في عيدها الرابع بنغازي- دار الحقيقة-1973.
- الكتاب الأخضر- وزارة الاعلام والثقافة الليبية 1976.
- سليم الحص- صحيفة السفير- عدد 9504- 27/ 5/ 2003.

Table of Contents

5 .....الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011

1.....مقدمة

4 .....القسم الاول: قراءة في اسباب فشل بناء الدولة الليبية والازمة الحالية

4 .....الفصل الأول

4 .....ليبيا: من الاستعمار إلى الانهيار

5 .....المبحث الأول: ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي.

5.....الفقرة الأولى: الاطماع الاستعمارية في ليبيا.

6.....الفقرة الثانية: عهد الاستعمار الإيطالي (من الاحتلال حتى الاستقلال)

12 ..... المبحث الثاني: ليبيا في ظل الحكم الملكي بعد الاستقلال

12.....الفقرة الأولى: النظام السياسي في العهد الملكي

14.....الفقرة الثانية: إدارة الدولة في العهد الملكي (1951 – 1969)

18 ..... المبحث الثالث: ليبيا في ظل الحكم الاستبدادي (الجماهيرية الوهمية)

19.....الفقرة الأولى: السلطة الشعبية في ظلال الدستور.

21.....الفقرة الثانية: تنظيم السلطة وممارستها

24 ..... الفصل الثاني

24 .....انهيار الدولة الجماهيرية

24 .....المبحث الأول: عوامل وأسباب انهيار النظام في ظل الربيع العربي

24..... الفقرة الأولى: منطلقات الربيع العربي

27..... الفقرة الثانية: قراءة في أسباب انهيار النظام الليبي

36..... الفقرة الثالثة: سقوط النظام ونجاح الثورة:

38 .....المبحث الثاني: قراءة في الوقائع الليبية بعد انتصار الثورة 2011

38.....الفقرة الأولى: الواقع السياسي–الأمني (2011–2021)

42.....الفقرة الثانية: التدخل الدولي في ليبيا:

52 .....القسم الثاني: تحديات بناء الدولة الحديثة في ليبيا

53 .....الفصل الأول

53 ..... مرتكزات بناء دولة ليبية حديثة

53 ..... المبحث الأول: في المرتكزات والمقومات المطلوبة:

53.....الفقرة الأولى: الخضوع لمبدأ حكم القانون

56..... الفقرة الثانية: الدولة الديمقراطية:

57..... الفقرة الثالثة: دولة المواطنة:

59..... الفقرة الرابعة: الهوية الوطنية والوحدة المجتمعية:

60..... الفقرة الخامسة: احترام حقوق الانسان:

61 ..... المبحث الثاني: في التحديات والمعوقات:

61..... الفقرة الأولى: في المعوقات:

69.....الفقرة الثانية: في التحدّيات:

78 ..... الفصل الثاني

78 ..... آفاق الخروج من الأزمة الليبية

78 ..... **المبحث الأول: استشراف لمستقبل ليبيا:**

78..... الفقرة الأولى: وحدة ليبيا

80..... الفقرة الثانية: شرعية السلطة والنظام السياسي:

82..... الفقرة الثالثة: بناء نظام سياسي ديمقراطي حديث

86..... الفقرة الرابعة: الهوية والدور:

المبحث الثاني: المقترحات العملية للخروج من الأزمة وعوامل نجاح عملية بناء 89..... دولة حديثة.

92..... الفقرة الثانية: على صعيد الدولة وطبيعة النظام السياسي:

95..... الفقرة الثالثة: على صعيد سيادة الدولة الليبية:

98..... الخاتمة

103 ..... المراجع